

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - مكة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل
الشركات المساهمة العامة
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

إعداد الطالب
محمد سالم اللولو

إشراف الدكتور
ماهر موسى درغام

قدمت هذه الدراسة كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة والتمويل
2009م - 1430 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي
يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

(سورة طه: 25-28)

﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَى
عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

(سورة التوبة: 105)

إهداء

○ إلى والدي نور عيني رمز البذل والعطاء، لما لهما من فضل عليّ لن أنساه ما حييت.

○ إلى إخواني وأخواتي سندي وعونني في الحياة.

○ إلى زوجتي الغالية، بارك الله فيها، حباً ووفاءً لصبرها بإشغالي في تحصيل العلم.

○ وإلى ابني (سالم) أعز الله به الإسلام، وحفظه وأدامه نوراً لعيني وقلبي.

○ إلى أحبائي وأصدقائي والأقرباء الأعزاء.

○ إلى معلمي في الهيئة التدريسية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

○ إلى الذين مروا بدمائهم الزكية ثرى أرض الوطن الحبيب.

○ إلى الذين هدّهم التأثير النافع والسالكين درب الصاعدين

○ إلى أقصانا الحبيب فك الله قيده.

○ إلى فلسطين الوجدان.

أهدي جهدي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنتزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات. والصلاة والسلام على رحمة الله المهداة للعالمين ونعمته المسداه للمؤمنين، وحبته البالغة على الناس أجمعين سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا ومعلمنا سيدنا محمد النبي الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

انطلاقاً من قول رسولنا الحبيب (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) فأول ما أتوجه بالشكر والثناء الحسن على الله تعالى صاحب تحقيق المقاصد والغايات الذي أسأله أن يرزقني بهذا الجهد المتواضع الأجر العظيم والجزاء الكريم وأرجو أن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، هو نعم المولى ونعم النصير.

وأقدم بالشكر والعرفان بعد شكر الله عز وجل إلى والديّ العزيزين، اللذان حملا همي لرفعة شأنِي، لهما مني كل الحب والتقدير، كما أجد نفسي مدينا بالوفاء والعرفان الجميل لمعلمي الفاضل الدكتور ماهر موسى درغام، لما أحاطني به من رعاية وحسن توجيه فكان نعم الموجه والمرشد، فلم يبخل عليّ بالوقت والجهد والعلم في سبيل إظهار الدراسة في صورتها الحالية، جعله الله نبراساً للعلم والمعرفة.

والشكر موصول للأخ الدكتور علي شاهين لما أحاطني من عطف وعلم غزير مما شد من أزر الباحث من عزمه لإتمام الدراسة. كما أتوجه بالشكر إلى الهيئة التدريسية بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية في غزة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الدكتور حمدي شحدة زعرب، والدكتور نضال فريد عبد الله اللذان شرفاني بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى هيئة سوق فلسطين للأوراق المالية لما قدمت من معلومات وتسهيلات عن الشركات المساهمة المدرجة في السوق، حيث سهلت إمكانية التواصل مع تلك الشركات، وإرسال الاستبانة لهم والرد عليها مما ساعد في إتمام هذه الدراسة.

وإلى كل من أسدى لي مشورة أو قدم لي نصيحة ومعونة، لهم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر زلتي، فما كان فيه صواباً فمن الله وتوفيقه، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان.

صفحة	الموضوع
أ	آيات قرآنية
ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ث	فهرس الدراسة
ذ	قائمة الجداول والأشكال
س	ملخص الدراسة باللغة العربية
ص	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

فهرس الدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
2	المقدمة	1.1
4	مشكلة الدراسة	2.1
5	أهداف الدراسة	3.1
5	أهمية الدراسة	4.1
5	فرضيات الدراسة	5.1
7	الدراسات السابقة	6.1
15	التعليق على الدراسات السابقة	7.1

الفصل الثاني: الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية		
18	مقدمة	0.2
20	نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	1.2
24	أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	2.2
27	مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.2
29	تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	4.2
30	تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	5.2

31	الفروض والمبادئ الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	6.2
31	نطاق مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروعات	7.2
32	مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية	1.7.2
33	مجال المساهمة العامة	2.7.2
34	مجال الموارد البشرية	3.7.2
34	مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.	4.7.2
35	مفاهيم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	8.2
37	نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	9.2
37	تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	1.9.2
37	مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	2.9.2
38	مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.9.2
39	الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	10.2
40	دوافع ومبررات تحمل المشروعات للمسؤولية الاجتماعية	11.2
41	البعد الاجتماعي في الأسواق العالمية والمنظمات المهنية	12.2
42	قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12) لعام 2004م	13.2

الفصل الثالث: قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات		
44	مقدمة	
المبحث الأول: القياس المحاسبي		
45	تمهيد	0.1.3
45	مفهوم عملية القياس	1.1.3
46	المكونات الرئيسية لعملية القياس المحاسبي	2.1.3
46	أركان عملية القياس في المحاسبة	3.1.3
47	خطوات عملية القياس المحاسبية	4.1.3
48	أساليب القياس المحاسبية	5.1.3
50	موضوعية القياس	6.1.3

المبحث الثاني: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية		
51	تمهيد	0.2.3
51	قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية	1.2.3
52	قياس التكاليف الاجتماعية	1.1.2.3
53	قياس التكاليف الاجتماعية بالمفهوم الواسع	1.1.1.2.3
53	قياس المنافع الاجتماعية	2.1.2.3
54	مداخل القياس الاجتماعي	2.2.3
54	قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية	3.2.3
55	قياس عمليات مجال المساهمات البيئية	1.3.2.3
55	القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية	1.1.3.2.3
57	القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية	2.1.3.2.3
57	قياس عمليات مجال المساهمات العامة	2.3.2.3
57	القياس النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة	1.2.3.2.3
59	القياس غير النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة	2.2.3.2.3
59	قياس عمليات مجال الموارد البشرية	3.3.2.3
59	القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية	1.3.3.2.3
61	القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية	2.3.3.2.3
61	قياس عمليات مجال المنتج	4.3.2.3
61	القياس النقدي لتأثيرات المنتج	1.4.3.2.3
61	القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج	2.4.3.2.3

الفصل الرابع: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية		
64	مقدمة	
65	مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	1.4
66	معايير إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات	2.4
68	الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي	3.4
69	نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	4.4

69	تقارير اجتماعية منفصلة	1.4.4
69	التقارير الوصفية	1.1.4.4
70	تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف	2.1.4.4
70	قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية	1.2.1.4.4
71	قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي	2.2.1.4.4
73	تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية	3.1.4.4
73	قائمة الدخل الاجتماعي	1.3.1.4.4
74	قائمة التأثير الاجتماعي	2.3.1.4.4
76	تقارير مالية و اجتماعية مدمجة	2.4.4
76	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية	1.2.4.4
79	قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية	2.2.4.4
81	واقع الإفصاح الاجتماعي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	5.4

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية		
المبحث الأول: منهج الدراسة وتحليل البيانات		
83	مقدمة	0.1.5
83	واقع سوق فلسطين للأوراق المالية	1.1.5
83	تطور سوق فلسطين للأوراق المالية	2.1.5
84	الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	3.1.5
45	المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	4.1.5
87	منهج الدراسة	5.1.5
88	مجتمع وعينة الدراسة	6.1.5
89	أداة الدراسة	7.1.5
90	صدق وثبات الإستبانة	8.1.5
90	صدق فقرات الإستبانة	1.8.1.5

97	ثبات فقرات الإستبانة	2.8.1.5
98	المعالجات الإحصائية	8.1.5
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتفسير النتائج		
99	اختبار التوزيع الطبيعي	1.2.5
100	التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة	2.2.5
103	تحليل فقرات الإستبانة	3.2.5
103	تحليل فقرات المحور الأول: ادراك المسؤولية الاجتماعية	1.3.2.5
104	تحليل فقرات المحور الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية	2.3.2.5
114	تحليل فقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.3.2.5
118	تحليل فقرات جميع محاور الإستبانة	4.3.2.5
119	اختبار فرضيات الدراسة	4.2.5

الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
140	النتائج	1.6
142	التوصيات	2.6
143	دراسات مستقبلية	3.6
144	المراجع	
149	الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول أو الشكل	صفحة
2.1	مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	20
4.1	تقرير وصفي للإفصاح عن البعد الاجتماعي	70
4.2	قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية	71
4.3	قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي	72
4.4	قائمة الدخل الاجتماعي	74
4.5	قائمة التأثير الاجتماعي	75
4.6	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية	77
4.7	قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية	80
5.1	الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	84
5.2	مقياس الإجابات على فقرات الاستبانة	89
5.3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية	90
5.4	الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	91
5.5	الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	92
5.6	الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	93
5.7	الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية	94
5.8	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	95
5.9	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	96
5.10	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	97
5.11	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	98
5.12	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	99
5.13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	100
5.14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	100

101	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	5.15
101	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	5.16
102	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	5.17
102	توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع المنتمية إليه الشركة	5.18
104	تحليل فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية)	5.19
106	تحليل فقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	5.20
108	تحليل فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	5.21
110	تحليل فقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	5.22
112	تحليل فقرات المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية	5.23
113	تحليل فقرات مجالات المحور الثالث	5.24
116	تحليل فقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	5.25
118	تحليل محاور الإستبانة	5.26
119	اختبار إدراك المسؤولية الاجتماعية	5.27
120	اختبار الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية	5.28
123	اختبار مجالات المسؤولية الاجتماعية	5.29
125	اختبار مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	5.30
126	معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	5.31
127	معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفؤ	5.32
128	معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي	5.33
128	معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي	5.34
130	نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية	5.35

	تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر	
130	اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى للعمر	5.36
131	نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمؤهل العلمي	5.37
133	نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للتخصص	5.38
133	اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى للتخصص	5.39
134	نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمسمى الوظيفي	5.40
136	نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى لسنوات الخبرة	5.41
136	اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى لسنوات الخبرة	5.42
138	نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للقطاع المنتمية له الشركة	5.43
138	اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى للقطاه المنتمية له الشركة	5.44

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانته وزعت على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها 37 شركة، وبواقع استبانته واحدة لكل شركة، وكذلك القيام بمسح التقارير المالية السنوية للشركات نفسها لمعرفة مدى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي. وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبارات T-test واختبار ANOVA واختبار شففيه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أولاً: إن إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام، فالمستهلكون يحظون بالأولوية ثم الموارد البشرية يليها البيئة وأخيراً المجتمع المحلي. ثانياً: إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفير كادر محاسبي كفؤ، وتوفير نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطلب تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها، ثالثاً: يتوفر لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، رابعاً: توضح نتائج المسح للتقارير المالية السنوية بأن الإفصاح الاجتماعي غير كافي، حيث إن بعض الشركات تفصح بصورة وصفية، والباقي يكاد يكون الإفصاح الاجتماعي لديها معدوم.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، أولاً: ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمر والمواطن. ثانياً: يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات ايجابية اتجاه الشركات المساهمة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفاءها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي. ثالثاً: يجب تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية اتجاه توعية الشركات بمفهوم

وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والعمل على إعداد أسس ومعايير ونماذج محاسبية تساعد الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين. رابعاً: قيام هيئة السوق المالي الفلسطيني بتحديث نظام الإفصاح الشامل المطبق في سوق فلسطين للأوراق المالية، بحيث يرشد صراحة وبوضوح إلى وجوب اشتغال التقارير الصادرة عن الشركات المدرجة في السوق على الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ولا يعتبره اختياري وأن يكون الإفصاح بصورة كافية وفق نماذج التقارير الاجتماعية، ولا يكتفي الإفصاح الوصفي بالرغم من أهميته.

Abstract

This Study aimed to identify the extent of awareness of public shareholding companies listed on the Palestine Securities Exchange for the concept of social responsibility, and stand on the interest of those areas of social responsibility, and accounting corporate disclosure, and examine the viability of the application of social responsibility accounting.

The study has applied to questionnaires distributed to the community of study that consisting of public shareholding companies listed in the (PSE) and the 37 companies, and by the identification one for each company, as well as a survey of the annual financial reports of the companies themselves to determine the extent of disclosure of social performance. The researcher used descriptive statistical methods and tests of T-test, ANOVA and Shavih test.

The study has concluded to alot of results, First: the management of Public Shareholding Companies listed on the (PSE) knows the of social responsibility concept of the broad sense, but they have not stress the different areas the same attention, consumers are the priority, followed by human resources then the environment and finally the local community. Second: The application of the social responsibility accounting requires to recognize of management about the concept of (SRA), and provide efficient accounting staff provided an, and accounting models to measure the costs and social benefits availability, and requires the legislation and laws apply on companies, Third: The public shareholding companies listed on the Palestine Securities Exchange have elements of the application of (SRA), Fourth: The results of the survey annual financial reports explain that the social disclosure is not enough, as some companies disclose more descriptive, and the rest have almost the disclosure of their social-existent.

The study concluded to alot of recommendations. First: companies must apply social responsibility accounting in all its aspects, and use of social information system which serves all relevant parties from the beginning and the end of the same company investors and citizens. Second: Government must have the attitude and practices trend of the companies that contributing to a positive social responsibility, through legislation or procedures that would allow exemption from taxes or other facilities in return for their social contribution, and legislation can be able to accountability and oversight on corporate social performance. third: The revitalization of the role of organizations and professional associations towards the national and

international awareness of the importance of the concept of (SRA), and work on the foundations and models of accounting standards to help companies to apply social responsibility accounting in Palestine. Fourth: Palestine Stock Exchange work for the modernization of the Palestinian financial disclosure system, so clearly and explicitly guide to be included in the reports issued by listed companies in the market on the disclosure of social performance and not to be considered optional and should be adequately disclosed in accordance with models of social reports, not merely descriptive, disclosure despite its importance.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1: مقدمة الدراسة
- 2.1: مشكلة الدراسة
- 3.1: أهداف الدراسة
- 4.1: أهمية الدراسة
- 5.1: فرضيات الدراسة
- 6.1: الدراسات السابقة
- 7.1: التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1: مقدمة

علم المحاسبة هو علم اجتماعي، تجده مرتبط بالعديد من العلوم الأخرى لتحقيق مصالح البشر، كالملاك والمستثمرين وإدارة المشروع والجهات الحكومية والتشريعية وأطراف أخرى عديدة، ومن المعروف أن طبيعة بيئة العمل المحلية التجدد والتطور بما يلائم واحتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع، وتلبية لإحتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع وجب على المشروع تطوير آلياته وإجراءاته بشكل مستمر.

ومن المعلوم أن الثورة الصناعية بأوروبا قد أثرت على التطورات في الأنظمة الاقتصادية بشكل متتالي ومهم لدول العالم الصناعي، وما كان لها من نتائج على اقتصاديات العالم من خلال توسع نشاط المشروعات على الصعيد المحلي والدولي، وهو ما يعني الانتشار والنمو وكثرة الفروع، الأمر الذي أدى إلى زيادة التأثير على المجتمع سواء كان التأثير إيجابياً أو سلبياً. وفي الآونة الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية حيث تسعى دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها البيئية والموارد الطبيعية اهتماماً من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة بالدول المختلفة، وذلك باعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم تحقيقها في مستوى وجودة البيئة، وأيضاً في تحديد الحجم المتاح من الموارد الطبيعية في هذه الدول (الفضل وآخرون، 2002: 211).

ومن الأهمية بمكان معرفة الدور الذي تقوم به شركات المساهمة العامة في التنمية المستدامة "Sustainable Development" للمجتمعات وفي تحملها مسؤولية التطور الاقتصادي بشكل ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي وقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد" (سوق المال الفلسطيني، 2008: 5).

الأمر الذي أدى إلى أن تمارس عدة جهات ضغوط على المشروعات لتوسيع نظام اهتمامها لتشمل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (جهماني، 1996: 46).

ومن تلك الضغوط تأسيس لجمعيات ومنظمات إقليمية ودولية تعنى بمجال المسؤولية الاجتماعية أبرزها جهود منظمة المقاييس الدولية (ISO) عام 2003 عبر تأسيس مجموعة الأيزو الاستشارية للمسؤولية الاجتماعية إدراكاً منها بأهمية هذا الموضوع في بقاء واستمرارية المشروع (Laufer, 2003: 254)، ولإضافة قيمة على البرامج والمقترحات القائمة ترسخت أهمية المسؤولية الاجتماعية في العام 1992 لدى انعقاد قمة الأرض في مدينة (ريودي جانيرو) البرازيلية، وتم التأكيد مجدداً عليها في القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا في العام 2002 (سوق المال الفلسطيني، 2008: 6).

لذا من المنطق على الفكر المحاسبي أن يستجيب للتغيرات الاجتماعية في المجتمعات بشكل يوازي ضخامة المهمة الملقة على عاتقه للمساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، وذلك حتى يستطيع تقديم خدمات قيمة ومفيدة للأطراف والجهات المعنية، وكان من أثر تلك الاستجابة ظهور ما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أو المحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمشروعات. ولذلك اتجهت أنظار الباحثين والأكاديميين نحو تطوير أنظمة تساعد في قياس الأداء الاجتماعي في المشروعات.

ومن المفيد إضافة معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات الاجتماعية للمشروع في صورة أرقام ونسب وإحصاءات، وتعرض الأرقام على أساس مستويات الفعلية وتحديد نوع وحجم الانحراف (حنان، 2003: 278).

إذا استطاعت وظيفة المحاسبة أن تتجاوز الدور التقليدي لقياس الأنشطة الاقتصادية إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المشروع على المجتمع التي تمارس نشاطها به، وظهر إلى الوجود ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (حيالي، 2007: 3). ولتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروع يتطلب إدراك الإدارة لهذه المسؤولية أولاً، ثم قيامها بهذه المسؤولية، والإفصاح عن ذلك من خلال التقارير التي تعدها إدارة المشروع (Laufer, 2003: 4).

وإيماءً بما سبق لم تكن فلسطين بمنأى عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومع الازدياد المضطرد في حجم وقدرات المشروعات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق أدى إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية في فلسطين (جربوع، 2007: 241)، لذلك تظهر أهمية مساهمة المشروعات العاملة في فلسطين بالأنشطة الاجتماعية المختلفة وذلك من خلال تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لقياس وتقييم الأنشطة الاجتماعية وإعداد التقارير للإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

ويمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين مازال في طور النضوج ولم تتحدد بعد ملامح ممارسته بدقة. حيث تتراوح بين المبادرات الفردية للبعض والتعبير عن النوايا الحسنة للبعض الآخر (سوق المال الفلسطيني، 2008: 4).

وبالتالي ستكون الدراسة متعلقة بدراسة مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك لدور سوق المال الفلسطيني البارز في مجال الاقتصاد الوطني، وأخذ خطوات إيجابية نحو تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لحيز التطبيق وتنمية المساهمة الاجتماعية للمشروعات من خلال الارتقاء بأدائها الاجتماعي و تفعيل الأنشطة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني سواء على صعيد الموارد البشرية وتنمية العلاقة مع المساهمين والأطراف الأخرى بالمجتمع والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

2.1: مشكلة الدراسة

تأخذ المشكلات الاجتماعية المتفاقمة -في الوقت الحالي- مكاناً بارزاً في المناقشات السياسية لكافة المجتمعات المتحضرة، ويعد البحث عن الحلول العلمية لهذه المشكلة من الأمور الضرورية، الأمر الذي حدا بالأنظار نحو ضرورة الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمشروعات الأعمال جنباً إلى جنب مع المسؤولية الخاصة (المالية) لأصحابها، والذي يتطلب تطوير النظرة نحو المشروع من كونه كائن اجتماعي بجانب كونه كائن اقتصادي (سلامة، 1999: 7).

وكذلك حثت نصوص القوانين المحلية والدولية على أهمية أخذ الالتزامات الاجتماعية بعين الاعتبار، منها قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام 1999م حيث حدد عقوبات وغرامات تخضع لها هذه المشاريع أو المصانع في حالة ثبوت الأضرار المباشرة أو غير المباشرة للمجتمع.

لذا يجب أن يكون هناك اهتمام من قبل المشاريع العاملة في فلسطين بأهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي سنتناول الدراسة موضوع تطبيقها في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وسيكون السؤال الرئيس المطروح في الدراسة:

"ما مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟".

3.1: أهداف الدراسة

1. دراسة التطورات الحديثة في مجال الفكر المحاسبي، والتي تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع منها.
2. التعرف على إسهامات الباحثين في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للشركات من التكاليف والمنافع.
3. التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
4. الوقوف على مدى اهتمام الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عنها.
5. التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

4.1: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تحقيق النقاط التالية:

1. الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سوف يساهم بتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع الفلسطيني والحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والفقر والتلوث البيئي.
2. أن تقوم الشركات بعرض تقارير تفصح عن أدائها الاجتماعي يلبي ويشبع رغبات العديد من الأطراف المختصة كالدولة والمستثمرين والمستهلكين والمجتمع المحلي.
3. تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين يأتي في إطار تطبيق أنظمة محاسبية متطورة، وبالتالي الارتقاء بالأنظمة المحاسبية المعمول بها في فلسطين.

5.1: فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى:** تدرك إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.
- الفرضية الثانية:** تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية الموارد البشرية.
2. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين.
3. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.
4. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

الفرضية الرابعة: تتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1. تتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
2. تتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية كادر محاسبي كفؤ.
3. تتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية قدرة لدى النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية.
4. تتوفر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
2. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفؤ.
3. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية.

4. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى للمتغيرات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، القطاع المنتمية له الشركة).

6.1: الدراسة السابقة

(1) - دراسة (الصبان، 1978)، بعنوان: "المحاسبة الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى تقييم الدراسات التي تتناول موضوع المحاسبة الاجتماعية بغرض تحديد إطار شامل لها يكون أساساً لنظرية المحاسبة الاجتماعية ويتضمن كل من الأهداف والمفاهيم وأساليب القياس وأسس إعداد القوائم والتقارير النهائية، وكذلك دراسة إمكانية التطبيق لهذا الإطار الشامل للمحاسبة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أولاً: تتصف معظم أنشطة المشروع بثلاث جوانب: جانب مالي، جانب إداري، وجانب اجتماعي، وتختلف الأهمية النسبية لكل جانب تبعاً لطبيعة نشاط المشروع ونوعية النشاط في حد ذاته. ثانياً: لم تلق المحاسبة الاجتماعية الاهتمام الكافي من الهيئات العلمية والمهنية مثل الفروع الأخرى من المحاسبة وكان نتيجة ذلك عدم ظهور مفاهيم أساسية متعارف عليها أو استخدام معايير مقبولة قبولاً عاماً تحكم إعداد التقارير والقوائم الاجتماعية.

ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة توفير نظام معلومات متكامل، وذلك من خلال إعداد نظام للمحاسبة الاجتماعية بجانب الأنظمة المحاسبية الأخرى.

(2) - دراسة (جهماني، 1996)، بعنوان: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة".

تضمنت أهداف الدراسة الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي فضلاً عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى إفصاحها عن أدائها في المجال الاجتماعي ونوعيته.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أولاً: صانعي القرارات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بمختلف القطاعات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع. ثانياً: المجتمع المحلي لا يعطي الاهتمام الذي يستحقه من قبل الشركات ويبدو أن الشركات تعتبر الاهتمام بالمجتمع المحلي من مسؤولية الدولة. ثالثاً: الشركات المساهمة العامة هي مع مبدأ المحافظة على البيئة إلى الحد الذي يستلزم دفع نفقات، فعندها وعندها فقط تبدأ الشركات بالتراجع عن مواقفها وبنسب مختلفة من قطاع لآخر. رابعاً: نتيجة لمسح التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية لعام 1993 تبين أن 69.1% من الشركات تفصح عن بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية ويتم ذلك بأسلوب وصفي في أغلب الحالات.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إجراء دراسات وأبحاث لوضع أنموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معاً، ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة.

(3) - دراسة (Abu-baker and Abdel karim, 1998)، بعنوان: “Corporate Social Responsibility and Accountability As a Comprehensive Approach for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan”

هدفت الدراسة إلى العديد من الأهداف أهمها، أولاً: دراسة وتقييم الإطار الحالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية وإتباع منهج شامل لتطوير الإفصاح والكشف عن الممارسات الاجتماعية في الأردن على ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ثانياً: وضع الإطار كأساس للكشف عن نطاق أوسع من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات ويمكن تقديم المعلومات إلى مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. ويتمثل الهدف الثالث باستكشاف الآراء والتصورات بين الأطراف المعنية بالشركات في الأردن لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

وأهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: إن قيام الشركات بتقديم تقارير عن الممارسات الحالية للشركات المساهمة لا تتفق مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئة في الأردن. ثانياً: إن النهج القائم على أساس المساءلة لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن توفر الإطار المناسب لتحديد ما يلزم من الكشف على نطاق أوسع. ثالثاً: نتائج هذه الدراسة يمكن أن تنطبق على أي بلد عربي آخر، تتمتع بخصائص مماثلة من حيث النواحي الثقافية والاجتماعية، والبيئة الاقتصادية والسياسية.

أما أهم توصيات الدراسة هي، أولاً: هيكل التعليم في مجال المحاسبة في الأردن يجب أن يأخذ في الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأهداف السياسية. ثانياً: مهنة المحاسبة في

الأردن ينبغي أن تهتم بمسؤولية توفير أنظمة تطوير للتقارير التي تصدرها الشركات المساهمة والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

(4)-دراسة (khalid, 2000)، بعنوان: **”Developing an environmental accounting model for Egypt”**

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتطبيق المحاسبة البيئية في مصر، والذي من شأنه يساعد في قياس الأنشطة ذات الطبيعة البيئية التي تؤثر بها المنشأة على المجتمع التي تعمل به. وأهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: إن إعداد نماذج لتطبيق المحاسبة البيئية يعتمد على قياس التكاليف والنفقات البيئية للمنشأة. ثانياً: إن توفر أنموذج للمحاسبة البيئية يساعد في إعداد نظام محاسبي شامل يتناول الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالتالي يلبي رغبة جميع الأطراف المهتمة بأمور المنشأة، وأهمها مساعدة متخذي القرار بالمنشأة من اتخاذ قرارات رشيدة وفي الوقت المناسب.

أما أهم توصيات الدراسة هي، أولاً: ضرورة الاهتمام من قبل الإدارة العليا في المنشآت بالعمل على تطبيق المحاسبة البيئية. ثانياً: قيام الشركة بتدريب أفراد طاقمها على العمل لتطبيق المحاسبة البيئية وفق نظم محاسبية شاملة لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ثالثاً: قيام المنشآت بالتعاون مع مصممي أنظمة المعلومات المحاسبية بتزويدها بالمعلومات والمقترحات اللازمة والتي من شأنها قياس الأنشطة البيئية بشكل دقيق. رابعاً: العمل على تحسين أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل مستمر نظراً للتطورات والتغيرات في بيئة الاقتصاد المحلي والدولي.

(5)- دراسة (Abu-baker, 2000)، بعنوان: **“Corporate social reporting and disclosure practice in Jordan: an empirical investigation”**

هدفت الدراسة إلى ما يلي، أولاً: دراسة الجوانب الأساسية للكشف عن الممارسات الاجتماعية للشركات في الأردن، وتوضيح مدى، مواضيع، وأساليب ومواقع المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات. ثانياً: التحقيق في العلاقة الاجتماعية للشركات والكشف عن التجمعات الصناعية. ثالثاً: إعداد التقارير الاجتماعية للشركات والكشف عن ممارسات تجريبية في الأردن.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً: التقارير المقدمة من الشركات تقدم معلومات حول بعض الجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية للأداء المنوط بالشركة من الدخل والمركز المالي ولكن بنسب متفاوتة من شركة لأخرى. ثانياً: إن لجنة التنمية المستدامة

في الأردن قد تلقت اهتمام متواضع من قبل العديد من الشركات من حيث المساحة المخصصة والمواضيع التي تشملها التقارير السنوية، ومثال ذلك شركة أردنية كان المتوسط المرجح لعدد من 45% من صفحاتها مخصصة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في تقريرها السنوي. ومن أهم توصيات الدراسة، أولاً: أن تهتم الشركات بالممارسات الاجتماعية والإفصاح عنها بجانب المجال الاقتصادي البحث (المعاملات المالية). ثانياً: أن تقوم الشركات بمراعاة توصيات لجنة التنمية المستدامة في المسؤوليات الاجتماعية.

(6) - دراسة (يحيى، وآخرون، 2002)، بعنوان: "أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية

الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية". هدفت الدراسة إلى العديد من الأهداف أهمها ما يلي، أولاً: توضيح طبيعة المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، ومن ثم مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ثانياً: توضيح أثر المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في نتائج عملية التحليل المالي من خلال توضيح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بها بصورة مباشرة ومن ثم تطبيق ذلك بصورة عملية على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أولاً: تحتل المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية نظراً لما يمكن أن تؤديه من خدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية. ثانياً: ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم بإنتاج تلك المعلومات وهو يمثل نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية. ثالثاً: إن تقويم الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية _ بصورة عامة _ والأداء الاجتماعي لها _ بصورة خاصة _ يتوقف على عملية التحليل المالي وما يمكن أن يوفره من حكم بصورة كمية من خلال النسب المالية عن مدى تحقيق الأهداف العامة والأهداف الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.

وأما أهم التوصيات، ضرورة قيام الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عن نشاطاتها ومساهماتها الاجتماعية بصورة دورية لكي يتمكن قراء القوائم المالية من التعرف على طبيعة النشاطات والمساهمات للوحدة الاقتصادية بشكل متكامل وشامل.

(7)- دراسة (أبو العزم، 2005)، بعنوان: "معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية".

هدفت الدراسة إلى تبيان أسباب عدم الإفصاح البيئي الملائم في التقارير المالية للشركات المصرية، وذلك من خلال تحقيق العديد من الأهداف التالية، أهمها، أولاً: بيان مفهوم وآليات الإفصاح البيئي. ثانياً: مراجعة أهم الدراسات السابقة التي تعرضت لدوافع معوقات الإفصاح البيئي. ثالثاً: استعراض ما ورد بالنتشريات المصرية المعاصرة عن متطلبات الإفصاح البيئي. رابعاً: الوقوف على واقع الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية تتوزع على أربعة أسباب أساسية، أولاً: عدم وجود إزام للشركات بالإفصاح البيئي من قبل الهيئة العامة للسوق المالي. ثانياً: لا يوجد معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار البيئية. ثالثاً: نقص الوعي العام بالقضايا البيئية. رابعاً: الإفصاح البيئي اختياري حسب رغبة الإدارة.

وقد أوصى الباحث بالعديد من الوصايا أهمها، أولاً: يجب أن يكون هناك اهتمام من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالإفصاح البيئي للشركات، وتضع القواعد الملزمة والمنظمة له مسايرة للهيئات المشرفة على سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتلبية لحاجة المجتمع المصري. ثانياً: زيادة جرعة مادة البيئة في وسائل الإعلام والمناهج التدريسية لزيادة وعي المجتمع بالآثار البيئية للشركات ذات الحساسية للبيئة. ثالثاً: سرعة إصدار معيار محاسبي مصري خاص بالمحاسبة والإفصاح البيئي للشركات المصرية للقياس والتقرير عن الأداء البيئي للشركات. رابعاً: زيادة دور الجمعيات لحماية المستهلك والمجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي وحث المستهلكين على تفضيل منتج الشركات الصديقة للبيئة.

(8)- دراسة (الشرايري، والمومني، 2006)، بعنوان: "مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية والمحافظ على البيئة، وذلك من خلال الدراسة الميدانية، وتحليل إمكانية هذه الشركات بتقديم دورها المطلوب تجاه المجتمع، وكذلك إظهار دور الإفصاح المحاسبي على النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركة، ودراسة مدى قدرة الشركات المساهمة في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي من حيث البطالة ومحاربة الفقر والمحافظة على الصحة.

وأهم نتائج الدراسة، أولاً: إن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالخدمات الاجتماعية التالية: المحافظة على البيئة، ومكافحة الفقر والبطالة، وتقديم خدمات صحية وتعليمية للمجتمع

المحلي. ثانياً: تقوم الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح المحاسبي عنها بنسب متفاوتة من نشاط لآخر حسب اهتمامات كل شركة عن الأخرى.

ومن أهم توصيات الدراسة مايلي، أولاً: هناك نقص في قدرة الشركات الصناعية الأردنية بمساعدة الطلاب الفقراء عن طريق دفع نفقاتهم الدراسية فعلى الدولة تشجيع الشركات الصناعية في تقديم هذه الخدمة للطلاب الفقراء. ثانياً: على الشركات الصناعية الأردنية أن تقوم بإرسال موظفيها وعمالها للاستفادة من دورات تدريبية وتعليمية سواء داخل أو خارج الأردن والإطلاع على آخر التطورات التكنولوجية. ثالثاً: على الحكومة الأردنية تحديث التشريعات التي تخص تقديم الشركات للخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع المحلي مع تفعيلها لزيادة قدرة الشركات في تقديم الخدمات الاجتماعية والإفصاح عنها. رابعاً: استخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الاجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الاجتماعي.

(9)- دراسة (المخادمة، العيسي، 2006)، بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف التلوث البيئي دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية".

تهدف الدراسة إلى ما يلي، أولاً: اختبار مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف التلوث البيئي في ظل التوسع الكبير الذي حدث في سوق الصناعة الأردني عقد الثمانينات وقياس مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح البيئي محاسبياً. ثانياً: معرفة الصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق معايير الحفاظ على البيئة. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: هناك اتجاه إيجابي لدى الشركات موضوع الدراسة نحو متغيرات الدراسة حيث يشير ذلك إلى مدى الاهتمام الذي تعطيه الشركات عينة الدراسة لتكاليف البيئة. ثانياً: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخلفات الإنتاج والتخلص منها والإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة. ثالثاً: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكاليف صيانة الآلات والمعدات والإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة. رابعاً: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكاليف الإدارة البيئة والإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ما يلي، أولاً: الطلب من الجهات ذات العلاقة بحماية البيئة وتكثيف جهودها الإعلانية والتعاون مع الشركات الصناعية والجمعيات المهنية المهمة بالبيئة من أجل التنقيف بأهمية وكيفية التعامل مع البيئة. ثانياً: ضرورة وجود معايير خاصة بالسياسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح البيئي. ثالثاً: وضع استراتيجيات للتأكد من قدرة

الشركات على تفهم واستخدام البدائل المتاحة، ومعالجة تدمير الشركات بجدية وسرعة مما يزيد الثقة.

(10) - دراسة (القطاطي، 2006)، بعنوان: "منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق المال الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى أهم ما يلي، أولاً: الوقوف على المنافع النظرية والتطبيقية للتقرير عن التكاليف البيئية. ثانياً: التعرف على الإفصاحات المتعلقة بالتكاليف البيئية، ومتطلبات الإفصاح عنها والمنافع المترتبة عليها. ثالثاً: التعرف على مدى احتياج مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى معلومات عن التكاليف البيئية التي تتحملها الشركات الصناعية في فلسطين.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: أصبحت الشركات تهتم بالعمل المحاسبي الذي من شأنه أن يمكنها من القيام بتحليل شامل للتأثير البيئي للمشروع وتوفير البيانات الملائمة للتكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية. ثانياً: توفر التشريعات الوطنية المبررات اللازمة لإعادة ترتيب وتصنيف العمليات الصناعية، ثالثاً: الإفصاح البيئي التي تقوم به بعض الشركات المدرجة في سوق المال الفلسطيني محدود وتأتي في سياق الحصول على شهادة الجودة. رابعاً: تظهر الدراسة الميدانية أيضاً أهمية بيان المنفعة الإضافية للتقرير عن تكاليف الأنشطة البيئية المختلفة أهمية التقرير عن تلك التكاليف، حيث يتضح أن التقرير عن التكاليف البيئية يؤدي إلى زيادة المنفعة الإضافية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية باستثناء المستثمرين الذين تساوت لديهم تلك المنافع قبل وبعد التقرير عن التكاليف البيئية.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ما يلي، أولاً: أن تهتم الهيئة العامة لسوق المال الفلسطيني بالإفصاح البيئي للشركات وبشكل خاص الشركات الصناعية والتي تسبب الأضرار بالبيئة ووضع القواعد الملزمة والمنظمة لذلك أسوة بما هو معمول به في أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية. ثانياً: ضرورة تطوير أسلوب عرض القوائم المالية لكي تشتمل على بيانات تفصيلية وأساسية عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات الصناعية. ثالثاً: من الضروري حث المصانع الملوثة للبيئة على تضمين تكاليف التأثيرات البيئية لعملياتها الصناعية في حساباتها بوحدات نقدية.

(11) - دراسة (جربوع، 2007)، بعنوان: "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة-دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى أهم ما يلي، أولاً: تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ثانياً: دراسة أساليب قياس التكلفة والعائد الاجتماعي. ثالثاً: التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة. رابعاً: اقتراح نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتفق مفاهيمه ومتغيراته مع ظروف تركيبة البنيان الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم النامي عامة والعالم العربي خاصة بما فيها فلسطين. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: إن مشكلة القياس لا تكمن في التكاليف الاجتماعية المباشرة بل في قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة والتي تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لقيام المشروع بأنشطته الاقتصادية وبالتالي اللجوء إلى الطرق غير المباشرة لقياسها مثل طريقة تكاليف التصحيح أو طريقة المنع بالإضافة إلى صعوبة قياس المنافع الاجتماعية الأمر الذي يقتضي اللجوء إلى المقاييس غير الكمية (الوصفية) حتى تكون عملية القياس كافية وملائمة. ثانياً: إن الدراسة التحليلية لموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال لم تحظ بالقدر الكافي الواجب من الاهتمام من جانب المعاهد والمنظمات المهنية المحاسبية في الدول النامية بما فيها الدول العربية. ثالثاً: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساعد على تحديد وقياس صافي المساهمة لمنظمات الأعمال والتي تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ما يلي، أولاً: إن الأنشطة الاجتماعية تؤثر في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة فتكاليف برنامج يقوم به المشروع اختياريًا لتخفيض كمية التلوث في الهواء يعد عبئاً على إيرادات المشروع عن الفترة ويجب إظهار ذلك في التقارير المالية. ثانياً: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المنظمات المهنية ومن أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة بالجامعات الفلسطينية ومن الشركات بقطاع غزة. ثالثاً: ضرورة وجود قوانين وأنظمة لحماية البيئة وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بحماية البيئة وتسبب أضراراً لها. رابعاً: يجب على الجمعيات المهنية المحاسبية تطوير إرشادات ومعايير تتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن المصروفات والخسائر والالتزامات والتكاليف الرأسمالية ذات الصلة بالتأثيرات البيئية لأنشطة الشركات في فلسطين.

(12)- دراسة (Rahahleh and Sharairi, 2008)، بعنوان: “The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan”.

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي، أولاً: تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مدينة الحسن الصناعية بالأردن. ثانياً: تحديد مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسن الصناعية بالأردن.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسن الصناعية. ثانياً: تقوم الشركات بموضوع الدراسة بتطبيق مجالات المحاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود. بحيث تقتصر مساهماتها في المجتمع في الأشكال التالية: الرعاية الاجتماعية للعمال، والموارد الطبيعية وحماية البيئة. ثالثاً: يعد غياب التشريعات أحد أسباب ضعف تطبيق المحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ما يلي، أولاً: يجب إعادة النظر في السياسات والقوانين المعتمدة في الأردن فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، بحيث ترشد صراحة بوجوب اهتمام الشركات الصناعية بالأداء الاجتماعي اتجاه المجتمع. ثانياً: ضرورة الاهتمام الكافي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من حيث التكاليف الاجتماعية للأداء الاجتماعي للشركات والإفصاح المحاسبي عنها. ثالثاً: إعداد أيام دراسية وورش عمل ودورات تدريبية حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لعمال الشركات الصناعية. رابعاً: تطوير المناهج الدراسية الجامعية بخصوص تدريس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كفرع مهم من فروع علم المحاسبة.

7.1: التعليق على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة

من خلال النظر والتفحص للدراسات السابقة تبين أن غالبيتها تتمحور حول الجانب النظري لموضوع الدراسة، والتركيز على التأسيس النظري لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومحاولة وضع نماذج قياس للأداء الاجتماعي، وكيفية الإفصاح المحاسبي عنها، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن البحث في الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة تم في بيئة الأردن ومصر، وبالتالي يلاحظ نقص عدد البحوث والدراسات التي تهدف إلى معرفة مدى تطبيق الشركات المساهمة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الكثير من الدول العربية، لذا تعتبر هذه الدراسة والتي بعنوان: **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من**

قبل الشركات المساهمة العامة "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". خطوة أمامية نحو وضع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيز التنفيذ في فلسطين من خلال تطبيقها على الشركات العاملة في فلسطين، وهذه هي الثمرة الحقيقية والمرجاة من هذا العلم من العلوم الإنسانية، بحيث سنتناول الدراسة التعرف على مدى إدراك الشركات موضوع الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والأهمية النسبية لمجالاتها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال إدراك إدارة الشركات للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفر الكادر المحاسبي الكفؤ، قدرة الأنظمة المحاسبية المطبقة على تطبيقها بفاعلية وكفاءة، ومدى توفر التشريعات والقوانين الفلسطينية الملزمة بتطبيقها والإفصاح المحاسبي عنها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

0.2: مقدمة:

على ضوء الاهتمام العالمي المتزايد اتجاه الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة، وفي ظل العولمة وتحريك التجارة والترابط بين البيئة والتنمية فيما يعرف بمفهوم التنمية المستدامة (السعد، 2007: 86)، أصبحت الاقتصاديات الحديثة تتجه نحو المساهمة بتحقيق الرفاه الاجتماعي، وهذا ما ناشدت به الأمم المتحدة بشأن قيام الدول بمشاريع التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي بجانب الاقتصادي والذي طرح خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985م، وذلك من خلال تغيير سياسة الدولة الاقتصادية والتشريعية اتجاه الرفاه الاجتماعي (Ball and Seal, 2005: 461).

وهذا يفرض على الدولة أن تلتزم المشروعات الاقتصادية بمراعاة استخدام الموارد الطبيعية بشكل عادل وكفؤ، وأن يكون لها دور بارز في المساهمات الاجتماعية الايجابية من خلال تحملها للمسؤولية الاجتماعية.

وبهدف المساعدة في زيادة فاعلية قرارات الجهات المستفيدة من البيانات والمعلومات المحاسبية وتقييم الأداء لا بد من الفصل ما بين البيانات المالية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية عن الأنشطة الاجتماعية لكي يتسنى تقييم أداء المشروع والمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة أكثر فاعلية (يحيى، وآخرون، 2002: 193).

وكون علم المحاسبة يلعب دور محوري بتزويد الأطراف المختصة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، أصبحت المحاسبة بشكل أو بآخر عامل أساس في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات المجتمع، بينما كانت في السابق تهتم أو تقتصر مسؤوليتها على تحقيق الرفاه الاقتصادي لأصحاب المشروع على شكل تعظيم الأرباح، ومن الدروس المستفادة من الماضي أنه إذا أصرت إحدى المهن على الانتظار إلى أن تجبر على أداء معين، فإنها تفقد فرصة المساهمة الفعالة في تحديد أفضل سبل الأداء، ولكي تبقى لمهنة المحاسبة الدور الفعال في ميدان المحافظة على مقدرات وموارد المجتمع ظهر ما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كفرع من فروع علم المحاسبة للتصدي للموضوعات الحديثة في المجال المجتمعي. وبذلك يكون مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد المصطلحات الحديثة المستخدمة في الفكر المحاسبي. وقد ورد هذا الاصطلاح لأول مرة في عام 1923م، حين أشار (Sheldon) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة (جربوع، 2007: 239).

وبالتالي يمكن أن تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مرآة توضح مدى التزام المشروعات بمسؤوليتها الاجتماعية سواء التزام طوعي أو قانوني (Laufer, 2003: 253).

ولقد أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها تلفت أنظار الباحثين والمهتمين من المحاسبين للمساهمة في إعداد إطار عام لها، بحيث يعد هذا الإطار أساس يرتكز عليه المحاسبين العاملين بالمشروعات أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام المحاسبي التقليدي أو إفراده بنظام مستقل.

ومع مرور السنون وفي خضم التطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية... الخ، والإسهامات على الصعيد الفكري والتطبيقي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية متواصل ومستمر (Gordon, 1998: 31)، سواء كانت تلك الإسهامات من قبل المحاسبين الباحثين والمهتمين أو المنظمات المهنية المحاسبية.

ويمكن القول وبوضوح أنه إلى يومنا هذا لم يتم التوصل إلى إطار عام متفق عليه بين المحاسبين يُعتمد عليه أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

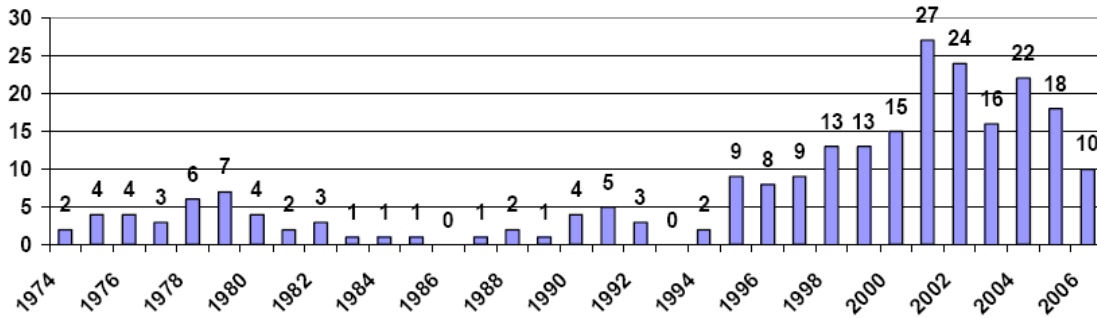
لذا سيتم في هذا الفصل التعرض إلى بدايات نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها وأهميتها وتعريفها ومداخلها ومجالاتها والمفاهيم المتعلقة بها، والاتجاهات الرئيسة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

1.2: نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يقول (حنان) أن المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينيات من القرن الماضي قد نالت اهتماماً تجريبياً ملحوظاً ولاقت انتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينيات وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي إهمال واضح -وصل إلى حد التجاهل الكامل- من برامج البحث العلمي. أما المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها الحينية أيضاً في السبعينيات، وقد استمر البحث بها بطيئاً، إلى أن لاقت انبعاثاً وولادة جديدة خلال التسعينيات، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينيات. ومع انعطاف القرن الماضي والدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معاً وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون والبيئة والأحياء، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية Social responsibility accounting هي البديل لهما (حنان، 2003: 247). وهذا ما أكدته دراسات عديدة مثل دراسة Hogner عام 1982م، وPang عام 1982م، وGuthrie and Parker عام 1989م (6: Kyay and Yuyla, 2007). وقد وضع (Connor) أهم مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عبر الزمن من خلال الشكل رقم (2.1).

الشكل رقم (2.1)

مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية



المصدر: (Connor, 2006: 11).

ومن الشكل السابق يلاحظ أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتطور بتطور الحياة الاجتماعية، وكذلك بارتفاع عدد الجمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الإنسان والبيئة والرفاه الاجتماعي. وكان أبرز ذلك الاهتمام في الألفية الجديدة من القرن الحالي، وبالتالي تأخذ اهتماماً كبيراً من كل الأطراف المعنية بالمجتمع واحتياجاته لدوره بتقديم معلومات مفيدة لكافة أفراد المجتمع. مع ملاحظة أن المحور الصادي يعبر عن درجة الأهمية، والمحور السيني يعبر عن السنوات.

وقدمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية مجموعة تعاريف لمهنة المحاسبة تدرجت في تطورها من اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلاً من حقول المعرفة، مروراً باعتبار المحاسبة نظام للمعلومات له دور كبير في عملية اتخاذ القرار، وصولاً إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث اعتبرت المحاسبة مسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي، لذلك يمكن تقسيم التطور المحاسبي إلى المراحل الأربعة الأساسية التالية (الشيرازي، 1990: 15-23):

1. المرحلة الأولى: مرحلة تكوين وتطوير الجانب الفني للمحاسبة.

2. المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيًا وأكاديميًا.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات.

4. المرحلة الرابعة: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

وسوف نتناول فيما يلي هذه المراحل بشكل موجز مع التركيز على الاتجاهات الفكرية في كل منها.

المرحلة الأولى: وتمثل هذه المرحلة مرحلة إنشاء وتكوين الجانب الفني للمحاسبة وتعكس هذه المرحلة التي تمتد جذورها إلى 4500 سنة قبل الميلاد، رغبة الأفراد في الاحتفاظ بسجلات لمتابعة ممتلكاتهم وإثبات التعديلات التي تطرأ على هذه الممتلكات. ولقد كانت وظيفة المحاسب تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على الأموال والممتلكات وازدياد نطاق المعاملات ظهرت الحاجة إلى نظام لضبط عملية التسجيل في الدفاتر والحسابات فظهرت طريقة "القيد المزدوج"، وباستخدام نظرية القيد المزدوج أصبح لدى المحاسبين ما يمكن تسميته "بنظرية تشخيص الحسابات"، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم عملية الإثبات في الحسابات. حيث ركزت نظرية تشخيص الحسابات على أهداف تحديد المركز المالي وهي اهتمامات أصحاب الأموال في ذات الوقت، إلا أنه نتيجة تشعب الأعمال وظهور الرغبة من قبل أصحاب الأموال في تحديد مدى نجاح المشروع في تحقيق أغراضهم اتضحت أهمية قائمة الدخل، وبالتالي استبدلت نظرية تشخيص الحسابات التي وجهت إليها الكثير من الانتقادات بنظرية أخرى عرفت باسم "نظرية العمليات"، والتي اعتمدت أساس الاستحقاق وأصبحت هذه الأخيرة هي الأساس في تفسير الأحداث والعمليات من حيث أثره على الوحدة المحاسبية.

وعلى الرغم من زيادة أهمية قائمة الدخل، إلا أن قائمة المركز المالي لا تزال تحتل مكان الصدارة، وذلك نظراً للاهتمام الزائد للرقابة على الممتلكات، وبقيت قائمة الدخل مجرد حلقة وصل بين الميزانيات هدفها الرئيس استكمال التوازن الحسابي الذي يتطلبه نظام القيد المزدوج. وفعلاً نجد أنه قد نتج عن نشاط المحاسبين في هذه المرحلة ذخيرة وفيرة من الأساليب والقواعد التي لازالت تثبت فائدتها في التطبيق.

المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيًا وأكاديميًا: لم يكتفي بالنظر إلى المحاسبة على أنها مجرد أداة داخلية للرقابة. فقد توجه الاهتمام منذ بداية القرن التاسع عشر إلى تطوير المحاسبة مهنيًا وأكاديميًا وكان هذا التطوير نتيجة عدة عوامل أهمها:

1. ظهور الثورة الصناعية: نتيجة لظهور الثورة الصناعية زاد حجم المشروعات بشكل ملحوظ وصاحب ذلك ضرورة البحث عن مصادر تمويل متعدد للاستثمارات المطلوبة. ومن هنا ظهرت أهمية التطبيقات المحاسبية التي تأخذ في الاعتبار وجهة نظر الدائنين وما يحقق حماية مصالحهم، ولذا كان من الضروري أن تتطور المبادئ والقواعد المحاسبية في هذا الاتجاه وتمثلت بصفة رئيسة في مفاهيم ومقاييس مثل: المحافظة على رأس المال، كذلك التطبيقات التي تأخذ بفلسفة الحيطة والحذر في تحديد الربح وإعداد المركز المالي.

2. ظهور المشروعات المساهمة: إن المشروعات المساهمة هي وسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة. ولما كانت المشروعات المساهمة تتميز بخاصيتين لهما تأثير بالغ على المحاسبة، الخاصة الأول: وهي خاصية "استمرار المشروعات المساهمة" (Continuity or going concern) وهذه الخاصية تعد الأساس الذي بني عليه مفهوم أو فرض الاستمرارية في المحاسبة المالية. أما الخاصية الثاني: فهي خاصية "انفصال الملكية عن الإدارة" وهذه الخاصية يرجع لها المفهوم المحاسبي الخاص بالشخصية المعنوية المستقلة (The entity concept) ولقد كان لخاصية انفصال الملكية عن الإدارة أثر كبير على المحاسبة. فقد أظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة. ولعل أهم النتائج التي ترتبت على ذلك أن برزت الأهمية القصوى لقائمة الدخل واستخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها. وكان نتيجة ظهور هذا النوع من المشروعات أن ظهرت تشريعات تضمن حد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف الخارجية (مساهمين ودائنين وغيرها). وألزمت القوانين ضرورة مراجعة القوائم المالية التي تنشرها المشروعات المساهمة من قبل مراجع خارجي مستقل وذلك لتقويم مدى الاعتماد على ما تقدمه الإدارة من معلومات في هذه القوائم.

3. فرض ضرائب الدخل على الأفراد والمشروعات: حيث كان لفرض ضرائب الدخل أثر مباشر على تطور الفكر المحاسبي، إذ ازداد الاهتمام بمشكلات تحديد الدخل المحاسبي باعتباره الأساس أو نقطة البدء في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، الأمر الذي انعكس على تطور مهنة المحاسبة و إلى تزايد الطلب على خدماتها، فأصبح المحاسب في حكم المحنكر لوظيفة إنتاج المعلومات المالية سواء داخل المشروع أو خارجها .

ولعل المحصلة الرئيسية لهذه العوامل الاهتمام بأمور المحاسبة من زاويتين متكاملتين: مهنيًا وأكاديميًا: أما "مهنيًا" فأصبح واضحاً ضرورة تأسيس المهنة على مجموعة من القيم المقبولة اجتماعياً وتجديد أخلاقيات المهنة. أما "أكاديمياً" فقد اتضح أنه قد توفر لدى المحاسبين مجموعة من الأفكار والقضايا التي يمكن من خلالها صياغة إطار فكري متكامل "بناء نظرية المحاسبة".

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة المحاسبة كنظام للمعلومات, حيث يتألف نظام المعلومات الرئيس من نظامين فرعيين للمعلومات هما:

- النظام الفرعي الأول: يسمى "نظام المحاسبة الإدارية" الذي يوفر المعلومات التي تحتاجها إدارة المشروع فيما يتعلق بوظائفها المختلفة (تخطيط - تنظيم - توجيه - رقابة).
- النظام الفرعي الثاني: ويسمى "نظام المحاسبة المالية التقليدية" والتي تعد مسؤولة عن تزويد الأطراف الخارجية بقدر كبير من المعلومات التي يحتاجون إليها. كما اتجهت المحاسبة في هذه المرحلة نحو استخدام أساليب التحليل الكمي مثل الإحصاء و بحوث العمليات وذلك بهدف إعداد الموازنات التخطيطية والتعرف على احتياجات نماذج اتخاذ القرار من المعلومات وبذلك أصبح المحاسب المسؤول الرسمي عن نظام المعلومات الرئيس في المشروع.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" والتي تعد بدورها مرحلة مهمة من مراحل التطور المحاسبي، حيث أدى تزايد حجم المشروعات إلى زيادة تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والإيجابية الناتجة عن أنشطة هذه المشروعات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية وحتى من قبل بعض إدارات المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي تحث إلى تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية، حيث إن تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات سيؤدي إلى المساواة بين المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التي لا تعير أي اهتمام للمصلحة الاجتماعية.

مما تقدم نجد أنه عندما يكون للمحاسبة دور اجتماعي فلا بد أن يوجد ضمن أهدافها أهداف اجتماعية. لذلك فإن تحديد الأهداف المحاسبية يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

1. من هم مستخدمي البيانات المحاسبية؟
2. ما هي طبيعة احتياجات مستخدم المعلومات المحاسبية؟

3. كيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات بطريقة تؤثر على سلوكهم في الاتجاه المرغوب فيه؟

4. كيف يمكن حسم الخلاف والتعارض فيما يتعلق بهذه الاحتياجات المتنوعة؟
وقبل الإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنظمة العادات والتقاليد السائدة في الزمان والمكان. ووفقاً لوجهة النظر الاجتماعية Sociological point of view التي تقول بأن التقارير يجب أن تنتهج منهجاً شمولياً Global بحيث تغطي كافة فئات المجتمع ويجب على المحاسب أن يراعي النفع العام Public interest عند إعداد التقارير المالية.

لذا كان في البداية الملاك أو أصحاب المشروع أو الشركاء يسعون إلى تحقيق الأرباح كهدف أساس ونهائي دون الاعتبار للبعد الاجتماعي، وكانت علاقة الملكية هي الرابط، ثم مع بدايات ظهور المشروعات المساهمة توسع نطاق أصحاب المصالح ليشمل إلى جانب المساهمين المقرضين والدائنين والمستهلكين، وكانت علاقة التمويل هي الرابط، وهنا كان البعد الاجتماعي قاصراً، وفي المرحلة الأخيرة من التطور الذي ترافق مع ازدياد حجم المشروعات وازدياد تأثيرها في الوسط توسع نطاق أصحاب المصالح ليضاف إليهم العاملين والحكومة والبيئة والمجتمع عموماً على كافة المستويات من محلية ووطنية وكوكبية (حنان، 2003: 245).
وهنا ظهرت أهمية البعد الاجتماعي لدى المشروعات سواء الهادفة إلى تحقيق الربح أم غير هادفة إلى تحقيق الأرباح، وامتد هذا الوعي الاجتماعي ليشمل العديد من المجالات مثل الموارد البشرية في المشروع، الآثار البيئية لنشاط المشروع، أمن الإنتاج والمنتج، المساهمات في رفاهية المجتمع المحلي وغيرها.

2.2: أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ترجع أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى العديد من العوامل أهمها التالي:

1. تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات

كانت النظرة التقليدية لمسؤولية المشروعات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الأرباح وعن طريق ذلك تساهم بأكبر قدر في أداء مسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل في حدوده، ومن ثم لم يكن هناك تفرقة بين هدف الحصول على أقصى أرباح ممكنة وأداء المسؤولية الاجتماعية للمشروعات (الصبان، 1978: 99).

وبالتالي كانت مسؤولية المشروعات تتمثل في تعظيم الربح والذي كان يعد المبرر الأساس لوجود المشروعات الاقتصادية، إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخل وتلوث البيئة نتيجة الأنشطة التي تمارسها المشروعات

غيرت من المبرر الأساس لوجود المشروعات الاقتصادية "تعظيم الربح" الذي لم يعد يعتبر العامل الوحيد في تقييم الأداء (Filios, 1984: 305), بل أصبح المحاسب معني بتحديد مدى التزام المشروع بمسؤولياته الاجتماعية فضلاً عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي يتكبدها أو يقدمها المشروع (السعد، 2007: 86-87).

2. المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي

لاسيما بعد التطور الكبير في مجال القطاع الصناعي وزيادة نسبة التلوث البيئي في العالم وخاصة في المناطق المحيطة بالمشاريع، مما تطلب ضرورة الإفصاح عن هذا الأداء. ويبرز هذا الاتجاه من خلال استعراض النقاط التالية (مرعي، والصبان، 1990: 388):

1. ظهور اقتراحات من قبل مجموعة العمل لدراسة أهداف القوائم المالية والتابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين (American Accounting Association)، تتطلب أن تتضمن القوائم المالية للمشروعات الإفصاح عن تلك الأنشطة التي لها تأثير اجتماعي ملموس.

2. تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية، لمعاونة المشروعات الاقتصادية في هذا المجال.

3. مطالبة لجنة بورصات الأوراق المالية الأمريكية للمشروعات بضرورة الإفصاح عن سياسة الشركة في مجال محاربة تلوث البيئة وما تم تنفيذه منها.

4. تخصيص مجمع المحاسبة الأمريكي (AAA) إحدى اللجان التابعة له تحت اسم "المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي" ومن بين أهداف هذه اللجنة:

أ. مراجعة الجهود التي تبذل في مجال المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي.

ب. مراجعة وإجراء تقييم انتقادي لما وصل إليه القياس في مجال الأداء الاجتماعي.

ت. تحديد المجالات المحتملة للأبحاث في القياس الاجتماعي، وإذا كان من الممكن دراسة مجال أو أكثر من هذه المجالات بعمق.

5. مطالبة مجمع المحاسبين القانونيين بإنكلترا بإعادة النظر في مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، ولقد أوضح المجمع أن المجتمع يعتبر من بين مستخدمي بيانات القوائم المالية المنشورة ومن ثم يجب الإفصاح عن البيانات الملائمة لمقابلة أهداف المجتمع.

3. تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية

تتمثل مخرجات أي نظام محاسبي في مجموعة من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات تتحول بدورها إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وترتكز المحاسبة التقليدية على حصر التكاليف الخاصة بالمشروع واعتبارها التكلفة الحقيقية للنشاط، بغض النظر عما إذا كان هذا النشاط له تأثير على البيئة أو المجتمع، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة سواء كان ذلك في صورة تلوث للهواء أو المياه أو إحداث ضوضاء، وهذا التأثير الضار على البيئة ما هو إلا تكلفة اجتماعية لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد التكلفة الحقيقية للنشاط المعين، وفقاً لوجهة النظر هذه يمكن تقسيم التكاليف كالتالي (العاني، 2005: 11):

أ. التكاليف الخاصة: وهي التكاليف النقدية التي يتحملها المشروع والممكن قياسها والتي تمثل الموارد التي تستنفد نتيجة قيام المشروع بنشاط أو مجموعة من الأنشطة المعينة.

ب. التكاليف الاجتماعية: وهي التكاليف التي يتحمل عبئها المجتمع ككل أو بعض الأطراف الخارجية وليس المشروع الذي يتسبب في إحداثها، حيث إنها تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع ممثلةً في الموارد التي تستنفد نتيجة لمزاولة المشروع لأنشطته.

ويرجع تجاهل الأخذ في الاعتبار للتكاليف الاجتماعية عند تحديد التكلفة الحقيقية لأنشطة المشروع المختلفة يرجع للعديد من الأسباب أهمها كالتالي (الصبان، 1978: 108):

1. أي مشروع اقتصادي يهدف إلى تعظيم الربح مما يعني تدنية التكاليف (أي تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى لها) بفرض بقاء العناصر الأخرى على حالها، ومن هذا يتضح أن من مصلحة المشروع أن يحصر التكاليف الخاصة لمزاولة النشاط المعين، دون الأخذ في الاعتبار لأية تكاليف اجتماعية تزيد من التكلفة الكلية للمنتجات.
2. إن استخدام معيار الربحية كأساس لتقييم الأداء، سوف تظهر المشروعات التي لا تأخذ التكاليف الاجتماعية في الحسبان أكثر كفاءة من المشروعات التي تأخذ هذه التكاليف في الحسبان. ولا شك أن ذلك سوف يؤدي إلى تمتع المشروعات الأولى بمزايا تمويلية عند الرغبة في الحصول على موارد إضافية عن طريق جذب مدخرات المستثمرين إليها لارتفاع معدل الربحية بها.

4. التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات:

ترتفع التكاليف الكلية (الخاصة والاجتماعية) للمشروعات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، ومن ثم تنخفض أرباح تلك المشروعات وما يترتب على ذلك من إظهارها بمظهر غير ملائم عند مقارنتها بالمشروعات الأخرى التي لا تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية. لذا يتطلب الأمر عند دراسة الأداء الاجتماعي أن يؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تسببها أنشطة المشروع من جهة والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة من جهة ثانية (جربوع، 2007: 250).

ولتوضيح أهمية هذا المفهوم فلو افترضنا أن شركة تجارية للتسويق تقوم بتوزيع قطعة الكترونية صغيرة توضع داخل الهاتف المحمول - عند السماع - لعمالها بهدف تخفيف الآثار السلبية من الاستعمال المتواصل أثناء العمل مع الزبائن، فطبقاً لمفهوم المحاسبة التقليدية يتم إثبات تكلفة هذه القطع الالكترونية على أنها مزايا عينية تعد جزءاً من الأجر المدفوع لعمال التسويق، ولكن في المقابل هناك شركة أخرى تقدم علبة سجائر يوميا لكل عامل من عمالها. فما هي المعالجة المحاسبية لتكلفة السجائر؟ في الحقيقة سوف تسجل أيضاً على أساس أنها مزايا عينية. ويلاحظ هنا لا يوجد تفرقة للمعالجة المحاسبية لكل من القطعة الالكترونية وعلبة السجائر من حيث اعتبارها ميزة عينية في المحاسبة التقليدية، لكن في الواقع أن الشركة الأولى تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية من حماية عمالها وما يترتب عليه من منافع اجتماعية، على العكس تماماً الشركة الثانية التي لا تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، ومن هنا يتعين على المشروع التركيز على المضمون الاجتماعي لأنشطة المشروع سواء في مجال التكاليف أو المنافع الاجتماعية، وهذا ما تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيقه.

3.2: مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

العديد من الدراسات والأبحاث تناولت تطور الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد خلصت إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل رئيسة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

المدخل الأول: وهو المدخل التقليدي والذي تتحدد فيه مسؤولية المشروع في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة في المجتمع، وقد تبني (ميلتون فريدمان) ذلك المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية حيث إن المشروعات يجب أن تحقق أرباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث أكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحاً كبيرة وتسد نتيجة ذلك

ضرائب أكثر وهذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع (الشيرازي، 1990: 346).

المدخل الثاني: الذي ظهر في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث يرى بأن إدارة المشروع يجب أن تتخذ القرارات التي تساعد على إحداث التوازن العادل بين مطالب المساهمين ومطالب العاملين ومطالب العملاء ومطالب المجتمع بوجه عام. فهي تمثل تحالف المصالح وهو الأسلوب الوحيد الذي يمكن للمشروع من تحقيق هدفها الأسمى وهو تعظيم الربح في المدى الطويل (سلامة، 1999: 9).

والمدخل الثاني يأخذ بالاعتبار أهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح، وبهذا يتحمل المشروع نوعين من المسؤولية:

1. مسؤولية اجتماعية: تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المشروع.

2. مسؤولية خاصة: تتجلى في تحقيق أرباح لأصحاب المشروع.

ويسمى المدخل الثاني بمدخل أصحاب المصالح Stakeholder تمييزاً له عن المدخل الأول الذي يسمى بمدخل أصحاب الملاك Shareholder، وقد تم تطوير هذا المدخل في السبعينيات، حيث يعترف بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح (حنان، 2003: 253).

لذا تمثل المسؤولية الاجتماعية للمشروع قيماً على هدف تعظيم الربح من خلال مراعاة المشروع للتأثيرات الجانبية على المجتمع المحيط به عند ممارسة نشاطه الطبيعي.

المدخل الثالث: وفق هذا المدخل ينظر إلى المشروع على أنه نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر منه، وبالتالي يجب على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو. أي أن المصلحة الذاتية للمشروع تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه للمجتمع (مطر، والسويطي، 2008: 421). وطبقاً لهذا المدخل ينظر إلى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاتها وبالتالي على الإدارة التوفيق بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمشروع، مثلاً: مطالبة العاملين بأجور أعلى، تحسين خطط التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين، مطالبة المستهلكين بسعر مخفض وجودة أعلى ومنتج آمن، المشاركة الإيجابية في حل مشكلات المجتمع وعدم اعتبار ذلك قيماً على النشاط الاقتصادي، بل التزاماً من المشروع نفسه تجاه المجتمع.

وتعد الاتجاهات الثلاثة السابقة مراحل متعاقبة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات المحاسبية وعليه يعد الاتجاه الأخير هو الاتجاه الغالب في الوقت الحالي (الشيرازي، 1990، 347).

4.2: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المشروع تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها. ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

عرف (سلامة) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع". ومن التعريف السابق يمكن تصور أهداف النظام المحاسبي الاجتماعي في الآتي (سلامة، 1999: 17):

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية الدورية للمشروع التي تنتج من مقابلة التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.
2. توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الأطراف المستفيدة من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.
3. إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي للإدارة بالصورة التي تشكل مع تقييم الأداء الاقتصادي تقييم للأداء الشامل للمشروع.

كما عرف (Seidler) بأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية "هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية اجتماعية واقتصادية" (الفضل، وآخرون، 2002: 164).

ويتضح من تعريف (Seidler) بأنه ليس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل ولكن تدخل ضمن نطاق التعريف العام الشامل للمحاسبة.

كما عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها هي "المحاسبة التي لا تقيس قيمة التغيرات في الموارد الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الملاك والمساهمين وحملة الأسهم كما هو الحال في المحاسبة المالية، ولكنها تختص بقياس التغير في الرفاهية العامة التي تنجم عن النشاط محل القياس" (الصبان، 1978: 119).

ويلاحظ من هذا التعريف أن الاهتمام ركز على الاختلاف في مضمون عملية القياس لكل من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية.

وقد عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أيضاً بأنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع (الشيرازي، 1990: 341).

كما عرفها كل من الباحثان (Kyay and Yuyla) بأنها هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات والمشروعات. على اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط (Kyay and Yuyla, 2007: 6).

ويرى (Ramanathan) أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو خارجها (الفضل، وآخرون، 2002: 164).

ويعد تعريف (Ramanathan) من أكثر التعاريف شمولاً حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي الأداء الاجتماعي للمشروعات والتقارير والإفصاح عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مشروع من خلال متغيرات أو معايير تعد لهذا الغرض، وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون الجانب الآخر المتضمن إيصال نتائج القياس لجميع الأطراف المستفيدة.

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي على مستوى المشروع ككل، وأخيراً الإفصاح والتقارير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المشروع.

5.2: تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

فيما يتعلق بتسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يلاحظ اختلاف الكتاب حول التسميات المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلا أن الجميع يدور حول نفس الجوهر لهذا الفرع من فروع علم المحاسبة، فمنهم من أطلق عليها المحاسبة الاجتماعية وآخرين أطلق عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أدق وأقرب لجوهر ودور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يقول (الفيومي) "يجب أن يُستخدم اصطلاح "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" بدلاً من اصطلاح "المحاسبة الاجتماعية"

لأن الأخيرة قد تمثل لعديد من المحاسبين اصطلاح المحاسبة القومية، بينما ينصب اهتمامنا هنا على المسؤولية الاجتماعية على مستوى المشروع. كذلك نجد أن اصطلاح "المسؤولية الاجتماعية" للمشروعات غير مناسب نظراً أيضاً لأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تحتوي على مضامين مفيدة لكل من المشروعات الهادفة والغير هادفة إلى تحقيق الربح أخيراً...والنظرة الفاحصة توضح بأن السبب هو أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتعلق بتطوير نظام لقياس وإعداد التقارير عن العمليات الاجتماعية" (الفيومي، 2000: 226).

6.2: الفروض والمبادئ الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

حدد بعض الكتاب فروض ومبادئ أساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يقوم النظام على أربعة فروض أساسية كالتالي (مطر، والسيوطي، 2008: 423):

1. إن على المشروع التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وهو يقبل تحمل هذه الالتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.
2. تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
3. لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفذها المشروع في نشاطه التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية Free goods وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عما يستنفذه منها.
4. للمجتمع الحق في الإطلاع على مدى تنفيذ المشروع لمسؤولياته تجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

7.2: نطاق مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروعات:

بالرغم من الطبيعة المتحركة للأنشطة المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، إلا أن هناك محاولات لدراسة السلوك الاجتماعي للمشروع للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، وقد هدفت دراسة (بدوي) إلى التعرف على هذه المجالات اعتماداً على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديدها، ومقابلة تلك المجالات بما هو قائم فعلاً للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له عملياً، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء البيئي والاجتماعي (بدوي، 2000: 81).

فالمطلع على الكتابات والأبحاث التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع يجد أن الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات إلى أربع مجموعات متجانسة تُعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع والتقرير عنه. وهي كالتالي (حنان، 2003: 256):

1. الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
2. المساهمات العامة.
3. الموارد البشرية.
4. المنتج أو الخدمة.

وسيتم تفصيل كل من هذه المجالات لتحديد نطاق الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي يتضمنها كل مجال على النحو التالي:

1.7.2: مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

ويعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أدخنة وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة (جربوع، 2007: 248).

وقد ترتب على أهمية هذا المجال أن قامت الحكومات بإنشاء الهيئات التي تختص بدراسة المشكلات البيئية، فتكون في الولايات المتحدة الأمريكية المجلس الخاص بنوعية الحياة "Council on Environment Quality" وأنشأت وزارة للبيئة، وأقامت جمهورية مصر العربية وزارة لشئون البيئة ومجلساً لبحوث البيئة ضمن المجالس العلمية المتخصصة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كما أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربي، كما قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم في يونيو 1972م بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة (السعد، 2007: 85).

وفي فلسطين ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أنشأت وزارة شؤون البيئة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسلطة جودة البيئة للقيام برسالة صيانة البيئة وحمايتها ووقايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والتصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

وكذلك تم استصدار قانون بشأن البيئة، وذلك بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 1999/7/6م قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة 1999م.

وفي الآونة الأخيرة لوحظ وجود العديد من المنظمات المهنية التي تتادي من خلال مؤتمرات علمية بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات، وهناك لجنة شكلت عام 2002م من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو) لبحث مسؤولية المشروعات لمعايير متفق عليها للمسؤولية الاجتماعية وفقاً لتقرير المنظمة للتوحيد القياسي (أيزو) (Laufer, 2003: 255).

وبالفعل قامت العديد من الدول والمنظمات المهنية والجامعات العربية والدولية بالعديد من المؤتمرات والندوات العلمية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية سواء على مستوى الحكومات أو

أسواق المال العالمية، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة للاهتمام بالمجالات الاجتماعية مثل استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة والحد من التلوث البيئي وغيرها من الأنشطة الاجتماعية وأهمها كالتالي (حنان، 2003: 259):

أ. أنشطة خاصة بالموارد الطبيعية:

- الاقتصاد والكفاءة في استخدام المواد الخام.
- الاقتصاد والكفاءة في استخدام مصادر الطاقة.
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

ب. أنشطة خاصة بالمساهمات البيئية:

- تجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء و إحداث الضوضاء.
 - تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، بإتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات.
 - التخلص من المخلفات تكفل تخفيض التلوث.
- ويعد الاهتمام بهذا المجال أمراً حيوياً ليس فقط لأثره على نوعية الحياة، بل لأثره على ما تتحمله الدول من نفقات للمحافظة على البيئة الطبيعية (بدوي، 2000: 83).

2.7.2: مجال المساهمة العامة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وأهمها على النحو التالي (بدوي، و عثمان، 1992: 379-380):

أ. أنشطة خاصة بالبذل في سبيل الإنسانية:

- تدعيم المؤسسات العلمية والمعرفية.
- تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.
- تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والخيرية والإغاثة.

ب. أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل:

- المساهمة في رصف وإنشاء الطرق.
- توفير وسائل نقل العاملين.

ت. أنشطة خاصة بالإسكان:

- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- إنشاء مساكن للعاملين.

ث. أنشطة خاصة بالخدمات الصحية:

- تدعيم البرامج والمشاريع التي تحد من الأوبئة والأمراض.
- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

ج. أنشطة خاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد:

- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً.
- المساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين أو ذوي العاهات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

3.7.2: مجال الموارد البشرية:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمشروع الاقتصادي وتحسين أحوالهم بصفة عامة. ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف وحجم كل مشروع أعمال وإمكانياتها المالية، من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي (سلامة، 1999: 13).

لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً ويتضمن الأنشطة التالية (بدوي، وعثمان، 1992:

380-381):

أ. أنشطة خاصة بسياسات التوظيف:

- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع.
- قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية.
- قبول توظيف الأفراد المعوقين.

ب. أنشطة خاصة بتحقيق الرضا الوظيفي:

- منح العاملين أجور ومراتب تحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
- إتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.
- إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.
- المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.
- تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

4.7.2: مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم

على المنتج أو الخدمة. وتتضمن هذه الأنشطة التالي:

أ. أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتجات:

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

ب. أنشطة خاصة بتحقيق رضا المستهلكين:

- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.
- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه.
- توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج.

هذا وإن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء والمضمون الاجتماعي الشامل للمشروع الاقتصادي، فإن ذلك لا يعني أن كل مشروع بالضرورة سوف تضطلع بكل هذه الأنشطة. إلا أن اختيار المشروع لمجموعة الأنشطة التي يمكنه القيام بها، لا يعد قيداً يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية. فما لا يقوم به مشروع معين من هذه الأنشطة قد يقوم به مشروع آخر.

8.2: مفاهيم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ظهور المحاسبة التقليدية كان سبباً لظهور بعض المفاهيم المحاسبية والمصطلحات مثل الأصول وأنواعها والخصومات وأنواعها وتعريف الاهتلاك ورأس المال العامل وغيرها من المصطلحات. كذلك ظهور فرع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تطلب خلق مجموعة من المفاهيم المحاسبية المستحدثة، والتي تتلاءم وطبيعة هذا الفرع المحاسبي. ونذكر من هذه المفاهيم التالي (بدوي، 2000: 119-122) و(الصبان، 1978: 126-129):

المفهوم الأول: العملية الاجتماعية

تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أساساً على العملية الاجتماعية والتي تماثل ما يعرف بالعملية المالية أو الصفة التجارية في المحاسبة المالية، ويقصد بالعملية الاجتماعية أنشطة المشاريع التي لها مضمون اجتماعي والتي لا تتم عن طريق قوى السوق المتعارف عليها، فالعملية الاجتماعية هي النشاط الذي تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياسه وتحديد مدى ملاءمة مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية مع الشروط الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

المفهوم الثاني: التكلفة الاجتماعية

يقصد بها "التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو على أحد عناصره، سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، وسواء كان داخلياً أو خارجياً، ولهذا فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمشروع وسدد أو لم يسدد الأخير مقابلها، وكذلك الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع دون أن يسدد عنها الأول تعويض، ومن أمثلة التكلفة الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة المستخدمة، وأضرار البيئة".

المفهوم الثالث: المنفعة أو العائد الاجتماعي

يقصد بها "أي عائد للمجتمع أو لأحد عناصره، سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، وسواء كان داخلياً أو خارجياً، وتتضمن هذه المنافع كل ما قام بتوفيره المشروع للمجتمع وحصل أو لم يحصل على مقابل له أو حصل على مقابل له غير كاف، ومن أمثلتها السلع والخدمات التي وفرها المشروع والمدفوعات للفئات الاجتماعية كالمرتبات والأجور والمدفوعات لموردي السلع والخدمات والضرائب المسددة والتبرعات".

المفهوم الرابع: الدخل الاجتماعي

ويعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمشروع ويتم حسابه من خلال المجموع الجبري لصافي الربح المحاسبي وكلاً من إجمالي التكاليف والمنافع الاجتماعية.

المفهوم الخامس: الأطراف المستفيدة

وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة اجتماعية متبادلة مع المشاريع الاقتصادية المحيطة، والتي يفترض أنها تستخدم مخرجات تلك المشاريع، وتتأثر بمخلفاتها. لذا اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أعم وأشمل من المحاسبة التقليدية التي تهتم فقط بحقوق الملاك وحاملي الأسهم والسندات.

المفهوم السادس: حقوق المجتمع

وتعني إجمالي مطالبات ورغبات وحقوق الأطراف المستفيدة من المشروع، ومن الملاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة في ظل التشريع السائد. ويستخدم قياس حقوق المجتمع كأداة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات.

المفهوم السابع: صافي الأصل الاجتماعي

تمثل البيئة المحيطة بالمشروع الأصول الاجتماعية التي ينصب تأثير المشروع عليها فكل ما يحيط بالمشروع من موارد طبيعية يستنفدها تدرج ضمناً تحت صفة أنها أصبحت أصلاً اجتماعياً للمشروع، وأن الاستنفاد السلبي لها يعد اهتلاكاً يخفض من قيمتها. وإن معنى الإهلاك الاجتماعي للأصول الاجتماعية يختلف عن الإهلاك المحاسبي لأصول المشروع التقليدية، ووجه الخلاف يأتي حيث اختلاف مفهوم الإهلاك في كلا النوعين حيث إن الإهلاك الاجتماعي لا يمكن معه إعادة الأصل الاجتماعي من خلال تكوين مجمع اهتلاك له. وإنما الضرر الحاصل يكون نهائياً. وطبعاً هذا ينطبق على غالبية الموارد الطبيعية، إلا في بعض الحالات التي يمكن فيها التحكم بمخرجات المشروع أو مخلفاته.

ويمكن إضافة مفاهيم أخرى على المفاهيم السابقة مثل مفهوم قائمة الدخل الاجتماعية ومفهوم الميزانية الاجتماعية والتقارير الاجتماعي الذي يعد متطوراً جداً لأهمية قياس الأداء الاجتماعي.

9.2: نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

1.9.2: تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الأحداث والأنشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها"، وعليه فإن هذا النظام سوف يحقق العديد من الأغراض منها التالي (يحيى، وآخرون، 2002: 197):

1. قياس الأنشطة الاجتماعية عن طريق تسجيلها وتبويبها ومن ثم الإفصاح عنها في مجموعة من التقارير والقوائم المالية وتقديمها للجهات التي يمكن أن تستفيد منها بصورة دورية.
2. مساعدة الأجهزة الرقابية في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وبما لا يتعارض مع الهدف العام لها.
3. توفير المعلومات عن أثر نشاط المشروع على البيئة المحيطة وتحديد كلفة الصيانة والمحافظة على البيئة المحيطة بالوحدة من أضرار عناصر التلوث البيئية التي يعكسها نشاط الوحدة.
4. إعداد التقارير إلى اللجان الصحية والاجتماعية لتسهيل مهمتهم في الرقابة على نشاط الوحدة في المجالات البيئية والاجتماعية والصحية والتحقق من مدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تصدرها.

2.9.2: مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ومما سبق يتضح أن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية داخل إطار المفاهيم الأساسية السابق ذكرها، حيث يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية. وهنا يمكن القول بأنه يمكن التمييز بين ثلاث مكونات للعمليات الاجتماعية كالتالي (Abu-baker and Abdel karim, 1998: 415)

1. أطراف مستفيدة من داخل المجتمع: تتميز العملية الاجتماعية بما لها من آثار خارجية على المجتمع، ومن ثم فمن الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع التي تتم من خلال عمليات تبادل السوق أم لا ومن أمثلة هذه الأطراف المستهلكين والعاملين.
2. تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية: تنقسم طبيعة تأثير العمليات الاجتماعية إلى تأثير نابع من التقدم التكنولوجي، وتأثير ناشئ من تطبيق السياسات الإدارية

للمشروع. وتمثل العمليات والأنشطة التي يتخذها المشروع لتحقيق الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة أو جودة الخدمة المنتجة أمثلة للتأثير المرتبط بالتقدم التكنولوجي على المستهلكين. ومن ناحية أخرى نجد أن الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، والاستجابة لاحتياجات المستهلك تمثل أنواعاً من التأثيرات ذات الطابع الإداري على المستهلكين.

3. استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لاختبارات السوق.

وبعد هذا التحديد الواضح لمكونات العملية الاجتماعية يتم تطبيق النظام المحاسبي بهدف إظهار تأثير كل عملية على كل من صافي الدخل الاجتماعي وحقوق المجتمع من ناحية أخرى.

3.9.2: مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

أما عن مزايا تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثل فيما يلي (مطر، والسيوطي، 2008: 424):

1. يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمشروعات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين مهمتين:

أولهما: توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

ثانيهما: توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، بما يتمشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي اقترحه الأمم المتحدة عام 1993م.

3. كذلك قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي (عيران، www.p-s-e.com، بتاريخ 2008/10/21).

10.2: الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

من حسن الطالع أن البحوث المحاسبية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي قد أخذت موقفاً إيجابياً إزاء هذا التحدي، فتم تطوير فرع محاسبي جديد يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، يتضمن في جنباته المحاسبة البيئية والمحاسبة الاقتصادية- الاجتماعية وجزءاً من محاسبة الموارد البشرية، وما زال علماء المحاسبة اليوم يحاولون وضع إطار فكري واضح لاستيعاب هذا الفرع الجديد. ولقد أسفرت جهودهم لثلاث اتجاهات رئيسة (حنان، 2003: 266):

الاتجاه الأول: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي. ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعداً جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية. ويظهر هذا الاتجاه جلياً في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل: العمليات الاجتماعية Social Transactions، التكاليف الاجتماعية، المنافع أو العائد الاجتماعية، صافي الأصل الاجتماعي، الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع، المراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية.

ويتضح هذا الاتجاه بصورة أكبر في محاولات إعداد تقارير بيئية واجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية:

- قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية.
- القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

الاتجاه الثاني: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المشروع. وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية وفق نظرية المشروع Enterprise Theory باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المشروع. وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه Welfare Economics. وطبقاً لهذا الاتجاه يُنظر إلى المحاسبة الحالية -مالية وإدارية- على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه الثالث: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة؛ أي أنها وفق هذا الاتجاه تعد فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام

للمحاسبة، مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة: محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

باختصار شديد: الاتجاه الأول هو الدمج والاتحاد، الاتجاه الثاني يجعل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي الأساس أو الإطار العام وباقي فروع علم المحاسبة تابعة لها، الاتجاه الثالث هو الاستقلالية.

11.2: دوافع ومبررات تحمل المشروعات للمسؤولية الاجتماعية

والسؤال المطروح حالياً هو هل يجب أن تهتم المشروعات بالمسؤولية الاجتماعية؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن أن يتم توضيحه بالنقاط التالية:

1. التطور في المجال الصناعي الكبير الذي شهده العالم بعد الثورة الصناعية قد أثر على مجالات عديدة من حياة البشر، سواء من احتياجات لتأهيل الكادر البشري للقيام بالأعباء الضخمة لمقابلة هذا التطور سواء في المجال التكنولوجي أو الصناعي.. الخ، واستنزاف للموارد الطبيعية وما نتج عن المصانع من مخلفات تزيد من مسببات لتلوث الأرض والهواء وإحداث الضوضاء، وغيرها من التأثيرات على مستوى الصحة والتعليم والثقافة، مما ألقى بظلاله على الجانب الاجتماعي المحيط بالمشروع – سواء تأثيراً سلبياً أو إيجابياً – كان على المشروع أن يكون له دوراً في مواجهة تلك التحديات باعتباره المسبب الأكبر لها، وذلك بتحمل المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح والتقرير عنها.

2. تخدم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اهتمامات المشروعات في المدى الطويل، وذلك عن طريق إعطاء صورة أفضل عن نشاط المشروع وصلاحيته للعمل في الفترة طويلة الأجل، فالمشروعات تستمر بناء على رغبة المجتمع وتستمد قوتها منه، لذا عليها أن يكون لها دور في تقديم عوائد ومنافع اجتماعية للمجتمع (الفيومي، 2000: 228).

3. زيادة عدد الجمعيات المعنية بحماية المستهلك والبيئة وحقوق الإنسان، واتساع نشاطها وفعاليتها. (Kandola, 2004: 5).

4. هناك رغبة مستمرة في تجنب تزايد القوانين والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. والاتجاهات الاجتماعية سوف تأتي إما عن طريق قبول المشروعات أو عن طريق التدخل الحكومي فإذا ما بدأت الحركة من المشروعات فإنها ستستطيع التحكم في نطاق مسؤولياتها الاجتماعية (الفيومي، 2000: 229).

5. إن مسؤولية المشروعات اتجاه المجتمع تتحدد في العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يحقق زيادة الأرباح مع الالتزام بمراعاة القواعد والقيم السائدة في المجتمع (سويلم، 2001: 178).

12.2: البعد الاجتماعي في الأسواق العالمية والمنظمات المهنية

لقد كان البعد الاجتماعي موضوعاً لعدد من المناقشات التي عقدتها لجنة البورصة SEC في الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من البورصات العالمية الأخرى والتي تتصف بانفتاحها وعدم وجود قيود على تداول المعلومات سواء التجارية أو الحكومية تحت شعار "الجماهير لها الحق في المعرفة" مما دفع المشروعات إلى تحسين وتطوير التقارير السنوية بتضمينها بيانات عن الإنجازات الاجتماعية التي قامت بها (الفيومي، 2000: 233).

كما كان البعد الاجتماعي موضوعاً لاهتمام العديد من المنظمات المحاسبية كجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) من خلال تشكيل لجان عديدة تهتم بدراسة البعد الاجتماعي للمشروعات، وبرز ذلك من خلال تقارير اللجان التي أوصت بأهمية قياس التكاليف الاجتماعية للمشروع (AAA, 1974: 99-113) و (AAA, 1975: 58-60)، وإصدار تقرير مختص بدور المحاسبة في قياس الأنشطة الاجتماعية للمشروعات (AAA, 1976: 41-69).

وكذلك اهتمت منظمة المحاسبين القوميين في عام 1974م وجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA في عامي 1972م و1977م، كما شكلت عدة منظمات كمجلس الأفضليات الاقتصادية (CEP) لجمع المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروعات بشكل قابل للمقارنة، كما تم اختبار ردود فعل السوق المالية للإفصاح عن البعد الاجتماعي ودلت النتائج على أن المعلومات التي نشرت من قبل (CEP) والمنشورة خارج القوائم المالية كان لها أثر على أسعار أسهم المشروعات المعنية بالسوق (القاضي، 2001: 236).

والمطلع حديثاً على حال الأسواق المالية العربية بشكل عام يلاحظ وجود اهتماماً ملحوظاً لدى الأسواق المالية العربية باتجاه الإفصاح عن البعد الاجتماعي للمشروعات ولكن بنسب مختلفة من دولة لأخرى نتيجة عوامل عديدة قد تكون ثقافية أو اجتماعية أو تكنولوجية... الخ، إلا أنه يمكن القول بأن النظرة المستقبلية للأسواق العربية تتجه نحو الاهتمام بالبعد الاجتماعي بمجالاته سواء البيئية و الموارد الطبيعية والبشرية والمجتمع المحلي وغيرها.

13.2: قانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004م

نصت العديد من المواد في قانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004م -والمعمول به في سوق فلسطين للأوراق المالية- وأهمها المواد رقم (35 و 37 و 86) على أن كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم على مسؤوليتها إلى الهيئة العامة للسوق تقارير دورية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح. بالإضافة إلى التغيرات والمؤشرات المستقبلية المتوقعة من قبل المصدر والتي لها أثر جوهري على أوضاع المصدر المالية وأية تقارير دورية أخرى ومحتوياتها وطريقة تقديمها، وأية معلومات إضافية يجب أن ترفق.

ويلاحظ من المواد السابقة أن قانون الأوراق المالية قد أوجب على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية الإفصاح والنشر لجميع الحقائق والأنشطة الجوهرية للشركة، وهذا يعني ضمناً الإفصاح عن الأحداث والأنشطة الاجتماعية.

ولضمان إجراءات سليمة للعرض العام وعدم التمييز بين مالكي الأوراق المالية موضوع العرض العام أشارت المادة رقم (86) أنه يجوز للهيئة -هيئة سوق رأس المال الفلسطيني وهي جهة تشرف على إصدار القوانين التي تنظم عمل سوق الأوراق المالية والمراقبة عليه لضمان سلامة إجراءاته- وإصدار تعليمات تحدد شكل ومضمون التقارير. كما تنص المادة رقم (12) من القانون على أن تتولى الهيئة فضلاً عن الاختصاصات المقررة لها في أي تشريع آخر تطبيق أحكام هذا القانون، والقرارات الصادرة تنفيذاً له، ولها إصدار التعليمات والإجراءات اللازمة لتحقيق أغراض المصلحة العامة.

وبهذا يحق لهيئة سوق رأس المال الفلسطيني أن تلزم الشركات المدرجة لدى سوق فلسطين للأوراق المالية القيام بالأنشطة ذات البعد الاجتماعي خدمةً للمجتمع وتحقيقاً لمصالحه، كما أن تقوم تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي تعكس نتائج الأنشطة الاجتماعية للجمهور العام، مما يعطي فرصة للمقارنة بين أنشطة الشركات في الجانب الاجتماعي، وبالتالي قد يكون له تداعيات التأثير السلبي أو الإيجابي على نشاط الشركة مستقبلاً. وذلك من خلال نظرة المجتمع للدور الذي تلعبه الشركات في سبيل تلبية احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع.

الفصل الثالث

قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات

المبحث الأول: القياس المحاسبي

المبحث الثاني: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

مقدمة:

استعرضنا في الفصل السابق أهمية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتحديد لنطاق أنشطتها التي ترتبط بالأداء الاجتماعي للمشروع، وما هي الدوافع والمبررات لتطبيق هذا النظام المحاسبي. حيث اتضح أن المحاسبة يجب أن لا تقتصر على الحقائق والأرقام المالية فحسب بل يجب أن تهتم بتأثيرات اتخاذ القرارات على المجتمع. وعند قيام المشروعات بإظهار مساهمتها في مجال الأنشطة الاجتماعية، يترتب عليها أن تشمل أعمالها قياس الأداء الاجتماعي بجانب القياس المالي (Spence, 2007: 19).

وتلبية لذلك تظهر الحاجة إلى نظام محاسبي يستطيع إنتاج معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، ومثل أي نظام فرعي للمحاسبة فإنه سيتعامل مع تكاليف وإيرادات، وبالتالي سيطلق عليها تكاليف اجتماعية وإيرادات اجتماعية، وسيكون الهدف هو الحصول على أفضل منافع من وراء الاستثمارات الاجتماعية.

ويوفر تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية العديد من المزايا أهمها تعميق الدور الاجتماعي لمشروعات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة المجتمع، وتوفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة (Laufer, 2003: 285).

وبالرغم من المزايا التي يحققها نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلا أنه يعترض تطبيقه كثير من العقبات والمشاكل لعل أهمها ما يتعلق بأمور القياس والإفصاح (مطر، والسويطي، 2008: 424). وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى أسباب تلك المشكلات وكيف واجهها الفكر المحاسبي، وسنتناول في هذا الفصل أيضاً عرضاً لنماذج بعض الإسهامات في مجال قياس الأنشطة الاجتماعية بهدف تقييمها والتعرف على ما وصلت إليه من نتائج بشأن توفير معلومات تختص بالأداء الاجتماعي للمشروع.

وتم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين، في المبحث الأول سنتناول مفهوم القياس المحاسبي وعناصره وما يتعلق به من مفاهيم وأفكار يمكن أن تساهم في توضيح خصائصه وأركانه الأساسية، وذلك تأسيساً لما سيقدم عرضه في المبحث الثاني من كيفية قياس المساهمات الاجتماعية السالبة والموجبة للمشاريع الاقتصادية في كافة مجالات المسؤولية الاجتماعية (المساهمات البيئية، العامة، الأفراد، المنتج).

المبحث الأول القياس المحاسبي

0.1.3: تمهيد

تأسيساً على ما تقدم في الفصل الأول من تناول الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. سيتم في هذا الفصل التركيز على كيفية قياس المسؤولية الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية، ومن الأهمية البدء في التطرق لمفهوم ومكونات وأركان القياس المحاسبي التقليدي، ثم تحديد الخطوات الرئيسية التي تحكم عملية القياس، وما هي أساليب القياس المحاسبي المتبعة ضمن الإطار التقليدي للقياس المحاسبي في المبحث الأول من هذا الفصل، على أن يتم مناقشة قياس التكاليف و المنافع الاجتماعية في المبحث الثاني لاحقاً.

1.1.3: مفهوم عملية القياس

قدم الباحثون في مجالات القياس مفاهيم متعددة لعملية القياس، وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، لذا سيتم عرض لبعض من هذه التعريفات بهدف إظهار مدى تطور مفهوم عملية القياس المحاسبية من الناحية العملية.

عرف (الحيالي) عملية القياس بأنها "هي مقارنه عنصر بعنصر آخر للوصول للقيمة العادلة الذي يخزنه العنصر المقاس وعادة ما يكون عنصر المقياس هو النقود". وبالتالي يتضح أن العملية المحاسبية هي أولاً: قياس، ثانياً: اعتراف وتسجيل الأحداث الاقتصادية وثالثاً: إفصاح وتوصيل المعلومات لمتخذي القرارات (الحيالي، 2007: 101).

وعرف آخرون عملية القياس بأنها "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (مطر، والسويطي، 2008: 128).

أما أكثر التعاريف تحديداً لعملية القياس المحاسبية ذلك الصادر في تقرير لمجمع المحاسبين الأمريكيين (AAA) وورد فيه ما نصه "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المشروع الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة" ويعد هذا التعريف أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس المحاسبية (عطية، وآخرون 2005: 37).

2.1.3: المكونات الرئيسية لعملية القياس المحاسبي

تتمثل المكونات الأساسية لعملية القياس المحاسبي من جانبين أساسيين كالتالي (الشيرازي, 1990: 63):

1. **الجانب النظري:** هو الذي يختص بتحديد الخواص التي يراد قياسها, حيث لا تخضع الأشياء أو الظواهر ذاتها للقياس ولا حتى جميع خواصها أو خصائصها, وإنما عادة ما يكون الاهتمام منحصراً في خاصية معينة أو مجموعة من الخواص ذات الصلة بالدراسة. فمثلاً عملية القياس بالنسبة للأصول ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها وإنما الخاصية التي يهتم المحاسب بقياسها فيما يتعلق بالأصول هي ما تحويه هذه الأصول من خدمات متوقعة (قيمتها).

2. **الجانب الفني:** ويختص بتحديد نظام القياس ويتطلب تحديد التالي:

أ. تحديد وحدة القياس: ويشترط لها أن تكون ثابتة ومتجانسة, لتكون المقاييس الناتجة عنها قابلة للقياس والتجميع. ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي وحدة النقد التي يجري التعامل بها.

ب. تحديد قواعد التعبير الكمي عن الخصائص والظواهر والعلاقات: أي تعيين أرقام للتعبير عن الخصائص المراد قياسها, ونستخدم لذلك النظام العددي Numerical system ويجب التأكيد هنا أن الجانب الأول يمثل جانب النظرية والذي يختص بتحديد الخصائص والعلاقات, أما الجانب الثاني فيمثل النواحي الفنية لعملية القياس.

3.1.3: أركان عملية القياس في المحاسبة

هناك مجموعة من الأركان التي يجب أن تتوفر في عملية القياس المحاسبي, وهي كالتالي (مطر, والسويطي, 2008: 131-132):

1. **الخاصية محل القياس Property to be measured:** إذا اعتبرنا أن المشروع الاقتصادي هو مجال للقياس, فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه مثلاً, كما قد تنصب على خاصية أخرى غير التعدد النقدي مثل الطاقة الإنتاجية للمشروع.

2. **مقياس مناسب للخاصية محل القياس Scale or measure:** يتوقف نوع المقياس المستخدم على الخاصية محل القياس, أما بالنسبة لخاصية التعدد النقدي للمقياس في المشروع, فالمقياس المستخدم حينئذٍ هو مقياس القيمة (وحدة النقد), أما الطاقة الإنتاجية فهي تقاس مثلاً بعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة.

3. وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس **Measurement unit**: فعندما يكون الهدف هو القياس الكمي للخاصية محل القياس، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لا بد من تحديد نوع وحدة القياس أيضاً، مثلاً ربح المشروع، بالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم (وحدة النقد) لا بد من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة (دينار، دولار...).

4. الشخص القائم بعملية القياس **Measurer**: إن شخصية القائم بعملية القياس تعد من أهم العناصر خاصة في حالة عدم توافر مقاييس موضوعية، فهو لا يلعب دوراً أساسياً في اختيار أساليب ومسار عملية القياس فقط، بل في تحديد نتائجها أيضاً.

4.1.3: خطوات عملية القياس المحاسبية

يمكن تحديد الخطوات الأساسية لعملية القياس كالتالي (الحيالي، 2007: 102-107):

1. تحديد الخاصية محل القياس:

الخاصية محل القياس بالنسبة للمشروع هي حدث اقتصادي تاريخي ذو أثر على المركز المالي، كما قد يكون حدثاً مستقبلياً ذو آثار اقتصادية متوقعة على المشروع. والمشكلة الأساسية التي يواجهها المحاسب والتي ستعكس آثارها على جميع مراحل عملية القياس، تتلخص في عدم قدرة المحاسب في معظم الأحيان على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفاً أو تحديداً دقيقاً.

لنأخذ ربح المشروع مثلاً لهذه الخاصية، فلو كلف مجموعة من المحاسبين بقياسه، لكان الخلاف الأول الذي سيبرز بينهم يدور حول مفهوم هذا الربح مما سيترتب عنه بعد ذلك خلاف بينهم في طرق وأساليب قياسه، إذ يمكن لأي منهم أن يتساءل مثلاً، هل الربح محل القياس هو الربح بمفهومه الاقتصادي، أم هو الربح بمفهومه المحاسبي، أم بمفهومه القانوني، أم بمفهومه الإداري...؟! واختلاف المداخل في عملية قياس الربح، لا بد وأن تنعكس على نتائج القياس، ولعل في مدلول العبارة التالية لأحد الباحثين وهو (Devine) تلخيص لأبعاد هذه المشكلة حيث يقول:

"إن الحرص المبالغ فيه من جانب المحاسبين على التمسك بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي، ليس سوى وسيلة يدارون بها عدم اتفاقهم حول مفاهيم الخواص أو الأحداث المطلوب منهم قياسها لأنهم بتمسكهم الحرفي بهذه المفاهيم والمبادئ، إنما يهدفون إلى درء المسؤولية التي قد تترتب عليهم من جراء الأخطاء المحتملة في عملية القياس".

لذلك يجب الفهم بأن التعامل بمرونة مع المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي يترتب عليه قياس العمليات الاجتماعية بطريقة مقبولة وحسب

متطلبات أصحاب المصالح المختلفة، خاصةً في ظل عمليات يصعب قياسها وفق الأسلوب المباشر.

2. تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات:

يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس، فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، فالمقياس المناسب حينئذ لهذا الغرض هو مقياس اسمي، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين (أصلين مثلاً) فالمقياس المناسب حينئذ هو مقياس الترتيب، وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث (قيمة كل من الأصلين مثلاً) فحينئذ يستخدم مقياس نسبي.

3. تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:

يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبية على عاملين، أولهما الهدف من عملية القياس، وثانيهما الأفق الزمني لعملية القياس. فإذا كان هدف عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس أو إثباته محاسبياً فقط، حينئذ لا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة، أما فيما عدا ذلك فيستخدم أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر، والذي بموجبه تحدد قيم القياسات، في إطار ما يسمى بعملية الاحتساب المبنية على علاقات رياضية.

بعد اتخاذ الإجراءات آنفة الذكر من قبل المحاسب، يمكنه حينئذ الشروع في تنفيذ عملية القياس المحاسبية. وهنا يمكن لهذه العملية أن تمر في عدة مراحل يتوقف مداها على أغراض عملية القياس والتي تحدد بالتالي نوعية القياسات المطلوب توفيرها.

ويستفاد من خطوات عملية القياس المحاسبي في مجال التكاليف والمنافع المتعلقة بالأداء الاجتماعي بأنه يمكن أن ترتبط عملية القياس بالغرض المنشود من القياس المحاسبي لهذه المفاهيم من تكاليف ومنافع وصولاً إلى صافي الاستثمارات الاجتماعية وفق الخصائص المتعلقة بالأداء الاجتماعي.

5.1.3: أساليب القياس المحاسبية

يتوقف اختيار أسلوب القياس المتبع في عملية القياس المحاسبية على أغراض هذه العملية، وتتنحصر أساليب القياس المحاسبية في ثلاثة أنواع بشكل عام كالتالي (مطر، السيوطي، 2007: 137-142):

1. أساليب قياس أساسية أو مباشرة Fundamental or direct methods
2. أساليب قياس مشتقة Derived or indirect methods
3. أساليب قياس تحكيمية Arbitrary methods

1. أساليب قياس أساسية أو مباشرة Fundamental or direct methods

باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب (Calculation process) والمبنية أصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس. ويتبع أسلوب القياس المباشر مثلاً في قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء.

2. أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة Derived or indirect methods

عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لا بد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة. وقد ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الحساب والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة.

وفي مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة، تعد القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة. مثال على ذلك إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين، فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية إلا بإتباع أسلوب القياس غير المباشر، إذ بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس الأولي أو المباشر، تحدد بعد ذلك بأسلوب غير مباشر قيمتها الإجمالية.

3. أساليب القياس التحكيمية Arbitrary methods

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في أنه بينما توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، فإن أساليب القياس التحكيمية تفنقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس ومثال ذلك: تقدير المنافع الاجتماعية الناتجة عن إزالة التلوث بمياه البحر بالنسبة لسكان الساحل أو تقدير تكاليف تلوث الهواء من خلال قيام المصانع بأنشطتها الاقتصادية، وتكون أساليب القياس تحكيمية إذا لم توجد قواعد منطقية (Logical rules) تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، وبذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس، يمثل فعلاً القيمة الفعلية للخاصية محل القياس.

وترتيباً على ما سبق، تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للحكم في هذا الخلاف.

هذا ويمكن أن تتدرج بعض أو كل أساليب القياس المحاسبية السابقة عند قياس الأنشطة الاجتماعية، كما سنرى لاحقاً في المبحث الثاني.

6.1.3: موضوعية القياس

الموضوعية صفة أساسية في القياس المحاسبي، لأن من شأنها تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية، فكلما ازدادت الموضوعية كلما ازدادت إمكانية الاعتماد على المقاييس والمعلومات التي نحصل عليها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على مفهوم موحد للموضوعية، ولكن اعتاد المحاسبون على اعتبار القياس موضوعياً في الحالات التالية (الشيرازي، 1990: 69-70):

1. إذا كان القياس لا يعتمد على شخصية القائم بعملية القياس Impersonal. أي اعتبار القياس كشخصية اعتبارية مستقل عن شخصية المحاسب وبعيد عن التصور الذهني له ولأهوائه الشخصية.
2. إذا توفر له دليل إثبات يمكن التحقق منه Verifiable.
3. إذا تم التوصل إليه من قبل أي محاسب آخر يستخدم نفس قواعد وأسلوب القياس أي للثبوت من صحة النتائج يجب أن يكون القياس المحاسبي قابلاً للتكرار Replication.
4. إذا كان مقدار الاختلاف بين المحاسبين ضئيلاً عليه، أي يكون مقدار التشتت ضئيلاً من حيث القيمة.

خلاصة:

استعرضنا في المبحث الأول مفهوم القياس المحاسبي التقليدي والخصائص والأسس التي تحكمه، والذي تبين من العرض السابق أن القياس المحاسبي التقليدي يعتمد على القياس النقدي للظواهر والأحداث الاقتصادية، أما المبحث الثاني فسيركز على كيفية التعبير النقدي وغير النقدي للمساهمات الاجتماعية سواءً أكانت الموجبة أو السالبة وذلك وفقاً لمدخل القياس متعدد الأبعاد.

المبحث الثاني

قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

0.2.3: تمهيد

لما كان الغرض من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المساعدة في تقييم مدى تنفيذ المشروع لالتزاماته الاجتماعية، فإن الأمر تطلب إجراء القياس المحاسبي لهذه الصفقات الاجتماعية (سلامة، 1999: 21).

ومنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي تم اقتراح عدة أساليب لقياس مثل هذه الأنشطة الاجتماعية وتسجيلها ومتابعتها من قبل المحاسب (القاضي، وحمدان، 2001: 141). وبالتالي سيتم في المبحث الثاني من هذا الفصل تسليط الضوء على أساليب قياس الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع، وطرح لأهم الإسهامات والنماذج في مجال قياس الأنشطة الاجتماعية، وذلك للتعرف على ما وصلت إليه من نتائج بشأن توفير معلومات تختص بالأداء ذات المضمون الاجتماعي.

1.2.3: قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

يجب الإشارة بدايةً أن النظام المحاسبي التقليدي اتصف بقصور واضح في مجال قياس أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي، حتى أنه لا يزال نموذج القياس في المحاسبة المالية يعكس وجهة نظر أصحاب المصالح الاقتصادية التي تركز على نظرية الملكية ويحصر نطاق موضوعه في المعاملات ذات التأثيرات المباشرة بين أصحاب هذه المصالح ويتجاهل ما عداها من معاملات قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع (بدوي، 2000: 26).

ووفق المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فإن التزام المشروع لا يبقى محصوراً بالمحافظة على مصالح الملاك Stockholders فقط، كما وأن نتيجة أعمال المشروع لا تتحدد بالأسلوب التقليدي لمقابلة الإيرادات بالنفقات، بل يجب توسيع نطاق هذه المقابلة لتشمل أيضاً التكاليف والمنافع الاجتماعية (Jennifer and John, 1997: 22).

وبذلك تتطلب المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أنموذجاً محاسبياً مبنياً على أسس من القيم الاجتماعية "Social values" السائدة في الزمان والمكان، فهو اتجاه نفعي ولكن من وجهة نظر أشمل من تلك التي سادت المحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات المحاسبية للمشروع، ويتطلب أنموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توسعاً في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المشروع، وتشمل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية "Social cost" والعائد الاجتماعي "Social return"، كما أن النظام الذي يأخذ بالاعتبار تلك الآثار الخارجية يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (جربوع، 2001: 31).

ونظراً لأن توفير المعلومات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق الهدف من استخدامها لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع، لذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه بناء أي نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة قياس كل من التكاليف والمنافع للمسؤولية الاجتماعية (الفضل، وآخرون، 2002: 177).

فالمنافع الاجتماعية هي الفوائد التي يتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها نقدياً، وقد تعود بعض المنافع للمشروع بالذات بشكل جزئي، كتحقق انطباع حسن عن المشروع لدى الجمهور، ولا شك أن تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق، أما مقدار ما أصاب المجتمع من أضرار أو فقدان لموارد طبيعية نتيجة ممارسة المشروع لأعماله فيعرف بالتكاليف الاجتماعية (القاضي، وحمدان، 2001: 140).

ومن خلال ما تقدم تجدر الإشارة إلى أن الصعوبات التي تكتنف عملية القياس ينبغي أن لا تقف حائلاً دون المضي بإجراء الأبحاث اللازمة للتطوير ووضع القواعد والأسس اللازمة للتطبيق العملي في إطار مشاريع الأعمال وأن لا تكون مبرراً للصد أو إغفال أهمية الموضوع (العاني، 2005: 8).

وفيما يلي أهم الاتجاهات العلمية والعملية لمعالجة مشكلة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية:

1.1.2.3: قياس التكاليف الاجتماعية

تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبين إلى أن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة كالتالي (جربوع، 2006: 249):

أ. وجهة النظر المحاسبية:

التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي ينفقها المشروع نتيجة تحمله لمسئوليته الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية، والتي لا يتطلبها نشاطه الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم حصوله على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف. ونجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساساً في القياس.

ب. وجهة النظر الاقتصادية:

إن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المشروع لنشاطه الاقتصادي مثل تلوث الهواء، والماء، والتربة، والضوضاء... إلخ، فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يضحي بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات، أو كما عرفها (العاني) بأنها التضحية التي يتكبدها المجتمع نتيجة الآثار السلبية المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية لمشروعات الأعمال وبذلك فهي تعد أضرار اجتماعية كان على مشروعات الأعمال اتخاذ الإجراءات اللازمة مقدماً لتجنب حدوثها (العاني، 2005: 8)، ويلاحظ أن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساساً في القياس.

إن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساساً في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالإضرار والآثار السلبية الذي يلحقه المشروع بالبيئة المحيطة به وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة المشروع لنشاطه الاقتصادي، فهي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقاً لهذا المفهوم على اعتبار أن المشروع لم يدفع مقابلاً لهذه الأضرار، وهنا نجد أن المفهوم يعاني من القصور في إيجاد أساس ملائم لقياس التكاليف. ومما سبق يتضح أن لكل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل أحدهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح، بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معاً لتلافي القصور في كل منهما (الفضل، وآخرون، 2002: 180-181). وبعبارة أخرى فإن الأساس الملائم للقياس يجب أن يتضمن كلاً من أساس التكلفة الفعلية وتكلفة الفرصة البديلة.

3.1.1.2.3: قياس التكاليف الاجتماعية بالمفهوم الواسع

إيماءً على ما تقدم يتضح أن الأخذ بالمفهوم الواسع للتكاليف الاجتماعية سيعالج مشكلة القصور في أساس القياس، إلا أنه سيخلق مشكلة جديدة تتمثل في كيفية خضوع الأضرار التي يلحقها المشروع بالمجتمع للقياس الكمي، ومدى إمكانية ترجمة هذا القياس إلى قيم نقدية تمثل التكاليف الاجتماعية، فمثلاً قيمة الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع نتيجة الضوضاء الناشئة عن نشاط المشروع لا يمكن تحديدها بطريقة القياس المباشر، نظراً لاشتراك مجموعة من المشروعات في إحداث تلك الضوضاء.

ولغرض معالجة المشكلة الجديدة التجأ الفكر المحاسبي إلى طرق القياس غير المباشر، فهي تساعد على الوصول إلى رقم تكلفة يمكن وصفه في ظروف القياس الحالية بديلاً للتكلفة الاجتماعية. فيمكن اتخاذ تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية كبديل عن قياس قيمة هذه الأضرار بطريقة مباشرة طالما أن القياس المباشر غير ممكن عملياً (Spence, 2007: 21). ويمكن القول أن هناك طرق أخرى تعتمد على مناهج علمية تساعد بقياس قيمة هذه الأضرار البيئية سواء تلوث مياه أو هواء أو أرض من خلال نماذج لخبراء في هذه المجالات.

3.1.2.3: قياس المنافع الاجتماعية

ويقصد بالمنافع الاجتماعية تلك الفوائد التي تعود في معظمها لأطراف خارج المشروع. وقياس المنافع الاجتماعية يعد المشكلة الجوهرية التي تواجه الإفصاح الشامل عن نشاط المسؤولية الاجتماعية، حيث إن العديد من هذه المنافع يصعب قياسها نقدياً (القاضي، 1999: 136-137). على سبيل المثال، كيف يمكن تقدير المنافع التي يحصل عليها أهالي مدينة غزة نتيجة إزالة التلوث الناتج عن تصريف مياه الصرف الصحي في بحر غزة؟ أو كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من نشاط البحث والتطوير أو نتيجة لقيام المشروع

بجهود للحد من تلوث البيئة الذي ينشأ من نشاطها الخاص؟ وكيف يمكن تقدير قيمة نقدية للإضافات الجمالية والصحية الناتجة عن قيام المشروع بتشجير وتحسين المنطقة المحيطة به، ومع أن معظم المنافع تتحقق لأطراف خارج المشروع فإن بعض المنافع قد تتحقق نتيجة قيام المشروع بالأنشطة التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية وتعود على المشروع بالذات بشكل جزئي كتحقيق حسن انطباع عن المشروع لدى الجمهور ولا شك أن تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق. لا شك أن قياس المنافع الاجتماعية يتطلب بالضرورة الالتجاء إلى طرق تحكيمية تخضع للتقدير الشخصي إلى حد كبير، فأساليب القياس المحاسبي في هذا المجال لا تزال في بداية الطريق ولم تتطور بعد إلى الدرجة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء أنموذج متكامل لقياس المنافع أو الفوائد الاجتماعية (Abu-Bakr, 2000: 260).

2.2.3: مداخل القياس الاجتماعي

يلاحظ مما سبق أن القياس الاجتماعي هو المشكلة الأساسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتنشأ هذه المشكلة من صعوبة تطوير مدخل قياس عملي يحظى بقبول عام كما في المحاسبة المالية حيث لا خلاف على مدخل القياس الكمي النقدي.

ولما كانت العمليات الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية تتصف بتعدد جوانبها وتباين أبعاد تأثيراتها، لذلك فإن مدخل القياس الملائم لهذه العمليات يجب أن يقدم دلالة تتجاوز الدلالة التي تقدمها المقاييس الكمية، حيث إن كثير من العمليات الاجتماعية لا يمكن قياسها كمياً، وبالتالي فإن مدخل القياس المتعدد الأبعاد يتسع ليشمل أسلوب القياس الكمي والوصفي، وهو من أكثر المداخل ملاءمة لقياس العمليات ذات المضمون الاجتماعي (بدوي، 2000: 143-155).

3.2.3: قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية

يعد قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية العمود الفقري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وبالتالي سيتم التطرق إلى قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية وفق مجالات الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي باعتماد مدخل القياس متعدد الأبعاد كالتالي (بدوي، 2000: 161-188) و(إبراهيم، وبدوي، 1992: 390-398):
أولاً: قياس عمليات مجال المساهمات البيئية.
ثانياً: قياس عمليات مجال المساهمات العامة.
ثالثاً: قياس عمليات مجال الموارد البشرية.
رابعاً: قياس عمليات مجال المنتج.

1.3.2.3: قياس عمليات مجال المساهمات البيئية

ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية، والتي تتمثل بتجنب مسببات تلوث الهواء وإحداث الضوضاء والتخلص من المخلفات بطريقة تقلل من تلوث المياه والتربة والمساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة. ونتيجةً لتعدد خصائص تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات البيئية، فإنه يصعب قياسها مباشرةً بمقياس كمي عام موحد ينسحب عليها جميعاً، لذا فإن مدخل القياس متعدد الأبعاد الذي سبق التأكيد على أنه أكثر المداخل ملاءمةً لقياس العمليات ذات المضمون الاجتماعي، حيث سيتم دراسة كيفية القياس النقدي والقياس غير النقدي لتأثيرات العمليات الاجتماعية التي تؤثر على نوعية البيئة.

1.1.3.2.3: القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية.

غالباً ما يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث ويفترض أن الالتزام بها يحقق الحد الأدنى من سلامة البيئة، لذا فإن العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات البيئية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية الإجبارية للمشروع، وعند قياس قيمة مساهمات المشروع في هذا المجال ينبغي التفرقة بين التالي:

1. المساهمات الموجبة: التي ترتبط بتحقيق المشروع للمستويات القياسية للتلوث (مساهمات إجبارية) وقيامه بتحقيق مستويات أفضل (مساهمة اختيارية).
2. المساهمات السالبة: التي تنشأ في الحالات التالية:
 - أ. عدم قيام المشروع بأي عمليات رقابة على التلوث.
 - ب. قيام المشروع بعمليات الرقابة على التلوث بصورة جزئية.
 - ت. وجود المشروع بمنطقة تجمع صناعي، حيث توجد العديد من المشروعات الصناعية والذي يؤدي بدوره إلى تراكم مسببات التلوث بكميات تفوق المستويات القياسية.

والمشكلة الأساسية هنا تكمن في إمكانية قياس قيمة أضرار التلوث، بالإضافة إلى مشكلة تحديد كل مشروع من قيمة الأضرار، والمشكلات السابقة تنسحب على كل من تلوث الهواء وتلوث المياه والتربة، وسيتم التعرض لهذه النقاط على التوالي كالتالي:

أولاً: في مجال تلوث الهواء

يترتب على التزام المشروع بتحقيق المستويات القياسية لتلوث الهواء مجموعة من التكاليف والتي تعد بمثابة تضحية إجبارية تفرضها الدولة، لذلك يتم قياس أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية لعمليات الرقابة على تلوث الهواء بمقدار تكلفة ما يقوم به المشروع من برامج رقابة على تلوث الهواء. ومن أهم بنود هذه التكلفة (إهلاك معدات وأجهزة رقابة التلوث ومصروفات

تشغيلها، المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه البرامج، تكاليف البحوث الخاصة بالتلوث) كذلك تدخل ضمن التكلفة أيضاً تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء والتي تعد تجسيدا لأعباء المسؤولية الاختيارية. هذا فيما يتعلق بأسس قياس المساهمات الاجتماعية الموجبة.

أما عن قياس المساهمات الاجتماعية السالبة، والتي تتمثل في الأضرار الناتجة عن زيادة مستويات التلوث عن المستويات القياسية، فإنه يمكن تقدير قيمة الضرر الذي يصيب الأفراد على أساس إيجاد القيمة الحالية للمكاسب النقدية المتوقعة التي كان سيحصل عليها الشخص لو لم يتعرض للضرر كالموت المبكرة، ويتطلب حساب هذه القيمة على بيانات عن متوسط العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، والمكاسب النقدية المتوقع أن يحصل عليها الشخص طوال هذه الفترة واحتمالات بقاءه على قيد الحياة خلالها، والمعدل المناسب لخصم المكاسب النقدية لهذه الفترة.

أما إذا انقطع الشخص عن العمل فيقاس الضرر على أساس المكاسب النقدية التي كان سيحصل عليها الشخص لو لم يصاب بالمرض، هذا بالإضافة إلى ما يتم تحمله من نفقات العلاج وتعويض الأجر الذي سيحصل عليه المريض خلال فترة علاجه. هذا بالنسبة لتقدير قيمة الضرر الذي يصيب الأشخاص بسبب التلوث، أما إذا كانت عمليات المشروع قد نتج عنها مخلفات أدت إلى الأضرار بالموارد أو المباني أو المرافق الموجودة في محيط المشروع، فيقاس الضرر على أساس تقدير نفقات التصحيح .

ثانياً: في مجال تلوث المياه والتربة

تضع الدول مواصفات واشتراطات يجب توافرها في المخلفات السائلة التي يتم التخلص منها في المجاري المائية أو في الأرض، والناتجة عن أنشطة المشروعات الصناعية. وتعد هذه المواصفات والاشتراطات بمثابة مستويات قياسية لتلوث المياه والتربة والتي ينبغي أن تلتزم بها المشروعات الصناعية. وتتميز العناصر المسببة لتلوث المياه والتربة بإمكانية السيطرة عليها بدرجة أكبر من العناصر المسببة لتلوث الهواء، حيث يمكن القضاء على هذه العناصر من خلال معالجتها بطرق متعددة كيميائية أو غير كيميائية. ولهذا السبب تكون إمكانية وجود مساهمات اجتماعية اختيارية في مجال تلوث المياه والتربة أكبر من فرصة وجود هذه المساهمات في مجال تلوث الهواء. وهنا يتم قياس المساهمات الاجتماعية الموجبة بقيمة التضحيات التي يتحملها المشروع لتحقيق المستويات القياسية أو تحقيق مستويات أفضل منها. أما بالنسبة للمساهمات السالبة فيتم قياسها اعتماداً على أسس تقديرية، بحيث يتم تقدير التكلفة اللازمة لمعالجة المخلفات قبيل التخلص منها.

2.1.3.2.3: القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية.

يتطلب القياس النقدي للتأثيرات الاجتماعية لمجال المساهمات البيئية توافر إمكانات مادية قد لا تتوفر للمشاريع التي ترغب في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، لذلك فإن فرصة الاعتماد على القياس غير النقدي في التطبيق قد تكون أكبر، وقد يتخذ القياس غير النقدي شكل قياس كمي، كتحديد مدى التزام المشروع بالنسب القانونية للمخلفات التي تصدر عن أنشطته، وقد يأخذ هذا القياس شكل غير كمي، كأن يتم الإفصاح عن مدى خطورة الأمراض التي تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المشروع.

2.3.2.3: قياس عمليات مجال المساهمات العامة

تتسم العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات العامة بأن تأثيراتها عامة، بمعنى أنها تقع على جميع أفراد المجتمع حتى وإن كانت غايتها المباشرة تحقيق منافع أو منع أضرار عن فئة اجتماعية معينة.

1.2.3.2.3: القياس النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة

ولقياس تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات العامة يجب التمييز بين نوعين من هذه العمليات:

أولاً: العمليات المباشرة

وهي تتعلق بمساهمات المشروع في حل المشكلات الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامه بعمليات اجتماعية معينة، وغالباً ما يقع تأثير هذه العمليات على الفئات الاجتماعية التي ترتبط مباشرة بالمشروع، كالعاملين أو ترتبط بصورة غير مباشرة كسكان المنطقة الموجود فيها المشروع. مثال ذلك توظيف عمالة زائدة، توظيف المعوقين، مساهمات في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة (الحد من الفقر)، مساهمات دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم، توفير مراكز ثقافية وأندية رياضية، مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الخيرية... إلخ. وهي إما أن تكون مساهمات إجبارية أو مساهمات اختيارية ويمكن تقدير قيمة هذه التأثيرات كالتالي:

أ. توظيف عمالة زائدة:

تتدخل بعض الدولة في سياسة التوظيف الخاصة بالمشروعات عن طريق نظام التعيين الإلزامي. هذا ما يؤدي إلى توظيف عاملين في المشروعات بما يزيد عن الحاجة الحقيقية لتلك المشروعات، وهو ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة مثل ما حصل في وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن لم نلاحظ أنه يوجد إلزام واضح بقانون العمل الفلسطيني يشير

إلى إلزام المشاريع بتوظيف عاملين في المشروعات بما يزيد عن الحاجة الحقيقية لها، وتقاس هذه المساهمة من خلال الأجر التي يمنحها المشروع لهذه العمالة الزائدة.

ب. توظيف المعوقين:

قد تصدر بعض الدول تشريعات تلزم المشاريع العاملة على أراضيها بتوظيف عدد معين من المعوقين لا يقل عن حد معين من إجمالي عدد العاملين، الأمر الذي يؤدي إلى تحمل المشروع بمبالغ إضافية تعد مساهمة اجتماعية موجبة، وتوجد إشارة من بعض المواد بقانون الخدمة المدنية وقانون العمل الفلسطيني التي تتعلق بتوظيف أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن الوزارات والمشاريع الفلسطينية التي تطبق هذا القانون. وتقاس هذه المساهمة من خلال الأجر التي يدفعها المشروع لهذه الفئة.

ت. المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة

تتوقف المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة على المقابل الذي يحصلون عليه تلك الأسر.

لذلك ولتحديد مدى المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة، يتم الافتراض بأن حصول الأسرة على المبلغ المحدد لها يعد من قبيل التزام المشروع الذي يعمل ضمن أداء المسؤولية الاجتماعية.

ح. دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم

قد يقوم المشروع بإعداد برامج لدعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم إدراكاً منه بأهمية دعم البحث العلمي في تطوير ورقي المجتمع، وما ينعكس على سمعة المشروع والأساس المعتمد في قياس هذه المساهمة، هو قيمة ما يتحمله من تكاليف مقابل توفير هذه الدعم. وهكذا يمكن استخدام نفس القياس على مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الخيرية، أما سمعة المشروع وهي من المنافع الاجتماعية للمشروع فيمكن قياسها من خلال تقييم قيمة أصول المشروع بافتراض أن المشروع سيعرض للبيع. وبالمقارنة بين قيمة أصوله قبل وبعد الأنشطة الاجتماعية يتضح الفرق.

ثانياً: العمليات غير المباشرة

سبق الإشارة إلى أن العمليات غير المباشرة تدخل في نطاق المسؤولية الاجتماعية الاختيارية وتأثيرات هذه العمليات غالباً ما تتصف بالعمومية لدرجة يصعب معها على المشروع تقدير نصيبه منها، لذا فالأساس المستخدم في تقدير قيمة هذه المساهمات هو قيمة التضحيات التي يتحمل المشروع أعبائها للقيام بهذه العمليات.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أنه بالإضافة إلى القياس الكمي للمساهمات العامة فإنه يتم الالتجاء إلى القياس الوصفي، وخصوصاً من أجل توصيف الأهداف الاجتماعية التي تقع خلف المساهمات العامة التي يقوم بها المشروع.

2.2.3.2.3: القياس غير النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة

بالإضافة إلى المعلومات التي توضح نتائج القياس النقدي لتأثيرات العمليات الاجتماعية لمجال المساهمات العامة، فإن قياس هذه التأثيرات في صورة كمية غير نقدية يمكن أن يوفر معلومات تضيف دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحاً. ومن أمثلة هذه المعلومات: عدد العاملين الذين يزيدون عن حاجة المشروع، نسبة المعوقين إلى إجمالي العاملين، عدد الأفراد من خارج المشروع الذين تم تدريبهم ... الخ.

3.3.2.3: قياس عمليات مجال الموارد البشرية

عادة ما تنظم كل دولة الشؤون المرتبطة بالحفاظ على مواردها البشرية، لذا يمكن القول أن العمليات التي يقوم بها المشروع في مجال الموارد البشرية غالباً ما تدور في نطاق المسؤولية الاجتماعية الإجبارية. ومن أنشطة المشروع الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية مساهمات تحسين الرفاهية المادية للعاملين في المشروع، توفير وحدات سكنية للعاملين في المشروع، توفير وسائل نقل ومواصلات للعاملين في المشروع وغيرها من العمليات الاجتماعية الأخرى.

1.3.3.2.3: القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية

يعد مجال الموارد البشرية مجالاً داخلياً في غالبية الأحيان، حيث توجه عملياته لتلبية متطلبات العاملين في المشروع. لذلك فإن تأثيراتها تكون مباشرة على هؤلاء العاملين. أما عن أهم مجالات المساهمات في مجال الموارد البشرية وأسلوب قياسها كالتالي:

أ. إعداد وتنفيذ برامج تدريب العاملين:

يؤدي تدريب العاملين إلى زيادة مهاراتهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم والذي سيؤدي إلى زيادة الدخل المتوقع أن يحصلوا عليه في عملهم. ولقياس المساهمة الاجتماعية فيما يختص ببرامج تدريب العاملين، يمكن الاعتماد على تكلفة هذه البرامج كأساس لتقدير مساهمة المشروع في هذا المجال، لكن غالباً ما تقل قيمة هذه البرامج عن قيمة ما يعود على العاملين من منافع نتيجة التدريب، لذا فإن المنافع التي يحصل عليها العاملون الذين خضعوا لبرامج التدريب والمتمثلة في مكاسب مادية إضافية يعد أساساً صالحاً لقياس المساهمات الاجتماعية فيما يختص ببرامج التدريب (مطر، والسويطي، 2008: 442).

ب. توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن:

تعد مساهمة المشروع في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن من المساهمات التي يقوم بها التزاماً بمسؤوليته الاجتماعية الإجبارية، حيث تفرض القوانين في معظم الدول ومنها قانون البيئة الفلسطيني على المشروعات اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتأمين بيئة العمل بما يكفل حماية العاملين من مخاطر العمل وأضراره.

ت. المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين:

وتتوقف الرفاهية المادية للعاملين على المقابل المادي الذي يحصلون عليه. وتقوم الدولة بالتدخل في تحديد المبلغ الذي يحقق للعاملين مستوى معقول من الرفاهية وذلك من خلال إصدار فئات الأجور، المرتبات، والعلاوات.

لذلك ولتحديد مدى المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين، يتم الافتراض بأن حصول العامل على المبلغ المحدد له من قبل الدولة يعد من قبيل التزام المشروع الذي يعمل ضمنه في أداء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية، أما إذا تقاضى العامل مبالغ إضافية تزيد على الأجر المحدد قانوناً وبنسبة متساوية مع نسبة الزيادة في إنتاجيته، تكون تلك المبالغ من قبيل مكافأة العامل على نشاطه، أما المبالغ التي تزيد عن ذلك فتعد من قبيل المساهمة الاجتماعية الاختيارية للمشروع.

ح. توفير وحدات سكنية للعاملين

قد تتجه بعض المشاريع إلى تأمين وحدات سكنية للعاملين، إما إمتثالاً لمتطلبات قانونية، أو من خلال مبادرة خاصة من قبل هذه المشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن مساكن العاملين التي يتم تمويلها من النسب المخصصة لهم من الأرباح لا تعد من قبيل المساهمة الاجتماعية، حيث يقتصر ذلك على مساكن العاملين المملوكة للمشروع أي يتحمل المشروع نفقات حيازتها. أما عن الأساس المستخدم في تقييم هذه المساهمة، فهو يتمثل في إيجاد قيمة التضحية للمستأجرين مقابل حق الانتفاع بهذه العقارات.

خ. توفير وسائل نقل للعاملين

تعمل المشاريع عادة على توفير وسائل نقل للعاملين إما وفقاً لتعليمات قانونية أو وفقاً لمبادرة خاصة من قبل هذه المشاريع. والأساس المعتمد في قياس هذه المساهمة، هو إما تقدير ما يتحمله من تكاليف مقابل توفير هذه الوسائل، أو من خلال تقدير ما يتحقق للعاملين من منافع نتيجة استفادتهم بهذه الخدمة.

2.3.3.2.3: القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية

وهي لا تعتمد على القياس النقدي بشكل كلي، وإنما من يتم من خلال استخدام القياس الوصفي للنشاط. ومن هذه المعلومات (عدد العاملين المستفيدين من برامج التدريب، مؤشرات توضح جهود المشروع في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن).

4.3.2.3: قياس عمليات مجال المنتج

يتمثل مجال المنتج في عملية الرقابة على المواصفات القياسية لجودة المنتج، وعملية اختبار أمان استخدامه. وغالباً ما تدور هذه العمليات في نطاق المسؤولية الإجبارية، أي في حدود ما تتطلبه القوانين من إجراءات لحماية المستهلك.

1.4.3.2.3: القياس النقدي لتأثيرات المنتج

أ. قياس المساهمات الموجبة: وهي تلك المساهمات التي تنشأ عن الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة واشتراطات أمان الاستخدام. ويتم قياس هذه المساهمات على أساس تكلفة تجنب الضرر والتي تتمثل في إجمالي المبالغ التي يتحملها المشروع لتحقيق المواصفات القياسية وفاءً بمسئوليته الاجتماعية الإجبارية، وما يتحمله من مبالغ إضافية مساهمة منه في تحقيق مواصفات أفضل من المواصفات القياسية امتثالاً لمسئوليته الاجتماعية الاختيارية. وتحدد هذه المبالغ بمقدار تكلفة أجهزة ومعدات الرقابة على الجودة واختبار أمان المنتج ومصاريف تشغيلها وغير ذلك من التكاليف التي يكون الدافع من تحمل المشروع لها توفير الحماية للمستهلك.

ب. قياس المساهمات السالبة: تنشأ هذه المواصفات نتيجة عدم تنفيذ المشروع للمواصفات القياسية للجودة أو اشتراطات أمان استخدام المنتج أو تنفيذها بصورة جزئية، مما يؤدي إلى عدم قدرة المنتج على إشباع حاجات المستهلك أو إصابة المستهلك بضرر لعدم أمان المنتج. وبسبب صعوبة قياس ما يصيب المستهلك من ضرر بسبب عدم أمان المنتج، تعد طريقة تكلفة التصحيح أفضل الطرق المتاحة لتوفير معلومات تعكس نتائج قياس قيمة المساهمات السالبة في مجال المنتج.

2.4.3.2.3: القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج

يؤدي القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج إلى توفير معلومات تعطي دلالة اجتماعية لمساهمات المشروع في هذا المجال أفضل مما يوفره القياس النقدي، خصوصاً بالنسبة للمساهمات السالبة. ومن الأمثلة على القياس الغير النقدي (عدد شكاوى العملاء، كمية البضاعة المرتدة من العملاء، عدد الحوادث التي نشأت عن استخدام المنتج).

خلاصة:

لقد تم التعرف في هذا الفصل على مفهوم القياس المحاسبي بشكل عام ومن ثم تم التركيز على القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تبيان الأساليب المتبعة في قياس المساهمات الاجتماعية السالبة والموجبة للمشاريع الاقتصادية في كافة مجالات المسؤولية الاجتماعية (المساهمات البيئية، العامة، الأفراد، المنتج). وهكذا يكون بالإمكان الانتقال إلى المرحلة التالية، وهي التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي بشكل عام، ومن ثم التركيز على أهم النماذج المتبعة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمشاريع الاقتصادية.

الفصل الرابع

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

0.4: مقدمة:

من أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروع، ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ المحاسبة الأساسية، وقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام المشروعات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المرتبطة بالمجتمع.

وقد أفردت لجنة المعايير الدولية معيار خاص متعلق بالإفصاح المحاسبي. وعلى الرغم من المطالبات المستمرة بضرورة الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، إلا أنه توجد تقارير بها تشوهات كبيرة من معلومات بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية، أو أنها لا تشمل كافة الأنشطة الاجتماعية الواجب الاهتمام بها من المشروعات (laufer, 2003: 356).

والإفصاح المناسب هو الذي يلبي احتياجات ومصالح أطراف المشروع، وهو إفصاح يجعل التقارير غير مضللة وذات كيفية تجعل للتقارير قيمة إعلامية يستطيع مستخدم تلك التقارير الاسترشاد بها واتخاذ قرارات استناداً عليها (جربوع، 2007: 251).

ويلاحظ أن المدخل التقليدي للإفصاح المحاسبي يعتمد على أن المحاسبة تختص بالمعلومات المالية والاقتصادية، أي أنه إفصاح مالي أو إفصاح عن أنشطة اقتصادية في صورة نقدية، على فرض أن نموذج القياس المحاسبي يعكس وجهة نظر أصحاب المصلحة الاقتصادية وبهذا يتجاهل نموذج القياس في ظل المنهج التقليدي للإفصاح المحاسبي المعاملات التي قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع، إلا أنه يمكن التطرق لها كملاحظات هامشية (العاني، 2005: 76).

ومع تطور مداخل المحاسبة إلى أن أصبح المشروع يعد منظمة اجتماعية تمتد مسؤولياته إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع بصفة عامة، فقد انعكس ذلك على امتداد النطاق الوظيفي له من حيث تحقيق مصالح وأهداف المجتمع، وبذلك أثر على نطاق المعلومات المتضمنة بالرسالة المحاسبية بحيث يمكن أن يمتد ليشتمل على الأنشطة الاجتماعية للمشروع والتي تستلزم الاهتمام بكافة قطاعات المجتمع بطريقة متساوية (الشيرازي، 1990: 23).

ونتيجة للضغوط الاجتماعية المفروضة على المشروع، أصبح يُلاحظ إلزام معظم أسواق المال العالمية المشروعات بعرض نتائج أنشطتها الاجتماعية ضمن التقارير المنشورة وكذلك دورها وأنشطتها المستقبلية في هذا المضمار، ويتضح أيضاً زيادة الإفصاح الاجتماعي في التقارير المالية للمشروعات في الفترات الأخيرة على الرغم من كونه اختيارياً في معظم الحالات (أبو العزم، 2005: 55).

وبناءً على ما سبق سيتم في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وما هي معايير الإفصاح والإسهامات المحاسبية في هذا المجال.

1.4: مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع (Jennifer and John, 1997: 4). ولقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي يتحملها المشروع وذلك للأسباب التالية:

1. أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية، منها:

- أ. إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المشروعات (Spence, 2007: 20).
- ب. إن تضمين القوائم المالية عن الأنشطة الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقييم أداء المشروع اجتماعياً.
- ت. لم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي Ethic investors (Kandola, 2004: 4).
- ث. ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها مشاريع الأعمال، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الأشراف وفرض العقوبات والغرامات على المشروعات المخالفة الأمر الذي أدى إلى حث المشروعات على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتجنب العقوبات والإجراءات القانونية (جربوع، 2007: 240-243). وأن التحديد السليم للوعاء الخاضع للضريبة يتم بالمقابلة السليمة بين الإيرادات والتكاليف التي قد تكون غير موضوعية بسبب عدم أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار.

2. أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة

- أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيصها كالتالي (AAA, 1973: 94):
- أ. إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول المشروع ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب.
 - ب. إن التغيير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

2.4: معايير إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

أظهرت العديد من الدراسات أن من بين أهداف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو الإفصاح وإعداد تقارير للأطراف المعنية حول الأداء الاجتماعي للمشروع، وذلك لغرض استخدام بيانات الأداء الاجتماعي باتخاذ القرارات المناسبة وإجراء التقييم اللازم. وحيث إن التقارير تمثل أداة اتصال بين معد البيانات ومستخدمها، فيجب أن تتصف ببعض الخصائص ومراعاة بعض المعايير الواجب توافرها حتى يمكن الاستفادة منها، وتحقيق الغرض من إعدادها.

ويلاحظ أن الباحثين اختلفوا في تحديد معايير محدده متعلقة بإعداد التقارير والقوائم في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وحلاً لهذه المشكلة يمكن استخدام معايير إعداد التقارير التي أصدرتها جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) وذلك من خلال تقسيم المعايير إلى ثلاث مجموعات كالتالي (A.A.A, 1976: 48-49):

1. مجموعة المعايير الأساسية وتتكون من ثلاثة معايير وهي:
الملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم.
 2. مجموعة المعايير الثانوية وتتكون من ستة معايير وهي:
التوقيت، الفحص المستقل، القابلية للمقارنة، القابلية للفحص، الكمال والإيجاز.
 3. مجموعة الاعتبارات الإضافية وتتكون من عشرة معايير وهي:
مغزى البيانات، الحيطة والحذر، إتاحة الفرصة للرأي المعارض، القابلية للقياس الكمي، ملائمة العرض، المحلية، القابلية للقبول، الثبات، التعبير النقدي، المقابلة والقابلية للتقييم.
- ويتضح من العرض السابق أن الكثير من العناصر المذكورة يستخدم في المحاسبة المالية عند إعداد التقارير والقوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى هناك البعض يحتاج إلى شرح وتحليل، ومن أمثلة ذلك التالي (أبو العزم، 2005: 55) و(سلامة، 1999: 202):

1. الملائمة

وبعد هذا المعيار من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات التي تدرج بالتقرير الاجتماعي، وتتصب على علاقة المعلومات بالهدف الذي تعد من أجله، فالمعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي ينبغي أن تكون قادرة على إشباع حاجات مستخدميها، من خلال أن تعكس صورة واضحة لتأثيرات مساهمات المشروع الاجتماعية في المجالات الاجتماعية.

2. البعد عن التحيز

خاصة والنظام المحاسبي التقليدي يعكس وجه نظر الملاك أو أصحاب المشروع، إلا أنه في ظل تحمل المشروع للمسؤولية الاجتماعية ينبغي أن تكون المعلومات المنشورة حيادية بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف، سواء التأثيرات الايجابية أو السلبية لأنشطة المشروع.

3. القابلية للفهم

بحيث يتم إظهار الأحداث الاجتماعية بطريقة سهلة ومبسطة تسمح لجميع مستخدمي التقارير الاجتماعية من فهمها واستيعابها دون تعقيد أو غموض، خاصةً وإنه يمكن حصول سوء فهم إذا ما تم عرضه بصورة غير واضحة من وجهة نظر مستخدمي تلك التقارير، وبالتالي ستكون نتائجه سلبية على المشروع، خصوصاً وإن التعامل مع بعض هذه المعلومات أمراً حديثاً لكل من المعد والمستفيد من هذه المعلومات.

4. الكمال

ويقصد به الإفصاح عن جميع البيانات الاجتماعية الجوهرية والضرورية لمقابلة احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير التي يعدها المشروع.

5. مغزى البيانات

ويعني ذلك ضرورة الاهتمام بنوعية البيانات التي تشتمل عليها التقارير الاجتماعية للمشروعات، بحيث تتصف بالجودة المناسبة وأن تتجنب الإفصاح عن معلومات ليس لها معنى أو ضرورة.

6. القابلية للقبول

ويعني ذلك ضرورة تمتع كافة المعلومات التي تتضمنها التقارير الاجتماعية بثقة مستخدميها، وذات منفعة ويمكن الاعتماد عليها.

7. إتاحة الفرصة للرأي المعارض

ويعني ذلك إتاحة الفرصة للأطراف المعنية والتي لها رأي معارض لكي تدلي بآرائها وانتقاداتها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال وجود اتجاهات متعددة حول الإفصاح عن البعد الاجتماعي للمشروع.

8. القابلية للتقييم

وهذا يظهر أهمية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمشروع، وذلك من أجل تقييم أدائه ودوره الاجتماعي أثناء تحقيق الرفاهة الاجتماعي.

3.4: الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي

تميز عقد السبعينيات من القرن الماضي بعدد من المحاولات النظرية والعملية للإفصاح عن البعد الاجتماعي للمشروع (القاضي، وحمدان، 2001: 236)، بحيث تعددت وجهات النظر بين الباحثين فيما يتعلق بأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية التالي (الشرائري، والمومني، 2006: 75):

1. أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
2. أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع، والمستهلكين.
3. أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.
4. أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

4.4: نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

باستقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والتي تقوم المشروعات الاقتصادية بإتباعها. تبين أن هناك طريقتين:

أولاً: **طريقة الفصل:** وهي عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن قوائم المحاسبة المالية.

ثانياً: **طريقة الدمج:** ودمج معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام.

وبذلك تنوعت إسهامات الفكر المحاسبي بين هاتين الطريقتين، فبعض الباحثين اتجه لإعداد نماذج منفصلة لعرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والبعض الآخر اتجه لإعداد نماذج مدمجة بين المعلومات الاجتماعية والمالية التقليدية، لذا سيتم عرض أهم

النماذج المتعلقة بإعداد التقارير الاجتماعية بإيجاز كالتالي (حنان، 2003: 274-285) و(القاضي، وحمدان، 2001: 236-245):

1.4.4: تقارير اجتماعية منفصلة: وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب هذه الطريقة أحد أشكال ثلاثة، وهي:

1.1.4.4: التقارير الوصفية

حيث تصف بطريقة سردية أو روائية أو قصصية Narrative الأنشطة الاجتماعية التي قام بها المشروع، وهي تتضمن وصفاً لتلك الأنشطة وفاء للالتزامات المشروع الاجتماعية، وهي عادة أنشطة الالتزام الاختياري للمشروع، دون محاولة تقويم وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على هذه الأنشطة. وبهذا تتجنب مشكلات القياس التي عرضناها سابقاً، وتمثل هذه التقارير المرحلة الأولى من مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ولقد اقترحت مثل هذه التقارير جمعية المحاسبين الأمريكية AAA عام 1973م. وتعد من أكثر الأشكال شيوعاً في عملية التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع. ويمكن عرض تقرير كهذا على شكل ميزانية ذات أصول وخصوم، تبين الأصول الجوانب الإيجابية التي قدمها المشروع، بينما تمثل الخصوم السلبيات التي تحتاج إلى حل، والشكل رقم (4.1) يوضح نوع لتقرير وصفي.

الشكل رقم (4.1)

تقرير وصفي للإفصاح عن البعد الاجتماعي

خصوم

أصول

1. فرص العمل

-أدى توسع المشروع إلى توفير 500 فرصة عمل جديدة منذ عام.	-ما زالت المرأة لا تشغل مراكز قيادية.
---	---------------------------------------

2. الرقابة البيئية

-قام المشروع بتشجير منطقة المشروع.	-ما زال الهواء يعني من الغازات المتخلفة عن الإنتاج.
------------------------------------	---

3. التفاعل مع المجتمع

-تمثل مساهمة المشروع برعاية العاملين 2% من النفقات.	-ما زال السكن العمالي عاجزاً عن تلبية مطالب العاملين.
---	---

4. حماية المستهلك

-أخضع المشروع كامل منتجاته إلى الرقابة على المواصفات المحددة من هيئة المواصفات المقاييس.	-ما زال المشروع يعاني من تطوير منتج بما يناسب احتياجات المجتمع.
--	---

المصدر: (القاضي، وحمدان، 2001: 238).

2.1.4.4: تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف

وهي تقارير تفصح عن الجانب التكاليفي لتأثيرات أنشطة المشروع الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة، فلا يتم الإفصاح عن المنافع في هذه التقارير نظراً لصعوبة قياسها. ويمكن عرض نوعين من القوائم لهذا النوع من التقارير كالتالي:

1.2.1.4.4: قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية

تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت المشروع بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين.

حيث ينظر إلى كل المبالغ التي أنفقتها المشروع من هذا القبيل على أنها منافع للمجتمع وفي نهاية القائمة يتم إظهار إجمالي التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات أو من نفقات الإعلان مثلاً لمعرفة إلى أي مدى اتجه المشروع في المساهمة بالأنشطة الاجتماعية، والشكل رقم (4.2) يوضح نموذج لقائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية.

الشكل رقم (4.2)

قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لعام 2008م

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ إجمالي
حماية البيئة	XX	
مرشحات كهربائية	XX	
إجمالي التدفق النقدي البيئي		XXX
+ فوائد أخرى		
تبرعات خيرية	XX	
نشاطات اجتماعية ثقافية عامة	XX	
إجمالي الفوائد الأخرى		XXX
إجمالي التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية		XXX
كنسبة من إيرادات التشغيل لعام 2008م		%X

المصدر: (حنان، 2003: 287).

2.2.1.4.4: قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي

يتم إعداد هذه القائمة دورياً مع القوائم المالية التقليدية لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة المهتمة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع. كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالاً رئيساً من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي:

- الأنشطة الخاصة بالأفراد.

- الأنشطة الخاصة بالبيئة.

- الأنشطة الخاصة بالمنتج من سلعة أو خدمة.

ويتم تقسيم عناصر هذه المجالات الثلاث من حيث تأثيراتها كلاً على حدى إلى تحسينات Improvements أو تأثيرات موجبة وإلى أضرار Detriments أو تأثيرات سالبة. ويمكن عرض قائمة نموذجية لهذا النوع من القوائم من خلال الشكل رقم (4.3).

الشكل رقم (4.3)

قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي لعام 2008م

بيان	جزئي	كلي	إجمالي
<u>الأنشطة الخاصة بالأفراد</u>			
أ. تحسينات:			
1. برامج تدريب للعمال المعوقين	XX		
2. تبرعات للمؤسسات التعليمية	XX		
3. تكاليف زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج تشغيل النساء	XX		
4. تكلفة الحضانة	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب. يطرح الأضرار:			
1. تأجيل إضافة أجهزة أمان في الآلات	XX		
		(XX)	
ج. صافي التحسينات أو العجز في الأنشطة الخاصة بالأفراد			XXX
<u>الأنشطة الخاصة بالبيئة</u>			
أ. تحسينات:			
1. تكلفة استصلاح أرض خاصة بالمشروع	XX		
2. تكلفة استبعاد المواد السامة	XX		
3. تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب. يطرح الأضرار:			
1. التكلفة التي كان يجب تحملها للتشجير	XX		
2. التكاليف المقدرة لتطهير البحيرة من التلوث	XX		
إجمالي الأضرار		(XX)	
ج. صافي التحسين أو العجز في أنشطة البيئة			XXX
<u>الأنشطة الخاصة بالمنتج</u>			
أ. التحسينات			
1. تكلفة تعديلات على المنتج رفعت درجة أمانته	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب. يطرح الأضرار:			
1. جهاز أمان موصى به	XX		
إجمالي الأضرار		(XX)	
ج - صافي التحسين أو العجز الخاص بالمنتج			XXX
إجمالي التحسين أو العجز الاجتماعي الاقتصادي لعام 2008م			XXX

المصدر: (حنان، 2003: 281).

3.1.4.4: تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع

وهي تقارير تفصح عن كل من تكاليف ومنافع أنشطة المشروع الاجتماعية، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات. وتتميز في أنها تعد أكثر شمولاً حيث إنها تتضمن كلاً من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يمكن للمطلع على هذه التقارير أن يحصل على صورة كافية إلى حد ما عن الأداء الاجتماعي للمشروع، وإن كان قياس المنافع صعباً كما سبقت الإشارة، حيث إن معظمها لا يتحقق للمشروع ذاته وإنما للمجتمع عامة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تحديد قيم نقدية لمعظم هذه المنافع، إلا إذا لجأنا إلى التقدير الشخصي، وبالتالي قد لا يعتمد على النتائج بشكل كبير، ويمكن أن نميز في هذه التقارير بين قائمة الدخل الاجتماعي وقائمة التأثير الاجتماعي على النحو التالي:

1.3.1.4.4: قائمة الدخل الاجتماعي

تبين هذه القائمة صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية، الأمر الذي يعكس صافي مساهمة المشروع للمجتمع ويتم التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية بإضافة مبلغ على القيمة المضافة التي حققها المشروع، ويمثل هذا المبلغ ما يعرف بالوفورات الاقتصادية الخارجية أو المنافع الاجتماعية، وتخصم من الناتج التكاليف التي يفرضها المشروع على المجتمع، أي قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة قيام المشروع بنشاطه الاقتصادي وتعرف هذه الأضرار بالآثار السلبية الخارجية أو التكاليف الاجتماعية.

وهذه القائمة تبدأ من حيث ينتهي النشاط الاقتصادي حيث إن نقطة البداية في هذه القائمة هي القيمة المضافة (صافي الربح المحاسبي) وتتصف هذه القائمة بالشمول. ويوضح الشكل رقم (4.4) نموذج لقائمة مبسطة للدخل الاجتماعي.

الشكل رقم (4.4)

قائمة الدخل الاجتماعي

بيان	جزئي	كلي
القيمة المضافة نتيجة النشاط الاقتصادي		XXX
<u>يضاف مخرجات اجتماعية مرغوب فيها</u>		
1. تدريب للعاملين	XX	
2. تحسين صحة العاملين	XX	
3. تشغيل الأميين	XX	
إجمالي مخرجات اجتماعية مرغوب فيها		XX
إجمالي القيمة المضافة		XXX
<u>يخصم التأثيرات الاجتماعية غير المرغوب فيها وغير المدفوعة</u>		
1. تلوث الهواء	XX	
2. تلوث المياه	XX	
3. مشكلات صحية أخرى	XX	
إجمالي التأثيرات الاجتماعية غير المرغوب فيها وغير المدفوعة		(XX)
صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية		XXX

المصدر: (القاضي، وحمدان، 2001: 243).

2.3.1.4.4: قائمة التأثير الاجتماعي

ويسمى بنموذج (Estes) ووفقاً لهذه القائمة فإن المنافع تحدد على أساس قيمة الفوائد التي تحققت للمجتمع، بينما التكاليف تمثل قيمة التضحيات التي قام بها المجتمع للمشروع أو الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع.

والمنافع الاجتماعية طبقاً لهذا النموذج تتضمن كل المنافع التي قام المشروع بتوفيرها للمجتمع وحصل على مقابل لها، وكذلك كل المنافع التي لم يحصل في مقابلها إيراد أو التي حصل في مقابلها على تعويض لكنه غير كاف. أما التكاليف الاجتماعية فهي أي تضحية أو أضرار يقع عبؤها على المجتمع أو على أحد عناصره، أي تتضمن جميع التضحيات التي يقدمها المجتمع للمشروع ويقوم المشروع بسداد مقابلها وتشكل التكاليف الاجتماعية أيضاً قيمة الأضرار التي يسببها المشروع للمجتمع ولا يقوم بسداد أي تعويض عنها. ونورد أنموذجاً لهذه القائمة بالشكل رقم (4.5) كالتالي:

الشكل رقم (4.5)

قائمة التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية في 2008/12/31م

إجمالي	كلي	جزئي	البيان
			المنافع الاجتماعية
	XXX		السلع والخدمات التي تم توفيرها
			مدفوعات للعناصر الاجتماعية:
		XX	رواتب وأجور
		XX	مدفوعات لموردي السلع والخدمات
		XX	ضرائب مسددة
		XX	تبرعات خيرية
		XX	توزيعات أرباح
		XX	قروض للغير ومدفوعات أخرى
		XX	مزايا عينية للعاملين
		XX	خدمات اجتماعية
		XX	تحسينات للبيئة
		XX	منافع أخرى
	XXX		إجمالي مدفوعات للعناصر الاجتماعية
XXXX			إجمالي المنافع الاجتماعية
			التكاليف الاجتماعية
	XXX		سلع ومواد أولية تم الحصول عليها
	XXX		مباني ومعدات مشتراة
	XXX		عمل وخدمات مستخدمة
	XXX		إصابات أمراض عمل
	XXX		خدمات عامة
			أضرار للبيئة :
		XX	تلوث الهواء
		XX	تلوث الماء
		XX	مخلفات
(XXXX)			إجمالي التكاليف الاجتماعية
XXXX			الفائض أو العجز الاجتماعي عن السنة

المصدر: (حنان، 2003: 285).

ويلاحظ أن تأثيرات الأنشطة الاجتماعية في النوع الثاني والثالث من أنواع التقارير الاجتماعية المنفصلة يتم تقديمها والتعبير عنها بوحدة النقد، بينما يعتمد في النوع الأول يستخدم أسلوب الإفصاح الوصفي أو القصصي. ولا شك أن النوع الأخير هو أشمل أنواع التقارير.

2.4.4: إعداد تقارير مالية واجتماعية مدمجة

يقوم هذا الاتجاه على أساس إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمشروع, بحيث يتم إدماج كل من المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد، وأن يكون هذا الإدماج ضمن إطار التقارير المالية التقليدية, بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزءاً من المعلومات المالية. ويعتمد مؤيدو هذا الاتجاه على مبررين أساسيين:

الأول: الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

الثاني: إن المشروع وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن ثم فإن كلاً من أهدافه الاقتصادية والاجتماعية تعد متكاملة وتمثل معاً الأهداف الكلية للمشروع.

ويمكن عرض نوعين من التقارير المدمجة كالتالي:

1.2.4.4: قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

وتهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع على صافي الربح. فتوضح أثر المساهمات البيئية والاجتماعية المفروضة بقرارات سيادية على هذا الربح, وكذلك أثر المساهمات البيئية والاجتماعية الاختيارية (بدوي، 2000: 207-211)، ويوضح الشكل رقم (4.6) قائمة مبسطة لهذا النوع من القوائم.

الشكل رقم (4.6)

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية عن السنة المنتهية في 2008/12/31

صافي الربح المحاسبي				XXXX
يضاف إليه:				
أولاً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإيجابية				
1. مجال المساهمات البيئية				
- تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء	X			
- تكلفة معالجة المخلفات السائلة	X	XX		
2. مجال المساهمات العامة				
- فروق توظيف عمالة زائدة	X			
- فروق توظيف معوقين	X			
- فروق خدمات النقل والمواصلات	X			
- تكلفة خدمات إسكان العاملين	X	XX		
3. مجال الموارد البشرية				
- تكلفة تدريب العاملين	X			
- تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي	X	XX		
4. مجال المنتج				
- تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة	X			
- تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج	X	XX		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإيجابية			XXX	XXX
صافي الربح المعدل بالأعباء الإيجابية				XXXX
ثانياً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية				
1. مجال المساهمات البيئية				
- تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء	X			
- تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة	X	XX		
2. مجال المساهمات العامة				
- مقابل تدعيم هيئات و مؤسسات الخدمة العامة	X			
- تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة	X			
- تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة	X			
- تكلفة خدمات إسكان	X	XX		
3. مجال الموارد البشرية				
- تكلفة خدمات تعليمية للعاملين	X			
- تكلفة خدمات صحية للعاملين	X			

- تكلفة تدريب للعاملين	X	XX		
4. مجال المنتج				
- تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة	X			
- تكلفة اختبارات إضافية لأمان المنتج	X	XX		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية			XXX	(XXX)
صافي الربح (عائد الوظيفة الاقتصادية)				XXXX

المصدر: (بدوي، 2000: 210-211).

وتجدر الإشارة إلى ما تتضمنه هذه القائمة من بنود ليس على سبيل الحصر بل هي أمثلة لما يمكن أن تحتويه. حيث يتوقف ذلك على طبيعة عمليات المشروع والقوانين السيادية المنظمة له ومدى إدراك كل مشروع للعمليات التي تنطوي عليها مسؤوليته الاجتماعية الاختيارية، ويتضح من دراسة أنموذج قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية أنه قد تم تقسيم القائمة إلى مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: وفيها يتم حصر أعباء المسؤولية الاجتماعية الإيجابية والتي تتمثل فيما يتحمله المشروع من تكاليف ترتبط بالعمليات الاجتماعية المطلوبة بحكم القانون أو اللوائح الحكومية، مع تبويب هذه التكاليف إلى أربع مجموعات هي:

1. مجموعة التكاليف المرتبطة بمجال المساهمات البيئية، وهي تتضمن كل التكاليف التي

يتحملها المشروع لتنفيذ ما يصدر من قوانين في شأن تحسين نوعية البيئة وحمايتها.

2. مجموعة من التكاليف المرتبطة بمجال المساهمات العامة، وهي تتضمن كل التكاليف

التي يتحملها المشروع لتنفيذ ما يفرض عليه من قوانين تسنها الدولة لتحقيق مصالح

لفئات اجتماعية معينة.

3. مجموعة التكاليف المرتبطة بمجال الموارد البشرية، وهي ما يتحمله المشروع من

تكاليف للوفاء بما ينص عليه القانون في شأن تنمية الموارد البشرية والمحافظة على

سلامتها.

4. مجموعة التكاليف والأعباء المرتبطة بمجال المنتج أو الخدمة، وهي تتضمن التكاليف

والأعباء التي يتحملها المشروع للوفاء بما ينص عليه القانون في شأن حماية المستهلك.

وبتجميع عناصر تكلفة العمليات التي تتضمنها هذه المرحلة وإضافة الناتج إلى الربح

المحاسبي يتم الحصول على صافي الربح المعدل بالأعباء الإيجابية. وتعتبر هذه القيمة عن عائد

الوظيفة الاقتصادية للمشروع بعد تحميله بتكلفة العمليات الاجتماعية.

المرحلة الثانية: وفيها يتم حصر أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية، والتي تتمثل فيما

يتحمله المشروع بإرادته من تكاليف ترتبط بعمليات اجتماعية أكثر من تلك العمليات التي ينص

عليها القانون، والذي يدرك المشروع أن قيامه بها يجعله مميز بين المشاريع أو رائد في مجال الأداء الاجتماعي. ويتم تصنيف هذه التكاليف كما في المرحلة الأولى إلى نفس المجالات الأربعة حتى بين ما يتحمله المشروع من أعباء للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية القانونية وبين ما يتحمله من أعباء للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية الاختيارية.

2.2.4.4: قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي والاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير. ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل، وما يقابلها من أموال خصصها المشروع لاقتنائها والشكل رقم (4.6) يوضح أنموذج لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية.

الشكل رقم (4.7)

قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية في 2008/12/31

مجموع صافي الأصول			XX
يخصم منه:			
1. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية			
- مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	X		
- أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	X		
- نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة	X		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية		XX	
2. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة			
- مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة	X		
- منشآت سكنية للعاملين	X		
- منشآت الرعاية الصحية	X		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة		XX	
3. صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية			
- مباني وإنشاءات مركز التدريب	X		
- وسائل ومعدات التدريب	X		
- معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل	X		
مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية		XX	
4. صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج			
- أجهزة الرقابة على جودة المنتج	X		
- أجهزة اختبار أمان المنتج	X		
- مخزون ملصقات ونشرات	X		
مجموع صافي أصول مجال المنتج		XX	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(XXX)
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			XXX
مجموع الخصوم			XXX
يخصم منه:			
تكاليف مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(XXX)
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			XXX

المصدر: (بدوي، 2000: 217).

5.4: واقع الإفصاح الاجتماعي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

اعتماداً على القوائم المالية المدققة والمعتمدة من قبل هيئة السوق والتي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومن خلال الاطلاع على البيانات المنشورة والتقارير الدورية عبر برنامج الإفصاح الإلكتروني للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، يتضح أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يكاد يكون معدوماً، إلا من بعض الإسهامات الفردية، والتي تمحورت حول بعض القضايا الاجتماعية مثل تعرض أفراد المجتمع لظروف معيشية صعبة، من تقديم بعض المساعدات التي يمكن تسميتها بالإغاثية والمرتبطة بأحداث معينة من خلال إعانات أو تبرعات ومساعدات عينية أو نقدية، وبالرغم من ذلك ظهر من خلال البيانات المنشورة للشركات قيام بعض الشركات ببعض المشاريع الخيرية مثل المساهمة بتمويل مستشفيات أو مدارس للأيتام أو دعم لصناديق دعم الطالب مثل أبحاث المستثمر أو تقديم برامج لتمويل المشاريع الصغيرة، ولكن جملة القول أن الإفصاح الاجتماعي للشركات غير متوفر بالشكل المطلوب أو بمعنى آخر لا يوجد خطط اجتماعية بجانب الخطط الاقتصادية لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لتنفيذها والتقرير عنها وفق نماذج التقارير الاجتماعية السالف ذكرها.

الفصل الخامس الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: منهج الدراسة وتحليل البيانات
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج

المبحث الأول

منهج الدراسة وتحليل البيانات

0.1.5: مقدمة

يتناول هذا المبحث نبذة عن واقع سوق فلسطين للأوراق المالية، ومن ثم التطرق إلى الدراسة الميدانية والتي تتضمن وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا المبحث وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها في تحليل الدراسة.

1.1.5: واقع سوق فلسطين للأوراق المالية

يعد سوق فلسطين للأوراق المالية أحد الأسواق الناشئة، ويعمل في ظل ظروف غير عادية، نظراً لوجود وتسلط الاحتلال الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني، وتقلته من الاتفاقيات التي وقعها مع السلطة الفلسطينية، فالاقتصاد الفلسطيني لم يصل بعد إلى حالة الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً لطبيعة بروتوكول باريس المكمل لاتفاق أوسلو، والخاص بالجوانب الاقتصادية، والذي قيد العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية (الصاوي، www.alqudsonline.com، بتاريخ 2009/2/21م).

2.1.5: تطور سوق فلسطين للأوراق المالية

انضم سوق فلسطين للأوراق المالية إلى اتحاد أسواق المال العربية وأصبحت عضواً عاملاً فيه عام 1998م، كما تم قبول سوق فلسطين للأوراق المالية عضواً في اتحاد الأسواق الأوراسيوية الواقع بمدينة اسطنبول في تركيا، حيث يعد السوق الثالث المنضم لإتحاد البورصات الأوراسيوية بعد سوق مصر والأردن، وفي خطوة لجذب الاستثمارات الأجنبية وقع سوق فلسطين في عام 1999م اتفاقية مع البنك البريطاني للشرق الأوسط لتقديم خدمات الحفظ الأمين، ومقاصة الأوراق المالية للمستثمرين الأجانب في فلسطين، كما وقع سوق فلسطين للأوراق المالية اتفاقية توأمة وتعاون وتبادل خبرات مع سوق ستوكهولم بتاريخ 2000/6/20م (أبو موسى، 2008: 57).

3.1.5: الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 18 شركة بداية برأس مال قدره 81,6 مليون دولار عام 1997م ووصل إلى 25 شركة عام 2000م برأس مال وقدره 766 مليون دولار، وارتفع إلى 35 شركة برأس مال قدره 950 مليون في 2007م، وانضم في عام 2008م للسوق شركتين ليرتفع عدد الشركات إلى 37 شركة بنهاية 2008م (www.p-s-e.com، بتاريخ 2009/2/21م)، والجدول رقم (5.1) يوضح عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وفقاً للقطاعات.

جدول رقم (5.1)

الرمز	اسم الشركة	مسلسل
قطاع البنوك		
AIB	شركة البنك الإسلامي العربي م.ع.م	1
AMB	شركة بنك الرفاة لتمويل المشاريع الصغيرة	2
BOP	بنك فلسطين المحدود	3
PCB	شركة البنك التجاري الفلسطيني	4
PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	5
QUDES	بنك القدس للتنمية والاستثمار	6
قطاع الصناعة		
ACBC	الشركة العربية لمنتجات الباطون	1
APC	الشركة العربية لصناعة الدهانات	2
AZIZA	شركة دواجن فلسطين م.ع.م	3
BPC	شركة بيرزيت للأدوية	4
GMC	شركة مطاحن القمح الذهبي	5
JCC	شركة سجائر القدس م.ع.م	6
JPH	شركة القدس للمستحضرات الطبية	7
LADAEN	شركة فلسطين لصناعات اللدائن	8
NCI	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	9
VOIC	شركة مصانع الزيوت النباتية	10
قطاع التأمين		
AIE	شركة المؤسسة العربية للتأمين م.م	1
AIG	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	2
MIC	شركة المشرق للتأمين م.ع.م	3
NIC	التأمين الوطنية المساهمة العامة المحدودة	4

TRUST	شركة ترست العالمية للتأمين	5
قطاع الاستثمار		
ARAB	المستثمرون العرب م.ع.م	1
IID`	شركة الائتمان للاستثمار والتنمية	2
JREI	شركة القدس للاستثمارات العقارية	3
PADICO	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة	4
PID	الشركة الفلسطينية للاستثمار والإئماء	5
PIIC	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي	6
PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	7
UCI	شركة الاتحاد للاعتماد والاستثمار	8
قطاع الخدمات		
PALTEL	شركة الاتصالات الفلسطينية م.ع.م	1
PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء م.ع.م	2
PLAZA	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	3
WASEEL	ش فلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	4
AHC	شركة المؤسسة العربية للفنادق	5
ARE	المؤسسة العقارية العربية	6
HOTEL	شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام م.ع.م	7
NSC	شركة مركز نابلس الجراحي التخصصي	8

المصدر: (www.p-s-e.com، 2009/2/21م).

4.1.5: المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

بدايةً لم يتم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط المشروع وأشكاله، وما يتمتع به كل مشروع من قدرة مالية وبشرية. وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (عيران، www.p-s-e.com، 2008/1/21م).

وفي فلسطين هناك شبه إجماع على أن ممارسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات والمؤسسات ما زال دون المستوى المطلوب وربما نستطيع القول أنه في بداية النضوج (سوق المال الفلسطيني، 2008: 4)، ويمكن سرد أهم الأنشطة للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال.

ومن الأمثلة على تلك الأنشطة: إنشاء صندوق المسؤولية الاجتماعية لسوق فلسطين للأوراق المالية الممول من الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق، والذي أطلق خلال النصف الأول من العام 2006م برؤية استراتيجية تهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال عدد من المشروعات بنواحٍ مختلفة مثل التعليم والصحة وغيرها، وصندوق المسؤولية الاجتماعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية وكذلك الحال بالنسبة لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو). ونجمل في هذا الجانب نبذة عن تجربة المسؤولية الاجتماعية في (باديكو) ومجموعة الاتصالات الفلسطينية مثل مبادرة "الأخوة الفلسطينية" التي أطلقتها المجموعتان، والتي يتم من خلالها توزيع معونات غذائية لأربعين ألف أسرة نقل رواتبهم عن مبلغ 1500 شيكل، إضافة إلى عشرة آلاف أسرة أسير. وعلى الصعيد ذاته أطلقت المجموعتان صندوق "الوفاء لفلسطين" كاستجابة سريعة منذ بروز الأزمة الاقتصادية، وذلك سعياً من الصندوق إلى الوفاء لأبناء فلسطين ولتضحياتهم وصمودهم. كما قدمت (باديكو) ومجموعة الاتصالات الفلسطينية منحة بقيمة 1.25 مليون دولار لمشروع الربط الأكاديمي للجامعات الفلسطينية مع الشبكة الأوروبية من خلال تقنية "الفايبر"، ولا شك أن تلك المبادرة التي أطلقتها مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي قامت بتسجيل وترخيص جمعية مجتمعية تنموية بحيث تكون المظلة الرسمية والشرعية لكل نشاطات المسؤولية الاجتماعية خطوة في الاتجاه الصحيح (سوق المال الفلسطيني، 2008: 11) و(عيران، www.p-s-e.com، 2008/10/21).

وعلى صعيد آخر قامت (باديكو) بتمويل قسم نقل الدم في المركز الوطني لأمراض الدم "أبقرات"، وساهمت بتبرع سخي لافتتاح مركز السموم والمعلومات الدوائية في جامعة النجاح، كما قامت مجموعة (باديكو) بدعم جمعية أصدقاء الكفيف. وبالنسبة إلى صندوق المسؤولية الاجتماعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية فقد حظيت قطاعات التعليم والثقافة والصحة بـ 75% من إجمالي الدعم الذي وفره الصندوق للعام 2005م والذي قارب 1.2 مليون دينار، حيث كانت نسبة الدعم لقطاع التعليم حوالي 31%، بينما كانت نسبة قطاع الثقافة والترفيه والفن 31.5%. وقد حظيت هذه القطاعات بهذا الكم من الدعم بصفتها قطاعات مهمة وتنموية وتمس المواطن مباشرة. وخلال الربع الأول من العام 2006م قدمت مجموعة الاتصالات دعمها على مستوى برنامج دعم الأندية والاتحادات الرياضية، وتوزيع أجهزة حاسوب على مؤسسات مختلفة في الضفة والقطاع، كما قدمت مشروعاً لأهالي الأسرى لتوفير خلايا نحل منتجة، كما

قامت بإطلاق صندوق إقراض الطلبة، كما تقوم بتطوير قطاع التكنولوجيا في فلسطين والاستثمار فيه (دليل شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لعام 2007م).

ومن جانب آخر قام بنك فلسطين المحدود بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الاجتماعية مثل بناء مدرسة الحاج هاشم الإعدادية للبنات، وتشبيد قسم القلب بمشفى الشفاء الطبي، ومختبر فحص المواد بالجامعة الإسلامية بتكلفة 100000 دولار عام 2006م، وتقديم إعانات اغاثية لمخيم نهر البارد بقيمة 50000 دولار، ودعم نسبة من أرباحها لصندوق الأيتام المتعلق بأنشطة الجمعيات الخيرية للأيتام، وتقديم دعم بقيمة 50000 دولار لجمعية عطاء الخيرية لإغاثة سكان شمال غزة من آثار عدوان إسرائيلي عليها (مقابلة مع عمرو السراج، مسؤول العلاقات العامة ببنك فلسطين، بنك فلسطين، غزة، بتاريخ 2009/2/22م).

وفي مجال قطاع التأمين قامت المجموعة الأهلية للتأمين بتشبيد ميدان فلسطين، وهناك أنشطة اجتماعية أخرى قامت بها شركات المساهمة العامة الفلسطينية تركز الذكر هنا على أهم هذه الأنشطة.

5.1.5: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحلها. وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة وهي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات:

1. البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة مفردات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية.

وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تتعلق بمدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، وأية مراجع قد تسهم في إثراء

الدراسة بشكل علمي، وهدف الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة إلى التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدثت في مجال الدراسة.

6.1.5: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يتكون من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لعام 2008م. وقد تم التعرف على هذه الشركات من خلال دليل سوق فلسطين للأوراق المالية لنفس العام. وقد تم اختيار هذه الشركات دون غيرها لأنها تقوم بدور قيادي في القطاع الخاص. وقد بلغ عدد هذه الشركات 37 شركة موزعة على خمس قطاعات: البنوك، الصناعة، التأمين، الاستثمار والخدمات.

وقد تم توزيع 37 استبانة، وتم التسليم باليد للشركات العاملة بقطاع غزة، واستخدام البريد الإلكتروني والفاكس للشركات العاملة بالضفة، وذلك بمعدل استبانة واحدة لكل شركة، وروعي أن يكون المجيب عليها من متخذي القرار وله علاقة بالشؤون المالية، لأن موضوع الدراسة يتطلب تطبيقه إدراك متخذي القرار، وكذلك الموظف بالشؤون المالية هو الأجدر قدرة على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من غيره، لذا تم التركيز على من يجيب الاستبانة أن يكون مسماه الوظيفي مدير مالي أو من في حكمهم، باعتباره حلقة الوصل بين الإدارة العليا والعمل المحاسبي التطبيقي في الشركات المساهمة العاملة في فلسطين، فهم يمثلون الفئة المستهدفة والمتعلقة بنتائج الدراسة بالدرجة الأولى ويبلغ حجم مجتمع الدراسة 37 موظف وموظفة، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 33 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات استبعد منها ثلاثة استبانات لعدم صلاحيتها إما لنقص المعلومات الواردة فيها أو لأن المجيب ليس من متخذي القرار في الشركة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 30 استبانة. وبذلك يكون معدل الاستجابة 81.1% تقريباً وهذه النسبة تعد مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

7.1.5: أداة الدراسة

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتكون من 5 فقرات.

القسم الثاني: تتناول توجهات أفراد عينة الدراسة نحو إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كالتالي:

- **المحور الأول:** يناقش إدراك المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 3 فقرات.
- **المحور الثاني:** يناقش الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 4 فقرات.
- **المحور الثالث:** يناقش مجالات المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 45 فقرة، وينقسم إلى 4 مجالات كالتالي:

المجال الأول: يناقش تنمية الموارد البشرية ويتكون من 12 فقرة.

المجال الثاني: يناقش تنمية العلاقة مع المستهلكين ويتكون من 7 فقرات.

المجال الثالث: يناقش تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي ويتكون من 13 فقرة.

المجال الرابع: يناقش المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة ويتكون من 13 فقرة.

- **المحور الرابع:** يناقش مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويتكون من 13 فقرة، وينقسم إلى أربعة جوانب كالتالي:

الجانب الأول: يناقش إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من فقرتين.

الجانب الثاني: يناقش وجود كادر محاسبي كفؤ ويتكون من 3 فقرات.

الجانب الثالث: يناقش قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي ويتكون من فقرتين.

الجانب الرابع: يناقش توفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي ويتكون من 6 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب جدول رقم (5.2).

جدول رقم (5.2)

مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

8.1.5: صدق وثبات الاستبانة

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

1.8.1.5: صدق فقرات الاستبانة: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين

أولاً: صدق المحكمين

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كليتي التجارة بالجامعة الإسلامية والأزهر، ومتخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغة 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كالتالي:

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية

يبين جدول رقم (5.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعد فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5.3)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.719	إن المسؤولية الوحيدة للمشروع هي إنتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح وبهذه الطريقة تسهم في رفاهية المجتمع.	1
0.000	0.707	إن الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للمشروع يجعله مسؤول اجتماعياً بصفته وحدة اقتصادية عاملة (المسؤولية عن الأثر الاجتماعي للنشاط الاقتصادي).	2
0.010	0.466	إن المسؤولية الاجتماعية للمشروع تتجاوز مسؤوليته كوحدة اقتصادية، بل تتضمن تفاعل المشروع مع المجتمع المحلي عبر الأنشطة الاجتماعية بمعناها الواسع من خلال برامج وخطط تنمية اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبناءً عليه فإن المسؤولية الاجتماعية تتأني من كون المشروع وحدة اقتصادية واجتماعية معاً.	3

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية

1. الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية

يبين جدول رقم (5.4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعد فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5.4)

الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يقوم المشروع بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.	0.511	0.004
2.	يراعي المشروع التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيه عن طريق منح الحوافز.	0.570	0.001
3.	يتبع المشروع سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.	0.577	0.001
4.	يقوم المشروع بتهيئة ظروف عمل مناسبة.	0.423	0.020
5.	يقوم المشروع بتوفير المواصلات للعاملين.	0.449	0.013
6.	يقوم المشروع بتأمين السكن للعاملين.	0.586	0.001
7.	يقوم المشروع بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين.	0.486	0.006
8.	يقوم المشروع بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.	0.609	0.000
9.	يساهم المشروع في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية.	0.718	0.000
10.	يقوم المشروع بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه.	0.710	0.000
11.	يراعي المشروع تأهيل العاملين مهنيًا ونفسيًا وصحيًا.	0.766	0.000
12.	يساهم المشروع في تعليم أبناء العاملين.	0.662	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

2. الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين

يبين جدول رقم (5.5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تنمية العلاقة مع المستهلكين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعد فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5.5)

الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني (تنمية العلاقة مع المستهلكين)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.560	يقوم المشروع بتوفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية.	1.
0.000	0.822	يقوم المشروع بالأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.	2.
0.000	0.787	يقوم المشروع بتلبية رغبات المستهلكين من خلال إنتاج سلع وخدمات متنوعة.	3.
0.000	0.831	تكون المعلومات المصققة على المنتج مطابقة تماماً لمحتوياته.	4.
0.000	0.667	يهتم المشروع بشكاوي ومقترحات المستهلكين.	5.
0.000	0.750	يقوم المشروع ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخداماته.	6.
0.000	0.784	المشروع غير مهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة.	7.

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

3. الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي

يبين جدول رقم (5.6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعد فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5.6)

الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث (تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.717	يقوم المشروع بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع.	1.
0.000	0.795	يساهم المشروع بإنشاء المدارس والمراكز الصحية.	2.
0.000	0.683	يقوم المشروع بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبر، قاعات حاسوب... الخ).	3.
0.000	0.634	يقوم المشروع بالتبرع للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والأندية الرياضية.	4.
0.000	0.814	يساهم المشروع بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل (البطالة).	5.
0.000	0.798	يساهم المشروع بإغاثة وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة.	6.
0.000	0.833	يقوم المشروع بإعداد خطط وبرامج للحد من الفقر والبطالة بالمجتمع المحلي ضمن خطط وأهداف محددة.	7.
0.006	0.486	يساهم المشروع في تنفيذ برامج الإسكان.	8.
0.000	0.898	يساهم المشروع في رعاية الطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.	9.
0.000	0.719	يقوم المشروع بإقامة مشروعات في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً.	10.
0.000	0.687	يقوم المشروع بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	11.
0.006	0.490	يقبل المشروع تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات متوسطة أثناء وبعد الدراسة.	12.
0.003	0.524	يقبل المشروع توظيف طلاب أثناء العطل الصيفية.	13.

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

4. الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة

يبين جدول رقم (5.7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعد فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5.7)

الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.697	يقوم المشروع باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	1.
0.000	0.797	يقوم المشروع بمحاولة التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية.	2.
0.000	0.598	يساهم المشروع في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام.	3.
0.000	0.764	يقوم المشروع باستخدام الآلات الأكثر اقتصاداً للطاقة.	4.
0.000	0.605	يقوم المشروع بالمشاركة في برامج حماية البيئة الإنتاجية.	5.
0.000	0.698	يعمل المشروع على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصاً المحيطة بالمشاريع الصناعية.	6.
0.000	0.742	يقدم المشروع المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المشروع.	7.
0.000	0.776	يتجنب المشروع إقامة المشروعات الصناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان.	8.
0.000	0.703	يختار المشروع الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.	9.
0.000	0.654	يتخلص المشروع من المخلفات الصناعية بالرغم من ارتفاع تكاليف ذلك.	10.
0.032	0.393	على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية بالرغم من تكبدها للخسارة.	11.
0.002	0.543	على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية حتى لو أدى ذلك إلى إيقاف العمل في المشروع.	12.
0.000	0.606	يقوم المشروع بإنتاج منتجات صديقة للبيئة.	13.

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. يبين جدول رقم (5.8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعد فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5.8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد.	0.567	0.001
2.	عدم إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	0.500	0.005
3.	يتوفر لدى المشروع كادر محاسبي قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	0.794	0.000
4.	يقوم المشروع بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين لرفع قدراتهم وكفاءتهم بشكل دوري.	0.743	0.000
5.	يقوم المشروع بتحفيز المحاسبين على حضور المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية.	0.736	0.000
6.	النظام المحاسبي المطبق لدى المشروع قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	0.688	0.000
7.	وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	0.325	0.080
8.	وجود قوانين وأنظمة تلزم المشروعات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي هو السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.	0.532	0.002
9.	المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار.	0.835	0.000
10.	يفصح المشروع عبر منشورات مطبوعة يصدرها عن أدائه الاجتماعي.	0.852	0.000
11.	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية.	0.563	0.001
12.	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.	0.730	0.000
13.	المشروعات العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى أنموذجاً موحداً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	0.596	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

ثالثاً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يبين جدول رقم (5.9) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (5.9)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	0.545	0.002
الثالث	المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	0.890	0.000
	المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	0.788	0.000
	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	0.871	0.000
	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	0.854	0.000
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	0.914	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

2.8.1.5: ثبات فقرات الاستبانة Reliability

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

أولاً: طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2r}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (5.10) أن

هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (5.10)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	3	0.7124	0.8320	0.000
الثالث	المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	12	0.6857	0.8135	0.000
	المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	7	0.6599	0.7951	0.000
	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	13	0.6982	0.8223	0.000
	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	13	0.7322	0.8454	0.000
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	13	0.7423	0.8521	0.000
	جميع الفقرات	61	0.7255	0.8409	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

ثانياً: طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات ويوضح جدول رقم (5.11) أن معاملات الثبات مرتفعة بحيث بلغت (0.8993).

جدول رقم (5.11)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	3	0.8625
الثالث	المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	12	0.8453
	المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	7	0.8231
	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	13	0.8540
	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	13	0.8849
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	13	0.8896
	جميع الفقرات	61	0.8993

9.1.5: المعالجات الإحصائية

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
- 4- معادلة سبيرمان براون للثبات.
- 5- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
- 6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test.
- 7- اختبار t تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.
- 8- اختبار شفیه للفروق المتعددة بين المتوسطات للعينات.

المبحث الثاني

اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج

1.2.5: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف 1-Sample) (K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح جدول رقم (5.12) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (5.12)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	3	0.924	0.361
الثالث	المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	12	0.596	0.869
	المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	7	0.795	0.552
	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	13	0.770	0.594
	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	13	0.787	0.566
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	13	0.758	0.614
	جميع الفقرات	61	0.589	0.879

2.2.5: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة

1. العمر

يتضح من جدول رقم (5.13) أن هناك تباين بين أعمار أفراد عينة الدراسة، ويلاحظ بأن 46.7% من أفراد العينة يتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً.

جدول رقم (5.13)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 عام	7	23.3
بين 30- أقل من 40 عام	9	30.0
بين 40- وأقل من 50 عام	8	26.7
50 عام فأكثر	6	20.0
المجموع	30	100.0

2. المؤهل العلمي

يتضح من جدول رقم (5.14) أن هناك تنوع في المؤهلات العلمية حيث إن ما نسبته 93.3% من أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس والماجستير، بالإضافة إلى أن معظم أفراد المجتمع من حملة الشهادات الجامعية، وهذا مدلول إيجابي حيث إن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بمهنية وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج أقرب للواقع.

جدول رقم (5.14)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	2	6.7
بكالوريوس	22	73.3
ماجستير	6	20.0
دكتوراه	0	0.0
المجموع	30	100.0

3. التخصص

يبين جدول رقم (5.15) أن هناك تنوع في التخصصات الإدارية والمحاسبية ولكن الغالبية العظمى ونسبتهم 66.7% من أفراد المجتمع هم من المحاسبين، وهذا مدلول ايجابي حيث إن مجال الدراسة في المحاسبة، وبالتالي فئة المحاسبين هم الأقدر على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلته بمهنية عالية مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية.

جدول رقم (5.15)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
66.7	20	محاسبة
26.7	8	إدارة أعمال
0.0	0	اقتصاد
6.7	2	أخرى
100.0	30	المجموع

4. المسمى الوظيفي

يبين جدول رقم (5.16) أن هناك تنوع في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية لأفراد العينة، حيث إن مستواهم الإداري من رئيس قسم فما فوق، مما يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة العالية وأصحاب قرار، ومستواهم الإداري يمكنهم من الاطلاع على أمور ومجريات العمل أكثر من غيرهم مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة بوضوح وبدقة وبمهنية وخبرة عالية.

جدول رقم (5.16)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
0.13	4	مدير عام
0.50	15	مدير مالي
0.23	7	نائب مدير مالي
0.13	4	رئيس قسم
1.00	30	المجموع

5. سنوات الخبرة

يبين جدول رقم (5.17) أن أكثر من 75% من عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة عالية تفوق 10 سنوات، وهذا يعطي إشارة واضحة ايجابية، حيث إن موضوع الدراسة يتطلب جانباً مهماً من الخبرة خاصة فيما يتعلق بقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح الملائم عنها.

جدول رقم (5.17)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
10.0	3	أقل من 5 أعوام
13.3	4	بين 6-9 أعوام
40.0	12	بين 10-15 عام
36.7	11	أكثر من 15 عام
100.0	30	المجموع

6. القطاع المنتمية إليه الشركة

يبين جدول رقم (5.18) أن قطاع الصناعة يمثل 30% من عينة الدراسة، وهذا مؤشر جيد لأن قطاع الصناعة هو من أكبر وأهم القطاعات المرتبط بأهمية تحمله للمسؤولية الاجتماعية وتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، خاصة في مجال التلوث البيئي بكافة أشكاله سواء الهواء أو المياه أو الضوضاء أو الأرض. يليه قطاع الخدمات والذي له دور مهم أيضاً اتجاه المسؤولية الاجتماعية، ولا يغفل أيضاً دور باقي القطاعات في مجال تحمل المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحيط به.

جدول رقم (5.18)

توزيع الشركات حسب متغير القطاع المنتمية إليه الشركة

النسبة المئوية	التكرار	القطاع المنتمية إليه الشركة
13.3	4	قطاع البنوك
30.0	9	قطاع الصناعة
16.7	5	قطاع التأمين
16.7	5	قطاع الاستثمار
23.3	7	قطاع الخدمات
100.0	30	المجموع

3.2.5: تحليل فقرات الإستبانة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.05 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1.3.2.5: تحليل فقرات المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية). وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية) تساوي 3.63 والوزن النسبي يساوي 72.67% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 5.950 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معظم أفراد العينة لديهم تأييداً وإدراكاً واضحاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، مما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5.19)

تحليل فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1.	إن المسؤولية الوحيدة للمشروع هي إنتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح وبهذه الطريقة تسهم في رفاهية المجتمع.	3.10	1.2415	62.00	0.441	0.662	3
2.	إن الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للمشروع يجعله مسؤول اجتماعياً بصفته وحدة اقتصادية عاملة (المسؤولية عن الأثر الاجتماعي للنشاط الاقتصادي).	3.77	0.8172	75.33	5.139	0.000	2
3.	إن المسؤولية الاجتماعية للمشروع تتجاوز مسؤوليته كوحدة اقتصادية، بل تتضمن تفاعل المشروع مع المجتمع المحلي عبر الأنشطة الاجتماعية بمعناها الواسع من خلال برامج وخطط تنمية اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبناءً عليه فإن المسؤولية الاجتماعية تنأتى من كون المشروع وحدة اقتصادية واجتماعية معاً.	4.03	1.0334	80.67	5.477	0.000	1
	جميع الفقرات	3.63	0.5830	72.67	5.950	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

2.3.2.5: تحليل فقرات المحور الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية

1. تحليل فقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية. وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية تساوي 3.56، والوزن النسبي يساوي 71.28% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي

5.413 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05. مما يدل على أن المشروع يقوم بتنمية الموارد البشرية.

ومن خلال عرض الفقرات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية على أفراد العينة، كانت معظم الإجابات ايجابية وان تفاوتت درجة قوة تلك الإجابات، إلا أن أكثر الإجابات قوة هي التي تتعلق بمسؤولية الشركات عن توفير ظروف عمل مناسبة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.3 والتي تعني الموافقة القوية، بالإضافة إلى أن التباين كان ضعيفاً بين أفراد العينة كما هو موضح من قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.4661، ومرد ذلك أنه بالرغم من أن توفير ظروف عمل مناسبة لها تكلفة إلا أنها تعود على الشركة بمردود أعلى حيث تنعكس على كفاءة إنتاجية العاملين وزيادة دخل الشركة، ويأتي بالدرجة الثانية من الأهمية مراعاة التفاوت في القدرات والمواهب بين العاملين عن طريق منح الحوافز حيث كان المتوسط الحسابي 4.17 والانحراف المعياري 0.6989، ومراعاة التفاوت في المواهب والقدرات بين العاملين أمر يبعث الطمأنينة بين العاملين والشعور بالرضا والاستقرار النفسي والوظيفي، كما يعد حافزاً لأصحاب الكفاءات والقدرات لإظهار مواهبهم والذي يعود بالنفع على كل من الشركة والعامل نفسه. وكذلك يعود تأثير قيام الشركات بتحمل مسؤولية تنمية الموارد البشرية لديها بالنفع العام على الشركة والعامل نفسه وهو ما وضحته باقي الفقرات.

والجدير بالذكر أن إجابات الشركات حول الفقرات السادسة والعاشرة والثانية عشر والخاصة بقيام المشروع بتأمين السكن للعاملين، وتكوين فرق رياضية من العاملين فيه، والمساهمة في تعليم أبناء العاملين، انخفاض المتوسط الحسابي إلى 2.67، 2.97، 2.90 على التوالي، وهي إجابات تقع بين المتردد والمعارض، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن بعض الشركات تعتقد أن تكلفة تأمين سكن للعاملين، وتكوين فرق رياضية من العاملين فيه، والمساهمة في تعليم أبنائهم، تكلفة زائدة لا تعود بالنفع على الشركة وعليه يمكن توفيرها، علماً بأن الشركة لو اهتمت بهذه الأمور سيوفر نوع من الرضا العام والفخر لدى العاملين بانتمائهم للشركة، كما يعد دعاية للشركة بشكل غير مباشر.

جدول رقم (5.20)

تحليل فقرات المجال الأول: تنمية الموارد البشرية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1.	يقوم المشروع بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.	4.07	0.9803	81.33	5.960	0.000	5
2.	يراعي المشروع التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيه عن طريق منح الحوافز.	4.17	0.6989	83.33	9.143	0.000	2
3.	يتبع المشروع سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.	4.13	0.8193	82.67	7.577	0.000	4
4.	يقوم المشروع بتهيئة ظروف عمل مناسبة.	4.30	0.4661	86.00	15.277	0.000	1
5.	يقوم المشروع بتوفير المواصلات للعاملين.	3.23	1.0726	64.67	1.191	0.243	8
6.	يقوم المشروع بتأمين السكن للعاملين.	2.67	0.9942	53.33	-1.836	0.077	12
7.	يقوم المشروع بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين.	4.17	0.9129	83.33	7.000	0.000	3
8.	يقوم المشروع بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.	3.60	1.1017	72.00	2.983	0.006	6
9.	يساهم المشروع في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية.	3.13	1.1366	62.67	0.643	0.526	9
10.	يقوم المشروع بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه.	2.97	1.0981	59.33	-0.166	0.869	10
11.	يراعي المشروع تأهيل العاملين مهنيًا ونفسيًا وصحيًا.	3.43	1.0726	68.67	2.213	0.035	7
12.	يساهم المشروع في تعليم أبناء العاملين.	2.90	1.0289	58.00	-0.532	0.599	11
	جميع الفقرات	3.56	0.5705	71.28	5.413	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

2. تحليل فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.21) والذي يتبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين. وبصفة عامة يبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين تساوي 4.18، والوزن النسبي يساوي 83.62% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 11.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المشروع يقوم بتنمية العلاقة مع المستهلكين بدرجة كبيرة.

كما يتضح من الإجابات المتعلقة بفقرات تنمية العلاقة مع المستهلكين أن هناك شبه إجماع بين الشركات على أنها مسؤولة عن هذه الأمور كافة، وتمارس دورها المسؤول اتجاه المستهلكين، مما يدل على أن المستهلكون من وجهة نظر الشركة السوق الذي يتوقف استمرار الشركة بنجاحها أو فشلها وبالتالي فإن رضا المستهلك أحد الأهداف الرئيسية للشركة، أما الفقرة السابعة والتي تتعلق بأن المشروع غير مهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة، يلاحظ انخفاض المتوسط الحسابي لها مقارنة بباقي الفقرات، وهي أقل تأييد أخذت من بين الفقرات، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشركة توافق على تنمية العلاقة مع المستهلك إلى الحد الذي يتطلب دفع تكاليف للمحافظة على الجودة على حساب الربح، عندها تتغير مواقف الشركات من موافق إلى متردد إلى المعارضة.

جدول رقم (5.21)

تحليل فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1.	يقوم المشروع بتوفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية.	4.33	0.5467	86.67	13.359	0.000	2
2.	يقوم المشروع بالأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.	4.13	0.8193	82.67	7.577	0.000	5
3.	يقوم المشروع بتلبية رغبات المستهلكين من خلال إنتاج سلع وخدمات متنوعة.	4.30	0.7022	86.00	10.140	0.000	3
4.	تكون المعلومات المصققة على المنتج مطابقة تماماً لمحتوياته.	4.20	0.8052	84.00	8.163	0.000	4
5.	يهتم المشروع بشكاوي ومقترحات المستهلكين.	4.43	0.6261	88.67	12.540	0.000	1
6.	يقوم المشروع ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخداماته.	4.10	0.8449	82.00	7.131	0.000	6
7.	المشروع غير مهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة.	3.77	1.0726	75.33	3.915	0.001	7
	جميع الفقرات	4.18	0.5847	83.62	11.062	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

3. تحليل فقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي

تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي. وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي تساوي 3.24، والوزن النسبي يساوي 64.87% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 1.874 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.071 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن المشروع يقوم بتنمية العلاقة مع المجتمع المحلي بصورة متوسطة.

ويتضح من الإجابات على الفقرات المتعلقة بتنمية العلاقة مع المجتمع المحلي أن هناك موقف محايد أكبر من كونه موافقة اتجاه تنمية العلاقة مع المجتمع، نظراً لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 في معظم الإجابات على الفقرات، باستثناء إجابة الشركات حول الفقرتين الرابعة والثانية عشر والخاصتين بقبول المشروع تدريب طلاب جامعات أو معاهد أو كليات متوسطة أثناء وبعد الدراسة، وبالتبرع للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والأندية الرياضية، حيث بلغ مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أعلى من 60%، والمتوسطات الحسابية 3.77، 4.03 على التوالي، والذي يعني قيام الشركات بقبول وتحمل ذلك النوعين من المسؤولية بشكل أساس من تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي، ويمكن إرجاع ذلك لتنمية دور العلاقات العامة والتسويقية مع الجمهور.

والنتائج السابقة الخاصة بتنمية العلاقة مع المجتمع المحلي تتسجم مع النتائج التي تم التوصل إليها عند اختبار الفرضية الثانية الخاصة بالأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5.22)

تحليل فقرات المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1.	يقوم المشروع بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع.	3.33	0.9942	66.67	1.836	0.077	3
2.	يساهم المشروع بإنشاء المدارس والمراكز الصحية.	3.27	1.0483	65.33	1.393	0.174	4
3.	يقوم المشروع بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبر، قاعات حاسوب... الخ).	3.27	0.9803	65.33	1.490	0.147	5
4.	يقوم المشروع بالتبرع للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والأندية الرياضية.	3.77	0.9353	75.33	4.490	0.000	2
5.	يساهم المشروع بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل (البطالة).	3.27	1.2015	65.33	1.216	0.234	6
6.	يساهم المشروع بإغاثة وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة.	3.23	1.0400	64.67	1.229	0.229	7
7.	يقوم المشروع بإعداد خطط وبرامج للحد من الفقر والبطالة بالمجتمع المحلي ضمن خطط وأهداف محددة.	2.90	1.0619	58.00	-0.516	0.610	12
8.	يساهم المشروع في تنفيذ برامج الإسكان.	2.90	1.0619	58.00	-0.516	0.610	13
9.	يساهم المشروع في رعاية الطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.	3.00	1.1744	60.00	0.000	1.000	10
10.	يقوم المشروع بإقامة مشروعات في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً.	3.13	1.1059	62.67	0.660	0.514	8
11.	يقوم المشروع بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.13	0.9732	62.67	0.750	0.459	9
12.	يقبل المشروع تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات متوسطة أثناء وبعد الدراسة.	4.03	0.8899	80.67	6.360	0.000	1
13.	يقبل المشروع توظيف طلاب أثناء العطل الصيفية.	2.93	1.1121	58.67	-0.328	0.745	11
	جميع الفقرات	3.24	0.7119	64.87	1.874	0.071	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

4. تحليل فقرات المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة

تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة. وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي للمجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة تساوي 3.80، والوزن النسبي يساوي 76.05% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 7.932 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المشروع يقوم بالمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بصورة جيدة.

ومما سبق يتضح أن أفراد العينة من جميع القطاعات آرائهم متقاربة بشكل كبير اتجاه الفقرات المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة، حيث كانت ايجابية اتجاه اختيار الشركات الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة وقيامها باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة، وقيامها بمحاولة التقليل من استنفاد الموارد الطبيعية، وتجنب إقامة المشروعات الصناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان، وإنتاج منتجات صديقة للبيئة، واستخدام الآلات الأكثر اقتصاداً للطاقة، والعمل على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصاً المحيطة بالمشاريع الصناعية، وتقديم المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المشروع.

بينما كانت إجابة أفراد العينة محايدة اتجاه مساهمة المشروع في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام، وربما يرجع ذلك إلى صعوبة البحث عن مصادر للمواد الخام خاصة في ظل احتلال موجود على معظم الأراضي الفلسطينية وإن توفرت غالباً ما تكون تكاليفها باهظة.

ويلاحظ من خلال التدقيق والتمحيص أكبر في نتائج تحليل الفقرات العاشرة والحادية عشر والثانية عشر، يلاحظ أن مواقف الشركات مختلفة، حيث كانت هناك موافقة من قبل الشركات على الرأي القائل "أن على الشركة التخلص من المخلفات الصناعية بالرغم من ارتفاع تكاليفها". حيث كان الوسط الحسابي 3.35، بالإضافة إلى أن هناك تبايناً في وجهات النظر حول هذا الرأي فقد كان الانحراف المعياري 0.9915، أما بالنسبة للفقرة الحادية عشر المتعلقة بأنه "على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية بالرغم من تكبدها للخسارة". فقد كان الموقف أقل حماساً من قبل فقد كان الوسط الحسابي 3.21، فضلاً عن التباين الواضح بين مواقف الشركات حيث بلغ الانحراف المعياري 1.0469، أما الفقرة الأخيرة الثانية عشر والتي تنص على "أن على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية حتى لو أدى ذلك إلى إيقاف العمل"، فقد كانت معارضة الشركات واضحة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.9، فضلاً عن التباين الكبير بين مواقف الشركات

الذي يبدو من خلال الانحراف المعياري 0.9944، ومن هذا يتضح أن مواقف الشركات تتراجع كلما كان هناك ارتفاع في تكاليف المحافظة على الموارد الطبيعية البيئية. لذا أن موقف الشركات من موضوع المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة كان إيجابياً إلى الحد الذي بدأ يحمل الشركات أعباء مالية حيث عندها تتغير مواقف تلك الشركات وتصبح أقل حماساً لها.

جدول رقم (5.23)

تحليل فقرات المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1.	يقوم المشروع باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	4.07	0.9072	81.33	6.440	0.000	2
2.	يقوم المشروع بمحاولة التقليل من استنفاد الموارد الطبيعية.	4.07	0.5833	81.33	10.016	0.000	3
3.	يساهم المشروع في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام.	3.33	1.0613	66.67	1.720	0.096	10
4.	يقوم المشروع باستخدام الآلات الأكثر اقتصاداً للطاقة.	3.83	0.8339	76.67	5.473	0.000	7
5.	يقوم المشروع بالمشاركة في برامج حماية البيئة الإنتاجية.	3.87	0.8604	77.33	5.517	0.000	6
6.	يعمل المشروع على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصاً المحيطة بالمشاريع الصناعية.	3.63	0.9994	72.67	3.471	0.002	8
7.	يقدم المشروع المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المشروع.	3.57	0.9714	71.33	3.195	0.003	9
8.	يتجنب المشروع إقامة المشروعات الصناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان.	4.07	0.9072	81.33	6.440	0.000	4
9.	يختار المشروع الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.	4.13	0.8193	82.67	7.577	0.000	1

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
10.	يتخلص المشروع من المخلفات الصناعية بالرغم من ارتفاع تكاليف ذلك.	3.35	0.9915	67.69	5.809	0.000	11
11.	على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية بالرغم من تكديدها للخسارة.	3.21	1.0469	64.21	5.174	0.000	12
12.	على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية حتى لو أدى ذلك إلى إيقاف العمل في المشروع.	2.9	0.9944	58.35	-2.449	0.021	13
13.	يقوم المشروع بإنتاج منتجات صديقة للبيئة.	3.93	0.8683	78.67	5.887	0.000	5
	جميع الفقرات	3.80	0.5542	76.05	7.932	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

وبصفة عامة يبين جدول رقم (5.24) أن المتوسط الحسابي لجميع مجالات المحور الثالث: "مجالات المسؤولية الاجتماعية" تساوي 3.64، والوزن النسبي يساوي 72.73% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 6.453 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تنمية مجالات المسؤولية الاجتماعية متحققة بصفة عامة بصورة جيدة، وإن اختلف الترتيب للأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5.24)

تحليل فقرات مجالات المحور الثالث

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	3.56	0.5705	71.28	5.413	0.000
2	المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	4.18	0.5847	83.62	11.062	0.000
3	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	3.24	0.7119	64.87	1.874	0.071
4	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	3.80	0.5542	76.05	7.932	0.000
	جميع مجالات المحور الثالث	3.64	0.5400	72.73	6.453	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

3.3.2.5: تحليل فقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.25) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع 3.47، والوزن النسبي 69.49% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة 4.489 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بصورة جيدة.

ومما سبق يلاحظ من تحليل إجابات أفراد العينة حول الفقرات المتعلقة بمقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجود تباين بين آراء أفراد العينة حول "مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه لا يحتاج إلى تحديد" حيث كان مستوى الدلالة 0.869 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي يوجد نوع من التردد أو الحياد اتجاه تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، في حين يؤيد أفراد العينة بأن عدم إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها. ولكن يمكن القول أنه يتوفر نوع من الإدراك السطحي لدى الشركات موضوع الدراسة حول مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حيث كان الوزن النسبي للفقرتين الخاصتين بإدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية 68.33% ومستوى الدلالة 0.001 هي أقل من 0.05.

وفيما يتعلق بوجود كادر محاسبي كفؤ اتضح من خلال تحليل الفقرات المرتبطة بتوفر الكادر المحاسبي أن الوزن النسبي 74.44% ومستوى الدلالة أقل من 0.05، وبذلك يتوفر كادر محاسبي كفؤ لدى الشركات موضوع الدراسة، وهذا يتوافق مع نتائج تحليل مجال تنمية الموارد البشرية من مجالات المسؤولية الاجتماعية من خلال اهتمام الشركات برفع كفاءة ومهارة العاملين بها.

وبالنسبة لعرض الفقرات المتعلقة بقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركات على قياس الأداء الاجتماعية على أفراد العينة، اتضح أن معظم أفراد العينة أجابوا بالحياد أو التردد اتجاه قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء الاجتماعي من تكاليف وإيرادات اجتماعية حيث كان مستوى الدلالة 0.086 وهو أكبر من 0.05، بينما يعتبر أفراد العينة أن وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حيث كان مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعطي دلالة على قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء الاجتماعي. حيث كان الوزن النسبي للفقرتين الخاصتين بقدرة النظام المحاسبي

المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية 71.33% ومستوى الدلالة 0.000 هي أقل من 0.05.

ومن خلال دراسة نتائج تحليل الفقرات المرتبطة بتوفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي اختلفت الآراء حولها ما بين الموافقة والحياد، فيلاحظ موافقة العينة على أن وجود قوانين وأنظمة تلزم المشروعات بالإفصاح المحاسبي عن أداءها الاجتماعي هو السبيل الوحيد لضمان تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأن المشروع يفصح عبر منشورات مطبوعة يصدرها عن أدائه الاجتماعي وضمن التقارير المالية السنوية ولكن يلاحظ ارتفاع معدل التباین بين الآراء ولعل ذلك يعزى إلى اختلاف نسبة الإفصاح في القوائم المالية فمنهم من يشير بنسبة قليلة وغالباً إفصاح وصفي ومنهم من هو أكثر من ذلك ومنهم من لا يشير أصلاً، ولعل هذا ما أكده واقع الإفصاح عن الأداء الاجتماعي من خلال دراسة وفحص مدى توفر الإفصاح الاجتماعي في القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة في فصل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية سابقاً. بينما تردد أفراد العينة بإجاباتهم حول الفقرات المتعلقة بأن المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار، وكذلك ما أوضحتها الفقرة المتعلقة بإفصاح الشركة عن أدائها الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية حيث اتجه الرأي بالحياد أكثر من الموافقة، وكذلك بالنسبة للفقرة المتعلقة بأن المشروعات العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى أنموذجاً موحداً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي أيضاً اتجهت الإجابات نحو الحياد أو التردد. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود إطار عام موحد للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مطبق في فلسطين. كما أن وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو الكفيل بتطبيقها والالتزام بها من ترك الموضوع لاختيار الشركات.

جدول رقم (5.25)

تحليل فقرات المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1.	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد.	3.03	1.0981	60.67	0.166	0.869	11
2.	عدم إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.	3.80	0.8867	76.00	4.942	0.000	2
	إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.42	0.6029	68.33	3.785	0.001	
3.	يتوفر لدى المشروع كادر محاسبي قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.70	1.0875	74.00	3.525	0.001	5
4.	يقوم المشروع بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين لرفع قدراتهم وكفاءتهم بشكل دوري.	3.77	1.1351	75.33	3.699	0.001	4
5.	يقوم المشروع بتحفيز المحاسبين على حضور المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية.	3.70	1.0554	74.00	3.633	0.001	6
	وجود كادر محاسبي كفؤ	3.72	0.9946	74.44	3.977	0.000	
6.	النظام المحاسبي المطبق لدى المشروع قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	3.33	1.0283	66.67	1.775	0.086	9
7.	وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.80	0.8469	76.00	5.174	0.000	3
	قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية	3.57	0.7739	71.33	4.011	0.000	
8.	وجود قوانين وأنظمة تلزم المشروعات بالإفصاح عن أداءها الاجتماعي هو السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.	3.87	0.9732	77.33	4.878	0.000	1
9.	المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار.	3.30	1.0875	66.00	1.511	0.142	10
10.	يفصح المشروع عبر منشورات مطبوعة يصدرها عن أدائه الاجتماعي.	3.53	0.8996	70.67	3.247	0.003	8
11.	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية.	3.70	1.0222	74.00	3.751	0.001	7

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
12.	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.	2.83	1.0532	56.67	-0.867	0.393	12
13.	المشروعات العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى أنموذجاً موحداً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.	2.80	0.9613	56.00	-1.140	0.264	13
	توفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي	3.34	0.6166	66.78	3.010	0.005	
	جميع الفقرات	3.47	0.5789	69.49	4.489	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

4.3.2.5: تحليل فقرات جميع محاور الاستبانة

وبصفة عامة يبين جدول رقم (5.26) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة (جميع المحاور) المتعلقة بمدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تساوي 3.65، والوزن النسبي يساوي 73.00% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 7.343 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة بصورة جيدة.

جدول رقم (5.26)

تحليل محاور الإستبانة

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	3.63	0.5830	72.67	5.950	0.000
الثالث	المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	3.56	0.5705	71.28	5.413	0.000
	المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	4.18	0.5847	83.62	11.062	0.000
	المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	3.24	0.7119	64.87	1.874	0.071
	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	3.80	0.5542	76.05	7.932	0.000
	جميع المجالات الأربعة	3.64	0.5400	72.73	6.453	0.000
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.47	0.5789	69.49	4.489	0.000
	جميع الفقرات	3.65	0.4847	73.00	7.343	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

4.2.5: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تدرك إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.27) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (إدراك إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع) تساوي 3.63، والوزن النسبي يساوي 72.67% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 5.95 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، لذا تقبل الفرضية الأولى مما يدل على أن إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع بصورة جيدة، وهو ما يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. ويلاحظ توافق هذه النتيجة مع دراسة (جهماني، 1996) بالأردن، ولعل ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً نحو إدراك المسؤولية الاجتماعية في العديد من البيئات العربية، وبالتالي قدرة ودافعية أكبر نحو تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5.27)

إدراك المسؤولية الاجتماعية

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	3.63	0.5830	72.67	5.950	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

الفرضية الثانية: تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول رقم (5.28) مجموع الدرجات لكل خيار حيث إن الخيار الأكثر أهمية هو الذي يكون مجموعة الأقل، ويتبين أن "إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين والذي يعكس اهتمام المشروع بإشباع رغبات المستهلكين" احتل المرتبة الأولى، ثم "تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للمشروع اتجاه رفاة العاملين فيها" احتل المرتبة الثانية، ثم "المحافظة على

الموارد الطبيعية والبيئة وتتضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة" احتل المرتبة الثالثة، و"التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام" احتل المرتبة الرابعة والأخيرة. وقد يعود ذلك إلى اعتبار المستهلكون سوق الشركة ويتوقف نجاح أو فشل الشركة عليها، وكذلك الموارد البشرية تمثل عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، مما يعكس الاهتمام بهم تحقيق كفاءة أعلى للإنتاج، وزيادة الدخل العام للشركة.

ويبين اختبار كاي تربيع أن قيمة الاختبار كاي تربيع يساوي 12.24 وهو أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والتي تساوي 7.81، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.007 وهو أقل من 0.05، ومن هذا يتضح أنه ليس لمجالات المسؤولية الاجتماعية نفس المستوى من الاهتمام من قبل متخذي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذا يؤهلنا لقبول الفرضية الثانية القائلة بأن الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية تختلف من قبل إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

جدول رقم (5.28)

الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة	*قيمة كاي تربيع	الترتيب	مجموع الدرجات	لمجالات المسؤولية الاجتماعية
0.007	12.24	الثاني	77	تتمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للمشروع اتجاه رفاهية العاملين فيها.
		الأول	50	إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين والذي يعكس اهتمام المشروع بإشباع رغبات المستهلكين.
		الرابع	90	التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام.
		الثالث	83	الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وتتضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة.

- قيمة كاي تربيع الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "3" تساوي 7.81.
- رقم (1) للمجال الأكثر أهمية ثم الرقم (2) للأقل أهمية، وهكذا وصولاً للرقم (4)

الفرضية الثالثة: تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.29) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية) تساوي 3.56 والوزن النسبي يساوي 71.28% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 5.413 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تهتم بمجال تنمية الموارد البشرية لديها. باعتبار أن الموارد البشرية عنصر مهم في العملية الإنتاجية للشركة، ومورد رئيس للشركة لتحقيق أهدافها.

2. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.29) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (تنمية العلاقة مع المستهلكين) تساوي 4.18، والوزن النسبي يساوي 83.62% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 11.062 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تهتم بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين بصورة جيدة، وتنمية العلاقة مع المستهلكين يمثل أكبر اهتمامات الشركات، باعتبار أن المستهلكين من وجهة نظر الشركات موضوع الدراسة هم سوق الشركة لتحقيق نجاحها واستمرارها بأنشطتها الرئيسية. وبالتالي فإن المستهلك أحد الأهداف الرئيسية للشركة. أي وجود المستهلك يعني وجود الشركة واستمرارها بممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها. ولكن لوحظ من خلال تحليل فقرات المجال الثاني أنه إذا تطلب دفع تكاليف للمحافظة على جودة المنتج على حساب الربح، عندها تتغير مواقف الشركات من موافق إلى متردد ومعارض.

3. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.29) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث (تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي) تساوي 3.24، والوزن النسبي يساوي 64.87% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 1.874 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.071 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لا تهتم بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي بصورة كافية. ولعل أهم الأسباب أن المجتمع المحلي يمثل شريحة واسعة من أبناء المجتمع، والشركة غير معنية بشكل كبير بتحقيق مصالح عامة، ناهيك على أنه يمكن اعتبار تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر الشركات من مسؤوليات الدولة.

4. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.29) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة) تساوي 3.80، والوزن النسبي يساوي 76.05% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 7.932 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تهتم بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بصورة جيدة، وهذا مؤشر إيجابي بتحمل الشركات مسؤولية المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة من خلال الاهتمام بقضايا البيئة والموارد الطبيعية والعمل على إيجاد سبل مناسبة وملائمة لمعالجتها وحل مشكلاتها. ولكن لوحظ من خلال تحليل فقرات المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة أن موقف الشركات كان إيجابياً إلى الحد الذي بدأ يحمل الشركات أعباء مالية عندها تتغير مواقف تلك الشركات وتصبح أقل حماساً له.

جدول رقم (5.29)
مجالات المسؤولية الاجتماعية

محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
المجال الأول: تنمية الموارد البشرية	3.56	0.5705	71.28	5.413	0.000
المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين	4.18	0.5847	83.62	11.062	0.000
المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي	3.24	0.7119	64.87	1.874	0.071
المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	3.80	0.5542	76.05	7.932	0.000
جميع المجالات الأربعة	3.64	0.5400	72.73	6.453	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" درجة حرية "29" تساوي 2.05.

وبصفة عامة تبين النتائج في جدول رقم (5.29) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة (جميع المحاور) المتعلقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية تساوي 3.64، والوزن النسبي يساوي 72.73% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 6.453 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لديها اهتمام واضح اتجاه مجالات المسؤولية الاجتماعية بالرغم من عدم كفايته، بل يجب على الشركات أن تتخذ خطوات أفضل خاصة فيما يتعلق بمجال تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي. الفرضية الرابعة: تتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إدراك

الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.30) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بإدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساوي 3.42، والوزن النسبي يساوي 68.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 3.785 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية غير كافي. ويلاحظ توافق هذه النتيجة مع دراسة (Rahahleh and Sharairi, 2008) في الأردن.

ولعل ذلك يعطي مؤشراً نحو عدم توفر الإدراك الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في العديد من المجتمعات العربية النامية.

2. يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية كادر

محاسبي كفو عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.30) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بوجود كادر محاسبي كفو تساوي 3.72، والوزن النسبي يساوي 74.44% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 3.977 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية كادر محاسبي كفو.

3. إن النظام المحاسبي المطبق في الشركة له قدرة على قياس الأداء الاجتماعية عند

مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.30) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية تساوي 3.57، والوزن النسبي يساوي 71.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 4.011 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن النظام المحاسبي المطبق في الشركة له قدرة على قياس الأداء الاجتماعية.

4. يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي عند

مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في جدول رقم (5.30) أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بتوفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي تساوي 3.34، والوزن النسبي يساوي 66.78% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 3.010 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي، ولعل اعتقاد الشركات بأن نظام الإفصاح الشامل المطلوب من قبل الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية تطبيقه، يشمل أيضاً الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة لذلك كانت الإجابات تدل على أنه

يتوافر لدى تلك الشركات قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وهذا ما يستدعي إلزام هيئة السوق المالي الفلسطيني الشركات المدرجة بالسوق بالإفصاح الشامل بحيث يتضمن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وكذلك من خلال قانون البيئة الفلسطيني يتضح أهمية مراعاة ومعالجة القضايا البيئية كتلوث الهواء والأرض والمياه، ولزوم إعطاءها الاهتمام الكافي من قبل القطاع الخاص.

ومن خلال مراجعة وتفحص القوائم المالية والتقارير الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في فصل الإفصاح الاجتماعي، تبين أن بعض الشركات تفصح عن بعض الأنشطة الاجتماعية خاصة تنمية علاقتها مع المستهلكين والموارد البشرية وبصورة وصفية وبنسب مختلفة من شركة لأخرى، ويكاد يكون معدوماً عند باقي الشركات، وهو ما يتوافق مع دراسة (الشرابي، والمومني، 2006) بالأردن، ولعل ذلك يرجع إلى اختيارية الإفصاح الاجتماعي لدى الشركات أكثر من كونه ملزماً، وعدم وجود قوانين وتشريعات تلزم صراحة بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن التقارير الصادرة عن الشركات في فلسطين والأردن. وكذلك تتوافق مع دراسة (أبو العزم، 2005) في جمهورية مصر العربية و(القطاطي، 2007) في فلسطين فيما يتعلق بالإفصاح البيئي للشركات الأكثر نشاطاً في الأسواق المالية، حيث يكاد يكون معدوماً، والمحافظة على البيئة أحد المجالات المهمة للمسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5.30)

مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1.	إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.42	0.6029	68.33	3.785	0.001
2.	وجود كادر محاسبي كفؤ	3.72	0.9946	74.44	3.977	0.000
3.	قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي	3.57	0.7739	71.33	4.011	0.000
4.	توفر قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي	3.34	0.6166	66.78	3.010	0.005
	جميع المحاور الفرعية	3.47	0.5789	69.49	4.489	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "29" تساوي 2.05.

وبصفة عامة تبين النتائج في جدول رقم (5.30) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) تساوي 3.47، والوزن النسبي يساوي 69.49% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 4.489 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تتوافر لدى شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكل من (إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ووجود كادر محاسبي كفؤ، وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعية، ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي) ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الإدارة

لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في الجدول رقم (5.31) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.718 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (5.31)

معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك الإدارة لمفهوم

المسؤولية الاجتماعية

المحور	الإحصاءات	إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.718
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

2. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفو عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفو عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (5.32) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.833 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفو.

جدول رقم (5.32)

معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كادر محاسبي كفو

المحور	الإحصاءات	وجود كادر محاسبي كفو
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.833
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

3. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في جدول رقم (5.33) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.635 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي. ويعتبر ذلك مؤشر إيجابي اتجاه تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال في الشركات موضوع الدراسة.

جدول رقم (5.33)

معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي

المحور	الإحصاءات	قدرة النظام المحاسبي المطبق في الشركة على قياس الأداء الاجتماعي
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.635
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

4. توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في جدول رقم (5.34) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.863 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

جدول رقم (5.34)

معامل الارتباط بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ووجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي

المحور	الإحصاءات	وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيقها والإفصاح عن أدائها الاجتماعي
إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط	0.863
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "28" تساوي 0.361.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha=0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمغيرات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، القطاع المنتمية له الشركة).

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha=0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر، وتبين النتائج في جدول رقم (5.35) أن قيمة مستوى الدلالة لمحور "مجالات المسؤولية الاجتماعية" تساوي 0.046 وهي أقل من 0.05 ، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 3.063 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 ، ويبين اختبار شفيه جدول رقم (5.36) أن الفروق بين الفئة "30- أقل من 40 عام" والفئة "40- أقل من 50 عام" ولصالح الفئة العمرية "40- أقل من 50 عام"، وكذلك توجد فروق بين الفئة العمرية "30- أقل من 40 عام" والفئة "50 عام فأكثر"، ولصالح الفئة "50 عام فأكثر".

وكذلك يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور المتبقية (إدراك المسؤولية الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل من المحاور المتبقية قيمة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور المتبقية يعزى للعمر.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.237 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.038 ، وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر.

جدول رقم (5.35)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.956	3	0.319	0.931	0.440
		داخل المجموعات	8.900	26	0.342		
		المجموع	9.856	29			
الثالث	مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	2.208	3	0.736	3.063	0.046
		داخل المجموعات	6.249	26	0.240		
		المجموع	8.458	29			
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	2.373	3	0.791	2.800	0.060
		داخل المجموعات	7.344	26	0.282		
		المجموع	9.717	29			
	جميع المحاور	بين المجموعات	1.853	3	0.618	3.237	0.038
		داخل المجموعات	4.961	26	0.191		
		المجموع	6.813	29			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية 3، 26 " ومستوى دلالة "0.05" تساوي 2.98.

جدول رقم (5.36)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى للعمر

المحور	الفرق بين المتوسطات	أقل من 30 عام	-30 أقل من 40 عام	-40 أقل من 50 عام	50 عام فأكثر
مجالات المسؤولية الاجتماعية	أقل من 30 عام		0.413	-0.240	-0.195
	-30 أقل من 40 عام	-0.413		-0.653*	-0.607*
	-40 أقل من 50 عام	0.240	0.653*		0.045
	50 عام فأكثر	0.195	0.607*	-0.045	
جميع المحاور	أقل من 30 عام		0.395	-0.216	-0.134
	-30 أقل من 40 عام	-0.395		-0.611*	-0.529*
	-40 أقل من 50 عام	0.216	0.611*		0.082
	50 عام فأكثر	0.134	0.529*	-0.082	

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha=0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى

للمؤهل العلمي، وتبين النتائج في جدول رقم (5.37) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور (إدراك المسؤولية الاجتماعية، مجالات المسؤولية الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أكبر من 0.05، وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل من المحاور قيمة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الباحثين في كل محور من المحاور يعزى للمؤهل العلمي.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.739 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.487 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات الباحثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمؤهل العلمي. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم أفراد العينة من أصحاب الاختصاصات الجامعية الأولى والعليا.

جدول رقم (5.37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات الباحثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمؤهل العلمي

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" الدلالة	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.167	2	0.084	0.233	0.794
		داخل المجموعات	9.689	27	0.359		
		المجموع	9.856	29			
الثالث	مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.549	2	0.274	0.937	0.404
		داخل المجموعات	7.909	27	0.293		
		المجموع	8.458	29			
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.488	2	0.244	0.714	0.499
		داخل المجموعات	9.229	27	0.342		
		المجموع	9.717	29			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.354	2	0.177	0.739	0.487
		داخل المجموعات	6.460	27	0.239		
		المجموع	6.813	29			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 27" ومستوى دلالة "0.05" تساوي 3.35.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha = 0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للتخصص.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر، وتبين النتائج في جدول رقم (5.38) أن قيمة مستوى الدلالة لمحور "إدراك المسؤولية الاجتماعية" تساوي 0.044 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 3.527 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35، وبين اختبار شففيه جدول رقم (5.39) أن الفروق بين الفئة "إدارة الأعمال" وفئة "المحاسبة" ولصالح فئة "المحاسبة".

وكذلك يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور المتبقية (مجالات المسؤولية الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أكبر من 0.05، وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل من المحاور المتبقية قيمة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور المتبقية يعزى للتخصص.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.854 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.176 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للتخصص، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم أفراد العينة من أصحاب الاختصاصات التجارية المحاسبة والإدارة.

جدول رقم (5.38)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للتخصص

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	2.042	2	1.021	3.527	0.044
		داخل المجموعات	7.814	27	0.289		
		المجموع	9.856	29			
الثالث	مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.597	2	0.299	1.026	0.372
		داخل المجموعات	7.860	27	0.291		
		المجموع	8.458	29			
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.881	2	0.440	1.346	0.277
		داخل المجموعات	8.836	27	0.327		
		المجموع	9.717	29			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.823	2	0.411	1.854	0.176
		داخل المجموعات	5.991	27	0.222		
		المجموع	6.813	29			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 27" ومستوى دلالة "0.05" تساوي 3.35.

جدول رقم (5.39)

اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى للتخصص

المحور	الفرق بين المتوسطات	محاسبة	إدارة أعمال	أخرى
مجالات المسؤولية الاجتماعية	محاسبة		0.525*	0.650
	إدارة أعمال	-0.525*		0.125
	أخرى	-0.650	-0.125	

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمسمى الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمؤهل العلمي، وتبين النتائج في جدول رقم (5.40) أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور (إدراك المسؤولية الاجتماعية، مجالات المسؤولية الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل من المحاور قيمة

أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور يعزى للمسمى الوظيفي. وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.637 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.189 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمسمى الوظيفي.

جدول رقم (5.40)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للمسمى الوظيفي

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F " الدلالة	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.756	3	0.351	1.040	0.417
		داخل المجموعات	8.100	26	0.338		
		المجموع	9.856	29			
الثالث	مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.894	3	0.379	1.386	0.265
		داخل المجموعات	6.563	26	0.273		
		المجموع	8.458	29			
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	3.123	3	0.625	2.174	0.079
		داخل المجموعات	6.594	26	0.275		
		المجموع	9.717	29			
	جميع المحاور	بين المجموعات	1.732	3	0.346	1.637	0.189
		داخل المجموعات	5.081	26	0.212		
		المجموع	6.813	29			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 26" ومستوى دلالة "0.05" تساوي 2.98.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha = 0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى لسنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للعمر، وتبين النتائج في جدول رقم (5.41) أن قيمة مستوى الدلالة لمحوري "مجالات المسؤولية

الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" تساوي 0.002، و 0.031 على التوالي، وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.573، 3.467 على الترتيب، وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98، مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في "مجالات المسؤولية الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" تعزى لسنوات الخبرة، وبين اختبار شففيه جدول رقم (5.42) أن الفروق بالنسبة لمحور "مجالات المسؤولية الاجتماعية" بين الفئة "أقل من 5 سنوات" والفئة "10-15 سنة" ولصالح فئة "أقل من 5 سنوات" وكذلك توجد فروق بين الفئة "5-15 سنة" والفئة "أكثر من 15 سنة" ولصالح فئة "أكثر من 15 سنة".

أما الفروق بالنسبة لمحور "مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" بين الفئة "10-15 سنة" والفئة "أكثر من 15 سنة" و لصالح الفئة "أكثر من 15 سنة".

وكذلك يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور "إدراك المسؤولية الاجتماعية" تساوي 0.121 وهي أكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لذلك المحور 2.127 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في "إدراك المسؤولية الاجتماعية" يعزى لسنوات الخبرة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 7.163 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.001، وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى لسنوات الخبرة، ويبين اختبار شففيه أن الفروق بين الفئة "10-15 سنة" والفئة "أكثر من 15 سنة" ولصالح الفئة "أكثر من 15 سنة" وكذلك توجد فروق بين الفئة "أقل من 5 سنوات" والفئة "10-15 سنة" و لصالح فئة "أقل من 5 سنوات".

جدول رقم (5.41)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى لسنوات الخبرة

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.942	3	0.647	2.127	0.121
		داخل المجموعات	7.913	26	0.304		
		المجموع	9.856	29			
الثالث	مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	3.648	3	1.216	6.573	0.002
		داخل المجموعات	4.810	26	0.185		
		المجموع	8.458	29			
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	2.776	3	0.925	3.467	0.031
		داخل المجموعات	6.941	26	0.267		
		المجموع	9.717	29			
	جميع المحاور	بين المجموعات	3.083	3	1.028	7.163	0.001
		داخل المجموعات	3.730	26	0.143		
		المجموع	6.813	29			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 26" ومستوى دلالة "0.05" تساوي 2.98.

جدول رقم (5.42)

اختبار شفبه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى لسنوات الخبرة

المحور	الفرق بين المتوسطات	أقل من 5 سنوات	6-9 سنوات	10-15 سنة	أكثر من 15 سنة
مجالات المسؤولية الاجتماعية	أقل من 5 سنوات		0.152	0.626*	-0.150
	6-9 سنوات	-0.152		0.474	-0.302
	10-15 سنة	-0.626*	-0.474		-0.776*
مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	أقل من 5 سنوات	0.150	0.302	0.776*	
	6-9 سنوات	-0.141		0.423	-0.268
	10-15 سنة	-0.423	-0.282		-0.691*
جميع المحاور	أقل من 5 سنوات	0.180	0.290	0.719*	
	6-9 سنوات	-0.110		0.429	-0.290
	10-15 سنة	-0.539*	-0.429		-0.719*
	أكثر من 15 سنة	0.180	0.290	0.719*	

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 0.05 $\alpha = 0.05$ لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للقطاع المنتميه له الشركة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للقطاع المنتميه له الشركة، وتبين النتائج في جدول رقم (5.43) أن قيمة مستوى الدلالة لمحور "إدراك المسؤولية الاجتماعية" تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.798 ، وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.76 ، وبين اختبار شفيه جدول رقم (5.43) أن الفروق بين الفئة "قطاع الصناعة" وكل من الفئات "قطاع التأمين"، "قطاع الاستثمار"، "قطاع الخدمات" و"لصالح فئة "قطاع الصناعة"، وهذه فروق واضحة الأسباب وترجع إلى أن موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يخص قطاع الصناعة بشكل أكبر من باقي القطاعات خاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية والموارد الطبيعية، وكذلك توجد فروق بين "قطاع الخدمات" والفئة "قطاع البنوك" و"لصالح "قطاع البنوك".

وكذلك يتبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور المتبقية (مجالات المسؤولية الاجتماعية، مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل من المحاور المتبقية قيمة أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.76 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور المتبقية يعزى للقطاع المنتميه له الشركة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.391 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.76 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.266 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للقطاع المنتميه له الشركة.

جدول رقم (5.43)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة تعزى للقطاع المنتمية له الشركة

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	4.280	4	1.070	4.798	0.005
		داخل المجموعات	5.575	25	0.223		
		المجموع	9.856	29			
الثالث	مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.988	4	0.247	0.827	0.521
		داخل المجموعات	7.470	25	0.299		
		المجموع	8.458	29			
الرابع	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.020	4	0.255	0.733	0.578
		داخل المجموعات	8.697	25	0.348		
		المجموع	9.717	29			
	جميع المحاور	بين المجموعات	1.240	4	0.310	1.391	0.266
		داخل المجموعات	5.573	25	0.223		
		المجموع	6.813	29			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 25" ومستوى دلالة "0.05" تساوي 2.76.

جدول رقم (5.44)

اختبار شففيه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى للقطاع المنتمية له الشركة

المحور	الفرق بين المتوسطات	قطاع البنوك	قطاع الصناعة	قطاع التأمين	قطاع الاستثمار	قطاع الخدمات
مجالات المسؤولية الاجتماعية	قطاع البنوك		-0.194	0.450	0.650	0.679*
	قطاع الصناعة	0.194		0.644*	0.844*	0.873*
	قطاع التأمين	-0.450	-0.644*		0.200	0.229
	قطاع الاستثمار	-0.650	-0.844*	-0.200		0.029
	قطاع الخدمات	-0.679*	-0.873*	-0.229	-0.029	

الفصل السادس النتائج والتوصيات

1.6: النتائج

- من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
- 1- الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمختلف القطاعات لديهم إدراكاً وتأييداً واضحاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع. وهذا يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
 - 2- تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث احتلت تنمية العلاقة مع المستهلكين المرتبة الأولى من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، يليها تنمية الموارد البشرية في المرتبة الثانية، ثم تنمية الموارد الطبيعية والبيئية في المرتبة الثالثة، وأخيراً تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.
 - 3- تقوم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتنمية العلاقة مع المستهلكين، ولكن إذا تطلب الأمر دفع تكاليف للمحافظة على جودة المنتج على حساب الربح، عندها تتغير مواقف الشركات من موافق إلى متردد ومعارض.
 - 4- الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتفق مع مبدأ المحافظة على البيئة إلى الحد الذي يستلزم تحمل الشركات أعباء مالية، فعندها تتغير مواقفها حتى إذا استلزمت المحافظة على البيئة إغلاق الشركة انقلبت مواقفها إلى المعارضة.
 - 5- لا تعطي الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي الاهتمام الكافي، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار الشركات أن تنمية المجتمع المحلي من مسؤولية الحكومة أو الدولة.
 - 6- إن الشركات موضوع الدراسة لا تدرك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل كافي، ويعد ذلك أحد أسباب عدم تطبيقها.
 - 7- يتوفر كادر محاسبي كفؤ لدى الشركات موضوع الدراسة، وهذا ما أكدته نتائج تحليل مجال تنمية الموارد البشرية من خلال اهتمام الشركات برفع كفاءة ومهارة العاملين بها.
 - 8- قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء الاجتماعي في الشركات موضوع الدراسة، ويعتبر توفر نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
 - 9- لا تتوفر قوانين وأنظمة تلزم الشركات بالإفصاح عن أداءها الاجتماعي، حيث يعتبر توفرها السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.

- 10- التقارير المقدمة من بعض الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تقدم معلومات حول بعض الأنشطة الاجتماعية بصورة وصفية وبنسب مختلفة من شركة لأخرى، ويكاد يكون الإفصاح الاجتماعي معدوم عند البعض الآخر.
- 11- عدم وجود إطار عام موحد للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مطبق في فلسطين. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها عدم تظافر الجهود من كافة أطراف العلاقة من دولة وقطاع خاص ومهنة المحاسبة في فلسطين ممثلة بالجمعيات المهنية المحاسبية، مثل جمعية المحاسبية والمراجعين الفلسطينية لإعداد إطار عام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 12- معظم جهود الشركات تنحصر في دعم أعمال خيرية غير تنموية، دون التطرق إلى تغيير في المستوى المعيشي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي والبيئي لأبناء المجتمع بشكل مستدام.
- 13- تتوافر لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بحيث يمكن من تطبيقها.
- 14- تختلف الأهمية النسبية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل القطاعات المنتمية لها الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث احتل قطاع الصناعة المركز الأول من بين القطاعات، يليه قطاع البنوك في المرتبة الثانية، ثم قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة، وقطاع التأمين في المرتبة الرابعة، وأخيراً قطاع الاستثمار في المرتبة الخامسة والأخيرة.

2.6: التوصيات

- وبناءً على النتائج السابقة، فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات كالتالي:
- 1- إن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في سوق فلسطين للأوراق المالية مازال دون المستوى المطلوب، حيث تتبلور كونها ممارسة جزئية فردية تتطلب مزيداً من الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة من الشركات نفسها والحكومة والجهات التشريعية والمؤسسات الأهلية والمهنية.
 - 2- يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات ايجابية اتجاه الشركات المساهمة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي.
 - 3- توعية الشركات عن طريق عقد محاضرات وندوات وورش عمل وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الإعلام لبرامج خاصة تتعلق بحماية المستهلك بالمحافظة على جودة المنتج أو الخدمة، وبرامج تتعلق بالبيئة وأهمية المحافظة عليها دون ربطها بالتكاليف.
 - 4- على الشركات تغيير موقفها اتجاه تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي من اعتبارها تكاليف إضافية لا داعي لها، بل عليها أن تدرك وتعي جيداً بأنها تعيش ضمن بيئة محيطة بها وهو المجتمع المحلي تستفيد منه وتحقق أهدافها من خلاله، وبالتالي عليها أن تأخذ خطوات جدية لرفع مستوى تنمية علاقتها مع المجتمع المحلي، من خلال الاهتمام بمشكلاته وقضاياها الاجتماعية كالحد من الفقر والبطالة. مما يؤثر ايجابياً على نظرة المجتمع نحو الشركة، بالإضافة إلى استمرارية الشركة بأداء أعمالها وتنمية علاقاتها العامة والتسويقية والربحية.
 - 5- تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية اتجاه توعية الشركات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والعمل على إعداد أسس ومعايير ونماذج محاسبية تساعد الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين.
 - 6- ضرورة قيام هيئة السوق المالي الفلسطيني بتحديث بنود نظام الإفصاح الشامل المطبق في سوق فلسطين للأوراق المالية، بحيث يرشد صراحة وبوضوح على وجوب اشتغال التقارير الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بصورة أرقام وفق نماذج التقارير الاجتماعية، ولا يكفي بالإفصاح الوصفي بالرغم من أهميته.

- 7- تنشيط دور الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية مثل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ومصحة مياه الساحل والوزارات ذات العلاقة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمتابعة أداء الشركات والجمعيات الاجتماعي.
- 8- أن تقوم الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمر والمواطن.
- 9- إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع أنموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق وبأقل تكلفة ممكنة.

3.6: الدراسات المستقبلية

- في ضوء التوصيات السابقة يقترح الباحث القيام بالدراسات التالية:
- 1- دراسة في مجال قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للشركات الصناعية، وبناء أنموذج مناسب لتطبيقه على القطاع الصناعي في فلسطين.
 - 2- دراسة حول آثار الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية على سلوك مستخدم التقارير المالية للشركات أو على سلوك أصحاب الأسهم.
 - 3- دراسة حول سبل التعاون بين المنظمة الدولية للقياس والمواصفات (ISO) والدول العربية في عملية إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- أبو العزم، فهيم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، 2005.
- 2- بدوي، محمد، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 3- أبو موسى، أشرف، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 4- جربوع، يوسف، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، 2001.
- 5- جربوع، يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة / فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007.
- 6- جهماني، يوسف، محاسبة المسؤولية والشركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، 1996.
- 7- حنان، رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2003.
- 8- الحياي، وليد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر، 2004.
- 9- الحياي، وليد، نظرية المحاسبة، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007.
- 10- سلامة، نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، بورسعيد: مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1999.
- 11- السعد، صالح، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، 2007.
- 12- سويلم، حسن، المتطلبات النظرية والعملية للتقرير عن التكاليف البيئية، مجلة البحوث التجارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 2001.

- 13- الشرايري، ماجد، المومني، غازي، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والستون، 2006.
- 14- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل الكويت، 1990.
- 15- الشرع، مجيد، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى اتساقها مع المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها، مجلة محاسب قانوني عربي، العدد المائة وستة، 1998.
- 16- الصبان، محمد، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 1978.
- 17- الصاوي، عبد الحافظ، سوق الأوراق المالية في فلسطين، ملفات وقضايا، www.alqudsonline.com، بتاريخ 2009/2/21م.
- 18- العاني، حارس، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، 2005.
- 19- عبد البر، عمرو، المعايير المحاسبية في الإفصاح البيئي بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية المصرية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2001.
- 20- عثمان، الأميرة، بدوي، محمد، دراسة في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، الإسكندرية: دار المعارف للنشر، 2000.
- 21- عطية، خالد، المحمود، صالح، زهران، علاء، منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع البيئية في المشروعات الصناعية، المجلة العلمية، المجلد السادس، العدد الثاني، 2005.
- 22- عيران، رقية، القائم بأعمال مسؤول العلاقات العامة، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، www.p-s-e.com، بتاريخ 2008/10/21م.
- 23- فرغلي، احمد، دراسات مستقبلية في المحاسبية البيئية والموارد الطبيعية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.
- 24- الفضل، مؤيد، وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002.
- 25- الفيومي، محمد، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

- 26- القاضي، حسين، حمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر، 2001.
- 27- القطاطي، منير، منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 28- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مبادئ التقارير المالية المتقدمة، عمان، الأردن، 2001.
- 29- المخادمة، أحمد، العيسي، ياسين، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف التلوث البيئي دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والستون، 2006.
- 30- مطر، محمد، السويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2008.
- 31- يحيى، زياد، ايوب، لقمان، مصطفى، شكري، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد الرابع والعشرون، العدد السابع والستون، 2002.
- 32- السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام 1999.
- 33- السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون سوق رأس المال الفلسطيني رقم (12) لعام 2004.
- 34- السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد السابع، 2008.
- 35- السلطة الوطنية الفلسطينية، ملخص القوانين والأنظمة، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2008.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Abu-Baker, Nafez, Corporate Social Reporting and Disclosure Practise in Jordan, **derasat**, Vol.27, No.1, 2000.
- 2- American Accounting Association (AAA), **Report of the committee on the measurement of social costs**, the accounting review, supplement volume, accounting for social performance, 1976.
- 3- Attia, khalid, **Developing an environmental accounting model for Egypt**, Arabic economic research, vol.7, no.21, 2000.
- 4- Baker, Nafes and Adel-Karim, Mohammed, Corporate Social Responsibility and accountability As a Comprehensive Approach

- for Developing Reporting and Disclosure Practices in Jordan, **derasat**, Vol.25, No.2, 1998.
- 5- Ball, Amanda, seal, will, **Social justice in a cold climate: Could social accounting make a difference?**, Elsevier,2005.
 - 6- Ball, Amanda, **Environmental accounting as workplace activism**, New Zealand, Vol. 4, No.5, 2006.
 - 7- Connor, O., **Empirical Research in Social and Environmental Accounting: A Metareview**, 2006.
 - 8- Everett, Jeff, Fear, desire, **Social accounting research: An Australasian perspective**, Elsevier,2007.
 - 9- Filios, Vassilios, **Corporate Social Responsibility and Public Accountability**, reidel publishing company, Vol. 3, No.4, 1984.
 - 10- Gordon, Ieren, **Enhancing students knowledge of social responsibility accounting**, Vol.13, No.1, 1998
 - 11- Jennifer, Griffin, John, Mahon, **The corporate social performance and corporate financial performance debate**, Boston university, Vol. 36, No.1, 1997.
 - 12- Kandola, Pratima, **Corporate Social Responsibility: why good people behave badly in organizations**, 2004.
 - 13- kaya, ugur, yayla, hilmi, **Remembering thirty-five years of social accounting: review of the literature and the practice**, turkey, 2007.
 - 14- Laufer, William, **Social accountability and corporate greenwashing**, kluwer academic publishers, Netherlands, Vol. 43, No.3, 2003.
 - 15- Rahahleh, Muhammad, Sharairi, Jamal, **The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan**, International Management Review, Al-Beit University, Jordan, Vol. 4, No. 2, 2008.
 - 16- Spence, Crawford, **Social accounting's emancipatory potential: agramscian critique**, United Kingdom, Vol. 6, No.3, 2007.
 - 17- Steven, S., **On the theory of scales of measurement**, 1946.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

- 1- www.p-s-e.com
- 2- www.proquest.com
- 3- www.iveybusinessjournal.com
- 4- www.aaa.org
- 5- www.inforechaccountants.com
- 6- www.sciencedirect.com

رابعاً: مقابلات

- 1- مقابلة مع عمرو السراج، مسؤول العلاقات العامة ببنك فلسطين، بنك فلسطين، غزة، بتاريخ 2009/2/22.
- 2- مقابلة مع مجدي أبوثرى، مدير الشؤون المالية بالمجموعة الأهلية للتأمين، غزة، بتاريخ 2009/2/25.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة



الجامعة الإسلامية
كلية الدراسات العليا
برنامج المحاسبة والتمويل

أخي الكريم / أختي الكريمة المحترم / ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد...،،،

بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة تهدف إلى معرفة:

مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة

(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

حيث سيتم تقديم هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة.

ويرى الباحث أن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والجادة من جانب المهتمين بمشكلة الدراسة عن طريق الإجابة عن مجموعة الأسئلة الموجهة إليهم في هذا الاستبيان وذلك عن طريق وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك مع تأكيد الباحث على أن البيانات والمعلومات التي سيحصل عليها ستحاط بالسرية وستكون للاستخدام في الغرض العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

محمد سالم اللولو

القسم الأول: المعلومات العامة
الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع دائرة حول الإجابة الصحيحة:

1. العمر

<input type="checkbox"/> أقل من 30 عام	<input type="checkbox"/> بين 40- وأقل من 50 عام
<input type="checkbox"/> بين 30- أقل من 40 عام	<input type="checkbox"/> 50 عام فأكثر

2. المؤهل العلمي

<input type="checkbox"/> دبلوم	<input type="checkbox"/> ماجستير
<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> دكتوراه

3. التخصص

<input type="checkbox"/> محاسبة	<input type="checkbox"/> اقتصاد
<input type="checkbox"/> إدارة أعمال	<input type="checkbox"/> أخرى (حددها)

4. المسمى الوظيفي

<input type="checkbox"/> مدير عام	<input type="checkbox"/> مدير مالي
<input type="checkbox"/> نائب مدير مالي	<input type="checkbox"/> رئيس قسم
<input type="checkbox"/> رئيس شعبة	<input type="checkbox"/> أخرى (حددها)

5. سنوات الخبرة

<input type="checkbox"/> أقل من 5 أعوام	<input type="checkbox"/> بين 10-15 عام
<input type="checkbox"/> بين 6-9 أعوام	<input type="checkbox"/> أكثر من 15 عام

القسم الثاني: الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تراها مناسبة للأسئلة الآتية:
المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
إن المسؤولية الاجتماعية للمشروع تعني:						
1.	إن المسؤولية الوحيدة للمشروع هي إنتاج سلع وخدمات بهدف تحقيق الربح وبهذه الطريقة تسهم في رفاهية المجتمع.					
2.	إن الأثر الاجتماعي للنشاطات الاقتصادية للمشروع يجعله مسؤول اجتماعياً بصفته وحدة اقتصادية عاملة (المسؤولية عن الأثر الاجتماعي للنشاط الاقتصادي).					
3.	إن المسؤولية الاجتماعية للمشروع تتجاوز مسؤوليته كوحدة اقتصادية، بل تتضمن تفاعل المشروع مع المجتمع المحلي عبر الأنشطة الاجتماعية بمعناها الواسع من خلال برامج وخطط تنمية اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبناءً عليه فإن المسؤولية الاجتماعية تتأتى من كون المشروع وحدة اقتصادية واجتماعية معاً.					

المحور الثاني: الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

ما الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربع التالية:

أعط من فضلك رقم (1) للمجال الأكثر أهمية ثم الرقم (2) للأقل أهمية، وهكذا وصولاً للرقم (4):

1. تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للمشروع اتجاه رفاهية العاملين فيها. ()
2. إنتاج السلع والخدمات للمستهلكين والذي يعكس اهتمام المشروع بإشباع رغبات المستهلكين. ()
3. التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام. ()
4. المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتتضمن النشاطات التي توجه لتخفيف أو منع تلوث البيئة ()

المحور الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية.

المجال الأول: تنمية الموارد البشرية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يقوم المشروع بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.					
2.	يراعي المشروع التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيه عن طريق منح الحوافز.					
3.	يتبع المشروع سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.					
4.	يقوم المشروع بتهيئة ظروف عمل مناسبة.					
5.	يقوم المشروع بتوفير المواصلات للعاملين.					
6.	يقوم المشروع بتأمين السكن للعاملين.					
7.	يقوم المشروع بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين.					
8.	يقوم المشروع بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.					
9.	يساهم المشروع في برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية.					
10.	يقوم المشروع بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه.					
11.	يراعي المشروع تأهيل العاملين مهنيًا ونفسيًا وصحيًا.					
12.	يساهم المشروع في تعليم أبناء العاملين.					

المجال الثاني: تنمية العلاقة مع المستهلكين.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يقوم المشروع بتوفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية.					
2.	يقوم المشروع بالأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.					
3.	يقوم المشروع بتلبية رغبات المستهلكين من خلال إنتاج سلع وخدمات متنوعة.					
4.	تكون المعلومات الملصقة على المنتج مطابقة تمامًا لمحتوياته.					
5.	يهتم المشروع بشكاوي ومقترحات المستهلكين.					

					يقوم المشروع ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخداماته.	6.
					المشروع غير مهتم بتعظيم الربح على حساب الجودة.	7.

المجال الثالث: تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي.

رقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يقوم المشروع بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع.					
2.	يساهم المشروع بإنشاء المدارس والمراكز الصحية.					
3.	يقوم المشروع بدعم الجامعات وكليات المجتمع المحلية (تجهيز مختبر، قاعات حاسوب...الخ).					
4.	يقوم المشروع بالتبرع للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والأندية الرياضية.					
5.	يساهم المشروع بالمشاريع المتعلقة بتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل (البطالة).					
6.	يساهم المشروع بإغاثة وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة.					
7.	يقوم المشروع بإعداد خطط وبرامج للحد من الفقر والبطالة بالمجتمع المحلي ضمن خطط وأهداف محددة.					
8.	يساهم المشروع في تنفيذ برامج الإسكان.					
9.	يساهم المشروع في رعاية الطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.					
10.	يقوم المشروع بإقامة مشروعات في المناطق الأقل تطوراً وتقدماً.					
11.	يقوم المشروع بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.					
12.	يقبل المشروع تدريب طلاب جامعة أو معاهد أو كليات متوسطة أثناء وبعد الدراسة.					
13.	يقبل المشروع توظيف طلاب أثناء العطل الصيفية.					

المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	السؤال	الرقم
					يقوم المشروع باستخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة.	1.
					يقوم المشروع بمحاولة التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية.	2.
					يساهم المشروع في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام.	3.
					يقوم المشروع باستخدام الآلات الأكثر اقتصاداً للطاقة.	4.
					يقوم المشروع بالمشاركة في برامج حماية البيئة الإنتاجية.	5.
					يعمل المشروع على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصاً المحيطة بالمشاريع الصناعية.	6.
					يقدم المشروع المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المشروع.	7.
					يتجنب المشروع إقامة المشروعات الصناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان.	8.
					يختار المشروع الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.	9.
					يتخلص المشروع من المخلفات الصناعية بالرغم من ارتفاع تكاليف ذلك.	10.
					على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية بالرغم من تكبدها للخسارة.	11.
					على المشروع التخلص من المخلفات الصناعية حتى لو أدى ذلك إلى إيقاف العمل في المشروع.	12.
					يقوم المشروع بإنتاج منتجات صديقة للبيئة.	13.

المحور الرابع: مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد.					
2.	عدم إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها.					
3.	يتوفر لدى المشروع كادر محاسبي قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
4.	يقوم المشروع بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين لرفع قدراتهم وكفاءتهم بشكل دوري.					
5.	يقوم المشروع بتحفيز المحاسبين على حضور المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية.					
6.	النظام المحاسبي المطبق لدى المشروع قادر على قياس الأداء الاجتماعي.					
7.	وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
8.	وجود قوانين وأنظمة تلزم المشروعات بالإفصاح عن أداءها الاجتماعي هو السبيل الوحيد لضمان تطبيقها.					
9.	المشروعات غير ملتزمة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار.					
10.	يفصح المشروع عبر منشورات مطبوعة يصدرها عن أدائه الاجتماعي.					
11.	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية.					
12.	يفصح المشروع عن أدائه الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.					
13.	المشروعات العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى نموذجاً موحداً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي.					

مع خالص تحياتي

الباحث: محمد سالم اللولو

جوال رقم 0599 487656

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المهنة/الوظيفة
1	د. أكرم حماد	مدير عام الشؤون الإدارية_وزارة التربية والتعليم العالي
2	د. حمدي زعرب	رئيس قسم المحاسبة_الجامعة الإسلامية
3	د. جبر الداعور	النائب الإداري لرئيس الجامعة-جامعة الأزهر
4	د. سالم حلس	نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية_الجامعة الإسلامية
5	د. علي شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية_الجامعة الإسلامية
6	د. نافذ بركات	رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية_الجامعة الإسلامية